بسم الله الرحمن الرحيم

واقع المشروعات العربية المشتركة

اعـــداد

رمزيـة محمد ابراهيم الطيان

آذار ١٩٩١م

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

واقع المشروعات العربية المشتركة

رمزية محمد ابراهيم الطيان
بكالوريوس اقتصاد (١٩٨٣)

قدمت هذه الرسالة استكمالا لإمتطلبات درجة الماجستير
في جامعة اليرموك / قسم الاقتصاد

الدكتور رياض المومني ---------- (مشرفا)

الدكتور حسين طلافحة ---------- (عضوا)

الدكتور محمد نمر ---------- (عضوا)

آذار ١٩٩١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

الى روح والدي الطاهرة

الى والدتي العزيزة

الى اشقائي وشقيقاتي

الى زوجي العزيز

الى ابنتيّ لبنى وبيان

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

لايسعني بعد أن أنهيت هذه الرسالة بحمد الله ، إلا أن أتقدم بجزيل شكري وعظيم امتناني الى أستاذي الكبير الدكتور حميد القيسي رحمه الله الذي انتقل الى رفيقه الأعلى بعد أن أشرف على هذه الرسالة وحرص على قراءة كل كلمة فيها وتابعها من بدايتها وحتى الانتهاء من طباعتها، وقدم لي النصح والإرشاد في كل خطوة من خطواتها.

كما أتقدم بالشكر الجزيل الى أستاذي الدكتور رياض المومني الذي أكمل مهمة الإشراف على هذه الرسالة بعد وفاة المشرف الأول، وساهم بما ابداه من ملاحظات قيمة في تحسينها، والى عضوي لجنة المناقشة الدكتور حسين طلافحة والدكتور محمد نصر اللذان تفضلا مشكورين بالمشاركة في تحسين هذه الرسالة وانجازها بالشكل الحالي.

وأتقدم بالشكر والتقدير الى جميع أساتذتي في جامعة اليرموك، الذين قدموا كل ماهو ممكن، سواء من خلال هذه الرسالة أو ماقبلها.

وأتقدم بجزيل الشكر الى زوجي العزيز لما تحمله من جهد في نسخ بعض فصول هذه الرسالة وحثه وتشجيعه المتواصلين لي على العمل المتواصل للانتهاء من إعدادها.

وأخيرا، أتقدم بوافر شكري الى جميع من ساهم في إخراج هذه الرسالة الى حيز الوجود وخاصة أختي العزيزة أحلام وابنة أختي رنا.

الباحثة

رمزية محمد ابراهيم الطيان

آذار ١٩٩١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المحتويـــــات

رقم الصفحة

ملخص ١

الفصل الأول:- المقدمة ٣

الفصل الثاني: المشاريع العربية المشتركة تعريفها: أهميتها، مزاياها، أشكالها، توزيعها ٨

- تعريف المشروعات العربية المشتركة. ٩
- أشكال المشروعات العربية المشتركة. ١١
- أهمية المشروعات العربية المشتركة. ١٢
- مزايا المشروعات العربية المشتركة. ١٧
- توزيع المشروعات العربية المشتركة. ١٩
- تقويم المشروعات العربية المشتركة. ٢٩
- كيفية معالجة مشكلات المشروعات العربية المشتركة. ٤٣
- الهوامش ٥٠

الفصل الثالث: دور السياسات الاقتصادية العربية المشتركة في ظهور المشروعات العربية المشتركة. ٥٣

- جامعة الدول العربية ودورها في تطور المشروعات العربية المشتركة. ٥٤
- دور الجامعة العربية في تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ نشأتها ٥٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الصفحة

- الجانب الاقتصادي في مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية. ٥٧
- تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ظهور المشروعات العربية المشتركة. ٦٣
- المشروعات التي تم إنشاءها من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية. ٦٥
- تجربة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في تطور المشروعات العربية المشتركة. ٦٩
- الهوامش ٧٥

الفصل الرابع: المشروعات الصناعية العربية المشتركة ٧٩
- مبررات قيام المشاريع الصناعية العربية المشتركة. ٨١
- أسس بناء المشروعات الصناعية. ٨١
- معايير اختيار المشروعات الصناعية العربية المشتركة. ٨٣
- أنواع المشروعات الصناعية العربية المشتركة. ٨٥
- المشاكل التي تواجه المشروعات الصناعية العربية المشتركة. ٩٣
- الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل التي تواجهها المشروعات الصناعية العربية المشتركة. ٩٧
- الهوامش ٩٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رقم الصفحة

الفصل الخامس:-المشروعات العربية المشتركة في قطاعي الزراعة والخدمات. ١٠١

- المشروعات العربية المشتركة في قطاع الزراعة. ١٠٢
- المشروعات الزراعية العربية المشتركة ١٠٥
- المشروعات العربية المشتركة في قطاع الخدمات. ١١٠
- المشروعات العربية المشتركة في قطاع النقل. ١١١
- المشروعات العربية المشتركة في مجال التربية. ١١٥
- المشروعات العربية المشتركة في مجال الصحة. ١٢٠
- المشروعات العربية المشتركة في قطاع السياحة. ١٢١
- الهوامش ١٢٥

الفصل السادس:- الخلاصة والاستنتاجات ١٢٨

المراجع ١٤٢

ملخص (باللغة الانجليزية) ١٥١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الصفحة

جدول رقم (١) توزيع المشروعات العربية-العربية المشتركة والعربية-الدولية المشتركة حسب القطاعات المختلفة لعام ١٩٨٦ . ٢٣

جدول رقم (٢) توزيع المشروعات العربية-العربية المشتركة والعربية-الدولية المشتركة حسب الأطراف المنشئة لها لعام ١٩٨٦ . ٢٦

جدول رقم (٣) حجم المشروع العربي المشترك ونسبة رأسماله الى اجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية . ٢٨

جدول رقم (٤) نسبة رأس المال المدفوع الى رأس المال الأسمي في بعض المشروعات العربية المشتركة ٣١

جدول رقم (٥) نسبة الإيرادات من الفوائد الناتجة عن العمليات المصرفية والمالية لبعض المشروعات العربية المشتركة لعام ١٩٧٦م. ٣٢

جدول رقم (٦) توزيع أهم المشروعات الصناعية العربية المشتركة من حيث مكان إقامة ورأس مال والدول المشاركة وهدف كل منها. ٨٨

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(ملخص)

"واقع المشروعات العربية المشتركة"

تحتل المشروعات العربية المشتركة موقعا متميزا عن غيرها من أدوات التكامل الاقتصادي، لما تتمتع به من قدرة على تسريع التنمية الاقتصادية عن طريق تجميع الموارد الطبيعية والبشرية المتبعثرة في الأقطار العربية، وتهدف الدراسة بشكل أساسي بيان فعالية ومميزات هذه المشروعات والمشاكل التي واجهت تلك المشروعات وعدم نجاحها في بعض المجالات.

ونظرا لأهمية هذه المشروعات على الصعيد القومي نجد أن الحكومات العربية عبر مؤسسات العمل العربي المشترك، مثل جامعة الدول العربية ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، قد ساهمت على تطوير ونمو هذه المشروعات، حتى أن نجاح هذه المؤسسات والمنظمات أصبح يقاس بعدد المشروعات التي تروج لها أو تقيمها.

ولقد بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة عام ١٩٨٦ حوالي (٨٣٠) مشروعا، موزعة الى (٣٩١) مشروعا عربيا عربيا مشتركا و(٤٣٩) مشروعا عربيا دوليا مشتركا. ونجد أن قطاع التمويل يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد ورؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة بنوعيها، كما أن هذه المشروعات تركزت جغرافيا في المناطق الغنية وانشئت بغض النظر عن جدواها الاقتصادي على مستوى الاقتصاد القومي أو القطري، ومنها ماقام اصلا بهدف الربح التجاري، ولم تستطع المشروعات العربية المشتركة وخاصة الصناعية منها توفير العمالة الواسعة مقارنة بالتطور الكبير في حجم الاستثمار الصناعي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ومن المشاكل التي واجهت المشروعات العربية المشتركة هو بطء قيام تلك المشروعات، إذ أن هناك مشروعات احتاجت الى مايقارب عشرين سنة مثل شركة الملاحة العربية البحرية التي بدأت محاولة إنشاءها عام ١٩٥٣م وبدأت نشاطها في نهاية عام ١٩٧٤م.

وقدمت هذه الدراسة عدد من المقترحات التي تدعو الى ايجاد جهة واحدة مسؤولة عن اعداد وقيام المشروعات العربية المشتركة، والعمل على الفصل بين ملكية المشروعات العربية المشتركة وإدارتها وان تكون الإدارة مبنية على الكفاية والمؤهلات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المقدمـــــة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

المقدمة

تسعى الدول العربية جاهدة للوصول الى حالة التكامل الإقتصادي لتحقيق مصالحها الإقتصادية القطرية المشتركة. وتعتبر المشروعات العربية المشتركة(*) والتي انبثقت فكرتها بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ في بروتوكول الأسكندرية، إحدى الوسائل المتبعة لتحقيق التكامل الإقتصادي العربي، فهي أداة من أدوات التكامل الحديثة نسبيا، والتي اثبتت جدواها وتم تفضيلها عن غيرها من أدوات التكامل، وذلك لقدرتها على تسريع عملية التنمية الإقتصادية، من خلال تجميع الموارد العربية القومية، واستغلالها بالشكل الأمثل، وإقامة مشروعات كبيرة الحجم تحتاج الى موارد بشرية ومالية ضخمة والى أسواق واسعة.

ونظرا للحاجة الملحة الى تكامل الأقطار العربية اقتصاديا نتيجة للتطورات الإقتصادية التي شهدها العالم بعد الحرب العالمية الثانية، وتكتل دول العالم في تجمعات اقتصادية (السوق الأوروبية المشتركة، الكوميكون)، وذلك لمواجهة دول العالم إقتصاديا وسياسيا، ومن أجل زيادة القدرة التفاوضية العربية، بالإضافة لما تتصف به الدول العربية من تبعثر مواردها الطبيعية والبشرية، إذ إنها نادرا ماتتوافر جميعا في قطر واحد، فالدول العربية الغنية

(*) يقصد بالمشروع العربي المشترك بانه المشروع الذي يقام بين قطرين عربيين أو أكثر او يقام بين اقطار عربية واخرى غير عربية بهدف انتاج السلع والخدمات وبشرط ان فوائده تشمل اكثر من بلد عربي.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمواردها الطبيعية غالبا ماتكون فقيرة بمواردها البشرية والمالية او العكس. لهذا كان لابد للأقطار العربية لأن تسعى لتحقيق التكامل الإقتصادي عن طريق تحرير التبادل التجاري والإتحاد الجمركي والمشروعات العربية المشتركة وغيرها، للاستفادة من مزايا السوق الكبير وتحرير التجارة ومزايا التخصص وتقسيم العمل على المستوى الأقليمي ومزايا الإنتاج الكبير.

وقد ثبت أن أسلوب تحرير التبادل التجاري وحده لايكفي كاداة لتحقيق التكامل الإقتصادي بين الأقطار العربية وذلك لأنها اقطار متنامية، وان أوضاعها لاتتلائم وهذا الأسلوب، إذ أن صادراتها عبارة عن منتجات لا اسواق لها في الأقطار العربية، ولأن المهمة الأساسية أمام البلدان العربية، هي تحقيق تنمية إقتصادية واجتماعية سريعة، لهذا جاءت فكرة المشروعات العربية المشتركة لتحقيق تلك الأهداف عن طريق معالجة الخلل بين الأقطار العربية ذات الفوائض وعدم مقدرتها على الاستيعاب الإستثماري لهذه الفوائض وبين البلاد العربية ذات العجز المالي قياسا الى فرص الاستثمار وقدرتها على الاستيعاب.

وحول تجربة المشروعات العربية المشتركة تحتوي الأدبيات الإقتصادية على عدد كبير من الكتب التي تناولت الموضوع جزئيا او كليا، بالإضافة الى العديد من المقالات والدراسات والأبحاث والندوات التي درست وبحثت في هذا الموضوع. ومن الكتب الجادة :-

كتاب (التنمية العربية ومدخل المشروعات العربية المشتركة)، وكتاب (دور المشروعات العربية المشتركة في التكامل الإقتصادي العربي) للدكتور عبد الوهاب حميد رشيد، وكتاب (الوحدة الإقتصادية تجاربها وتوقعاتها) للدكتور محمد

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لبيب شقير، وكتاب (مستقبل التنمية ودور العمل العربي المشترك) للاستاذ الدكتور حميد القيسي.

كما ان هناك دوريات متخصصة بنشر الدراسات والمقالات حول تجربة إقامة المشروعات العربية المشتركة، اهمها: (مجلة المستقبل العربي)، (مجلة النفط والتنمية)، (مجلة شؤون عربية)، (مجلة النفط والتعاون العربي)، (مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي).

وهناك العديد من الندوات والمؤتمرات التي عالجت موضوع المشروعات العربية المشتركة، اهمها (ندوة منهجية التخطيط القومي وإعداد المشروعات العربية المشتركة) والتي عقدت في الكويت عام ١٩٨٣، و (المؤتمر القومي لاستراتيجية العمل الإقتصادي العربي المشترك) والذي عقد في بغداد عام ١٩٧٨، و (ندوة المشاريع الصناعية العربية المشتركة) والتي عقدت في الدوحة عام ١٩٨٢ بالإضافة الى التقارير الإقتصادي العربي الموحد.

ومن المشاكل التي واجهتها الباحثة اثناء الدراسة، القصور الشديد في البيانات الإحصائية التي تصدرها الجهات المختصة بالمشروعات العربية المشتركة نظرا لما تضفيه من طابع السرية والتكتم في بياناتها، كذلك فإن معظم البحوث والتي مولت من قبل إحدى المنظمات او الصناديق التي ساهمت في إنشاء المشروعات تعالج الموضوع قطاعيا ومن نظرة خاصة بالنسبة لها.

وتهدف هذه الدراسة الى التعرض لهذه المشروعات في الوطن العربي في مختلف مجالات التعاون العربي ومدى فعالية وميزات هذه المشروعات، كما تهدف ايضا لبيان المشاكل التي واجهت قيام تلك المشروعات والتي ادت الى عدم نجاحها في بعض المجالات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد جاءت الدراسة في ستة فصول، الفصل الأول منها مقدمة، والفصل الثاني يبين عدة محاولات لتعريف المشروع العربي المشترك، كما يبين أشكال وتوزيع واهمية ومزايا المشروعات العربية المشتركة والمشكلات التي تواجهها تلك المشروعات وكيفية السيطرة عليها، بينما يبين الفصل الثالث مدى مساهمة الحكومات العربية عبر مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك في ظهور وتطوير المشروعات العربية المشتركة، إذ يبين دور الجامعة العربية وتجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في هذا المجال.

اما الفصل الرابع فقد تم تخصيصه للمشروعات الصناعية العربية المشتركة لما تشكله تلك المشروعات من اهمية في توسيع فرص الإستثمار ورفع كفاءة الوحدات الإنتاجية. وقد تم في هذا الفصل تعريف المشروع الصناعي العربي المشترك وبيان مبررات قيامه وأسس بناء المشروعات الصناعية العربية المشتركة، ومعايير اختيار هذه المشروعات وسماتها ثم محاولة لوصف عدد من هذه المشروعات في قطاعي الزراعة والصناعة الإستخراجية والتحويلية.

وفي الفصل الخامس تم وصف عدد من المشروعات العربية المشتركة في قطاعي الزراعة الخدمات كالنقل والاتصالات، الدواء والمصحات، التربية، والسياحة.

أما الفصل السادس والأخير فإنه يقدم الخلاصة والاستنتاجات.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المشاريع العربية المشتركة :

تعريفها ، اهميتها ، مزاياها ، اشكالها ، توزيعها

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني

المشروعات العربية المشتركة

I. تعريف المشروعات العربية المشتركة

تمت محاولات عديدة في ندوات المشروعات العربية المشتركة لتحديد مفهوم المشروع العربي المشترك، واتخذت هذه المحاولات اتجاهين، حيث أكد الإتجاه الأول على تعدد الجنسية (إقامة المشروعات بموارد عربية مشتركة)، في حين أكد الإتجاه الثاني على تعدد النشاط (التداخل في العملية الإنتاجية) (١).

والمشروعات المشتركة المتعددة الجنسية هي مشروعات تشترك في تنفيذها دولتين أو إكثر، وتكرس لها الموارد المتاحة في كل منها، فيساهم كل طرف بعنصر أو أكثر من عناصر الإنتاج ومدخلاته، كما قد تشترك في اقتناء جزء من انتاجه (٢). ويكون التعاون في هذه الحالة بهدف تعبئة عوامل الإنتاج الموزعة بين المشاركين أو تلبية احتياجاتهم الإستهلاكية من مصدر اقليمي بدلا من العالم الخارجي.

ولقد اعتبر المشروع مشروعا عربيا مشتركا، إذا اشتركت أكثر من دولة عربية في اقامته بهدف انتاج السلع والخدمات، أو من اجل زيادة الكفاية الإنتاجية لمشروعات قائمة، وذلك بإدماجها في مشروع عربي يخضع لإدارة واحدة ويتطلب استثمارات طويلة الأجل لكل مايتضمنه هذا الاستثمار (٣).

وفي دليل المشروعات العربية المشتركة، اعتبر المشروع مشروعا عربيا مشتركا إذا اقيم بين قطرين او اكثر من الأقطار العربية وتم توطينه في مجموعة اقطاره وتكون إدارته مشتركة، على أن تشمل آثاره المنطقة العربية، او المشروعات التي تقام بين قطرين عربيين او اكثر وينشأ من

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قبل قطر او اكثر وتم توطينه في قطر واحد، إلا ان منفعته الاقتصادية تشمل اكثر من قطر. ولم يعتبر الدليل المشروعات التي اقيمت لمنفعة اكثر من قطر عربي لكنها اقتصرت في الواقع على بلد المنشأ، مشروعات عربية مشتركة، مثل شركة البوتاس العربية (٤).

وفي محاولة أخرى لتعريف المشروع العربي المشترك كمفهوم عام، فإنه يعتبر كل وحدة اقتصادية مستقلة تقام بمساهمة عربية مشتركة في قطر او اكثر سواء كانت سلعية او خدمية، هي مشروعا عربيا مشتركا (٥).

ومن وجهة نظر تكاملية فقد تم تعريفه على أنه منشأة انتاجية للسلع و/أو الخدمات الوسيطة و/او النهائية والتي تقام بمساهمة عربية مشتركة بقصد تحقيق التداخل في الموارد الاقتصادية و/او العملية الانتاجية قطاعيا وجغرافيا (٦).

إلا أن اكثر التعريفات شيوعا وابسطها هو كل مشروع يقام بين مجموعة مؤلفة من بلدين او اكثر يشكل بينهما نوعا من الاستثمار المشترك يعمل لخدمة مصالحهما وتحقيق اهداف مباشرة مشتركة بينهما.

وطبقا للتعريفات السابقة فإنه يتم استبعاد المشروعات التالية من نطاق المشروعات العربية المشتركة (٧):

أ. المشروعات التي تقام خارج الوطن العربي، وان تمت بمساهمة عربية لأنها لا تستهدف التكامل الاقتصادي العربي.

ب. مؤسسات وصناديق التمويل والمنظمات العربية كونها أجهزة طرفها خدمة الاقتصاد العربي، وليست منشآت انتاجية قائمة بذاتها (٨).

ج. المشروعات التي تقام بقرارات قطرية مستقلة وتكون ملكيتها وادارتها قطرية وان توفرت فيها صفة تعدد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النشاط.

د. عمليات إعادة تنظيم المشروعات القطرية القائمة من خلال إدارة عربية موحدة.

كما اعتبرت المشروعات التالية مشروعات عربية مشتركة وان لم تتوفر فيها جميع الشروط(٩):

أ. المشروعات التي تم توطينها في قطر واحد طالما ان إنشاءها تم بمساهمة عربية من خلال عناصر الانتاج.

ب. المشروعات التي يتم توطينها لمصلحة قطر واحد، وتكون ملكيتها وإدارتها قطريتين طالما ان قرارات إنشاءها تتم بصفة جماعية باعتبارها جزءا من مجموعة مشروعات متكاملة يتم اختيارها وتوزيعها على اساس برنامج متفق عليه.

ج. الهياكل الاساسية الاجتماعية كالمدارس والمعاهد والجامعات والمستوصفات والمستشفيات التي تقام بمساهمة عربية مشتركة وتدار بصفة مشتركة لصالح زيادة القدرة الإنتاجية للقوى البشرية.

II. اشكال المشروعات العربية المشتركة:

يمكن تصنيف اشكال هذه المشروعات وانواعها من حيث تحقيقها للترابط او تشابك اقتصاديات الدول الاطراف كمايلي(١٠):-

أ. مشروعات تقام في/ او بين بلدين او اكثر وتربط بين اقتصاديات الدول الاطراف، وتعود بنفع مباشر عليها مثل مشروعات البنى الاساسية كالطرق والاتصالات والشبكات الكهربائية، وتتم اقامتها بقرار مشترك.

ب. مشروع يقام في إحدى البلدان المشتركة لتحقيق هدف جماعي مشترك للبلاد الاطراف في العملية الانتاجية،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومثال ذلك إقامة مشروعات زراعية في السودان بهدف تحقيق الأمن الغذائي في بعض السلع للوطن العربي.

ج. مشروع يقام في بلد، ولكنه يعتمد في انتاجه على مدخلات ينتجها مشروع في بلد آخر، وقد تقام المشروعات في البلدين من البداية وينظر في اقامتها لتحقيق هذا الترابط طبقا لقرار مشترك من البلدين.

د. مشروع يقام في بلد طرف ويقوم بتسويق منتجاته في البلاد الأطراف طبقا لاتفاقيات او ترتيبات تكفل ذلك سواء اقيم المشروع اصلا لذلك او تم الاتفاق على ذلك باتفاق لاحق لإنشائه في إطار سياسة تكاملية بين الأطراف.

III. اهمية المشروعات العربية المشتركة

ان اسلوب تحرير التبادل التجاري بين الأقطار العربية بالإعفاء من الرسوم الجمركية والتحرير من القيود بمختلف انواعها خطوة هامة وشرط اساسي لاتساع السوق امام منتجاتها وتنمية التبادل التجاري بينها (١١)، إلا ان هذا لايكفي لتحقيق تطور كبير في هذا المجال مسالم يرافقه نمو وتطور الطاقة الإنتاجية العربية كما ونوعا بحيث تصبح قادرة على تلبية المزيد من احتياجات السوق الواسعة وتوفير السلع التي تلائم اتجاهات الاستهلاك وانماطه التي تشملها السوق الواسعة والتي حققها الإعفاء الكامل من الرسوم والتحرر الشامل من القيود.

ان النمو والتطور للوحدات الأنتاجية الناتجة تلقائيا عن اتساع السوق لم يكن كافيا لتحقيق التطور المستهدف في مستوى الأنتاج بالقدر اللازم لاحتياجات السوق الواسعة، والذي يؤدي الى نمو كبير في نسبة التبادل التجاري، ذلك لأن هذا التطور التلقائي، وبسبب تخلف الهياكل الاقتصادية والتماثل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في منتجاتها ، قد جعل إمكانيات التبادل محدودة ، والتشافس في مجال السلع المنتجة أكثر احتمالا . لذا لم يكن لتحرير التبادل التجاري الأثر الواسع المستهدف. وكان لابد لتحقيق تنمية قاعدة التبادل التجاري بين الأقطار العربية من وضع صيغة للتنسيق في المجال الانتاجي لتحقيق زيادة كبيرة في حجم المبادلات التجارية . ويأتي في مقدمة ذلك تنمية القاعدة الانتاجية في الاقطار العربية عن طريق إيجاد المشروعات الجديدة أو التوسع في المشروعات القائمة التي تنتج السلع القابلة للتداول والتبادل التجاري.

أن تنمية القاعدة الانتاجية العربية عبر إقامة المشروعات المشتركة الجديدة وتحقيق التنسيق الشامل بين المشروعات القائمة يهيء الأساس المادي لزيادة الاعتماد المتبادل بين الأسواق العربية وبالتالي توجيه القسم الأكبر من حركة التجارة العربية الى داخل المنطقة العربية ، وتقليص ارتباطات اقتصادات الأقطار العربية بأسواق الدول المتقدمة صناعيا وبالتالي تخفيف معدل تبعيتها لها .

وتعتبر المشروعات العربية المشتركة من الأدوات المهمة في تنمية القاعدة الانتاجية العربية ، بالإضافة الى أنها من أقل صور التكامل الاقتصادي تعقيدا وأكثرها بساطة . فالمشروع المشترك يحقق بعض المزايا الأساسية التي تحققها مشروعات التكامل كتوسيع نطاق السوق الأقليمية والانتاج الكبير والاستفادة من الوفورات الداخلية وخلق التشابك بين القطاعات الانتاجية على المستويين القطري والقومي مما يؤدي الى إنشاء قاعدة مشتركة للتكامل الاقتصادي وزيادة اعتماد اقتصاديات الأقطار العربية فيما بينها من خلال تكامل عناصر الانتاج المستهدفة في هذه المشروعات وتبادل منتجاتها ، هذا بالإضافة الى تيسير الحصول على رؤوس الأموال اللازمة لمثل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه المشروعات الضخمة واستغلال الموارد العربية غير المستغلة .

وتمثل صيغة المشروعات المشتركة واحدة من أهم الصيغ العملية لتنمية القاعدة الانتاجية في الوطن العربي ولتعزيز مسارات التكامل الاقتصادي لما تتصف به من مزايا من حيث الوضوح والتحديد في توزيع المنافع والاعباء بين اطراف المشروع، بالإضافة الى أن هذه المشروعات تمثل الصيغة الاكثر رواجا وفاعلية لاسهام آلية السوق في خدمة برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ورغم أن هذه المشروعات تمارس نشاطاتها الانتاجية على أسس تكاملية للموارد العربية على مستوى المشروع، فإن نجاحها يؤدي الى تحقيق قسم اكبر من الحرية في انتقال عناصر الانتاج والسلع عبر الحدود القطرية للدول المشاركة ، ويعتبر هذا في حد ذاته خطوة مهمة نحو الانتقال التدريجي الى التنسيق على مستوى القطاعات ثم على مستوى الاقتصاد القومي.

ولقد ثبت أن المشروعات المشتركة هي من اكثر الوسائل استجابة وتلاؤما مع ظروف الاقطار العربية في تنمية قاعدتها الانتاجية القومية ، كما انها أداة تتكامل اهميتها مع عملية تحرير التبادل التجاري، حيث تتظافر كلا الصيغتين في خلق الاسس الموضوعية لتحقيق التنسيق والتكامل. ولذلك اتجهت الاقطار العربية الى التركيز على مدخل المشروعات المشتركة كصيغة عملية لتنمية القاعدة الانتاجية العربية وتوسيع الاسواق القطرية امام منتجات هذه المشروعات. كما ان المشروعات المشتركة تعتبر ايضا إحدى الوسائل الرئيسة التي تضمن وجود شبكة من العلاقات التجارية المرنة والمستقرة والمتتابعة ، وذلك لأن المشروع المشترك بما يتوفر له من إمكانيات الجمع بين العناصر التكنولوجية والتدريبية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمالية والتجارية والانتشار في اقطار عربية متعددة يكون في مقدوره تنشيط المبادلات والاسهام في تنمية التبادل التجاري.

وتساعد المشروعات المشتركة على تجاوز عقبة من عقبات التعاون الاقتصادي، إذ ان كثير من الدول العربية تتردد في الدخول في اتفاقيات التكامل رغبة منها في حماية اقتصادياتها بسور من الحماية الجمركية، أمام منتجات الدول الأخرى، إضافة الى رغبتها في المحافظة على حصيلتها من الإيرادات الجمركية، لذا فإن إقامة مشروعات مشتركة في تلك الدول للاسهام في دعم اقتصادياتها وتسريع معدلات نموها يساعد على تقارب معدلات النمو الاقتصادي للدول العربية في المدى الطويل ويزيد من حركة التبادل التجاري بينها ومن فرص تكاملها مع الدول العربية الأخرى ويقلل بالتالي من مقاومتها لمشروعات التوحيد والتكامل الاقتصادي العربي.

وللحد من تبعية السوق العربية الاقتصادية للأسواق العالمية وعدم التعارض مع أهداف إقامة المشروعات المشتركة، فإنه من الطبيعي أن تركز المشروعات المشتركة نشاطها في مجال تصنيع عناصر الانتاج المتوفرة في السوق العربية لكي لاتعتمد على الخارج في استيراد مستلزمات انتاجها.

ويعتبر تجميع رؤوس الأموال للمشروعات العربية المشتركة واستثمارها في تلك المشروعات انجازا مهما وملحوظا في مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك إذا ماقورنت بالانجازات العربية قبل عقدين من الزمن. وهي بهذا المعنى صورة من صور التعاون الاقتصادي بين الدول العربية، تم بها تحريك بعض رؤوس الأموال العربية للاستثمار في دول عربية اخرى، كما أدت الى تعاون المال العربي مع الموارد الطبيعية العربية مع قدر من العناصر البشرية الفنية من دول عربية مختلفة،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما أن المشروعات العربية المشتركة تتيح المجال للعمالة العربية لاكتساب الخبرة التي تاتي بالتعلم من خلال التجربة والممارسة في بعض الفروع والأنشطة التي تعاني من نقص العمالة ذات الكفاءة.

ولكي تحقق المشروعات العربية المشتركة أهدافها التي اقيمت من أجلها ومنها تدعيم الطاقة الإنتاجية العربية وتوسيع السوق الأقليمية وتدعيم السوق العربية المشتركة، لابد أن تتصف بمايلي(١٢):-

أ. قيام الشركات العربية بانتقاء المشروعات الواردة في خطط التنمية المقررة في الدول العربية بما يؤدي الى ترابط انتاجها مع بعضها البعض في عدة اقطار عربية، حيث تقوم الشركات بتنفيذ المشاريع الواردة في تلك الخطة القومية بعد اقرارها.

ب. أن تنتقى المشروعات التي تلبي احتياجات الاقطار العربية. أما بالنسبة للمشروعات التي توفر فائضا للتصدير فيستحسن أن يؤخذ بعين الاعتبار اقامتها في الدول التي تتوفر فيها المزايا النسبية التي تسمح بتصدير الفائض من هذه السلعة بسبب كلفتها الانتاجية الأقل نسبيا مقارنة مع الدول الأخرى أو بقية دول العالم.

ج. أن يقوم التعاقد على إقامة المشروعات المشتركة في الدول العربية المعنية مقترنا بمنح المزايا النسبية التي نص عليها قرار السوق العربية المشتركة.

د. أن يجري التاكيد بالنسبة للمشروعات ذات الطاقة التصديرية على ضرورة التحقق من إمكانية استيعاب السوق العربية المشتركة للكميات المصدرة.

هـ. لتطوير دور المشروعات العربية المشتركة لتحقيق توسيع

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القاعدة الانتاجية العربية وترابط اقتصاديات الدول العربية فيما بينها، يجب التركيز على إقامة المشروعات التي يمكن أن تلبي احتياجات الاقطار العربية الى الهياكل الارتكازية والسلع الأساسية ووفقا لأولويات احتياجات السوق العربية وامكانات التصدير الى الأسواق الدولية مع الاهتمام بإقامة المشروعات التي تحافظ على الأمن الغذائي العربي والمشروعات الصناعية التي تعتمد على الخامات المحلية.

IV: مزايا المشروعات العربية المشتركة:

تتمتع المشروعات العربية المشتركة بمزايا أهمها (١٣):-

أ. أن المشروعات العربية المشتركة اكبر قدرة من المشروعات القطرية على إقامة مشروعات تتمتع بمستوى تكنولوجي عالي، وبالتالي فهي ذات انتاجية عالية تستطيع بها المنافسة في الأسواق العربية والدولية، وتستطيع تربية جيل جديد من الكفايات البشرية وتراكم رأس المال العربي في توسيع هذه المشروعات واقامة مشروعات عربية مشتركة جديدة.

ب. تزيد من أشكال السلع العربية المنتجة وتزيد حجم الناتج القطري والقومي بها، وهي بهذا توجد الأساس الموضوعي لتحقيق تبادل تجاري فعال بين الاقطار العربية.

ج. تحقق مصالح الاقطار العربية المشتركة في المشروع العربي المشترك عن طريق اشتراك رأس المال والعمل والموارد وتحقيق عوائد مناسبة لكل من هذه العناصر وللاقطار التي انسابت منها.

د. ان اقامة المشروعات العربية المشتركة يؤدي الى حل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلة التمويل والتصريف التي تعاني منها المشروعات القطرية وكذلك يؤدي الى تشجيع الاستهلاك والاستثمار القومي.

هـ. تطوير كفاءة الموارد البشرية واستخدام التكنولوجيا الحديثة بما يتلائم وحاجات الوطن العربي.

و. ان اقامة مشروعات عربية مشتركة بعدد كاف يؤدي الى تطوير التبادل التجاري بين الاقطار العربية، وتوسيع انتقال رؤوس الاموال بين البلدان العربية، وتطوير سوق عربية لكل من المال والعمل والمنتجات.

ويمكن للمشروعات العربية المشتركة أن تحقق مايلي(١٤):

ا- تنمية القاعدة الانتاجية العربية، وتهيئة الاساس المادي لزيادة الاعتماد المتبادل بين الاسواق العربية وبالتالي توجيه القسم الاكبر من حركة التجارة العربية الى داخل المنطقة العربية، وتقليص ارتباطات اقتصادات الاقطار العربية باسواق الدول المتقدمة صناعيا وبالتالي تخفيض تبعيتها، وزيادة التشابك والترابط التبادلي بين الاقتصاديات العربية.

ب- تتيح الفرص لحشد المدخرات الكامنة في الاقطار العربية وتعبئتها وتوجيهها على المستوى القطري والقومي، وتوجيهها نحو مسارات تخدم اهداف التكامل الاقتصادي العربي، ولايقتصر هذا الاثر على المدخرات الحكومية ولكنه يمتد لمدخرات القطاع الخاص التي تزايدت بنوعيها بعد تصحيح اسعار النفط عام ١٩٧٣. وبذلك فإنها تتميز أيضا باستقطابها مدخرات القطاع الخاص في الاقطار النفطية العربية، مما يحد من توجه جزء من هذه المدخرات الخاصة نحو الانفاق الاستهلاكي المغالى فيه، أو نحو الاسواق المالية العالمية بسبب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضيق مجالات الاستثمار المحلية.

ج- زيادة قدرتها على اقامة مشروعات اقتصادية تتمتع بمزايا الحجم الكبير ومن ثم بالكفاءة الانتاجية العالية مما يقوي من امكانات منافستها للمنتجات الأجنبية في الأسواق العربية ويؤدي الى توسيع نطاق السوق العربية في مجموعها.

د- زيادة القوة التفاوضية للاقطار العربية، من خلال مايمكن أن تؤدي اليه هذه المشروعات من توحيد مواقف هذه الاقطار وتمسكها بسياسة مشتركة في التفاوض مع الشركات الأجنبية للحصول على منتجاتها باسعار معقولة، وفي بيع المنتجات العربية النهائية أو الوسيطة في السوق العالمية.

هـ- إيجاد واقع يتميز بتشابك المصالح الاقتصادية للاقطار العربية الاطراف في هذه المشروعات، مما يؤدي الى توسيع نطاق التبادل التجاري ودفع فكرة الأسواق المشتركة الى الوجود كخطوة نحو تحقيق التكامل الاقتصادي بين تلك الاقطار.

و- أن صيغة المشروعات العربية المشتركة من أيسر صيغ التكامل قبولا بين البلدان العربية في ظل اوضاع التجزئة والقطرية الاقتصادية التي تسود الوطن العربي حاليا. إذ انها اكثر صور التنسيق تواضعا وقابلية للتطبيق وبالتالي فهي اقلها إثارة للصعوبات واقصرها طريقا للتنفيذ. كما انها ابعد أساليب التنسيق مساسا بالسيادة القطرية واقلها إثارة للحساسيات الاقليمية، وبالتالي اكثرها قبولا لدى الحكومات والافراد.

V. توزيع المشروعات العربية المشتركة

بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة في بداية عام ١٩٨٦

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٨٣٠) مشروعا برؤوس أموال بلغت في مجموعها (٣٥٧٢٨) مليون دولار أي بمعدل (٤٣٠٤٥,٧) ألف دولار لكل مشروع(١٥)، ويؤخذ على رؤوس اموال هذه المشروعات مايلي(١٦):-

أولا- انها تمثل رؤوس الاموال الاسمية التي هي عادة اكبر من رؤوس الاموال الفعلية.

ثانيا- انها تشمل رؤوس اموال كافة المشروعات المعنية، وتبلغ رؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة اقل من نصف مجمل رؤوس الاموال المذكورة.

ثالثا- تعتبر رؤوس الاموال هذه ضئيلة، إذا ماوزعت على سنوات الفترة بالمقارنة مع الموارد المالية المتوفرة والمصدرة للخارج.

وتقسم المشروعات العربية المشتركة الى قسمين هما:-

اولا) المشروعات العربية العربية المشتركة

بلغ عددها في بداية عام ١٩٨٦ (٣٩١) مشروعا قائما (١٧)، وبرؤوس اموال بلغت حوالي (٢١٣٨٠) مليون دولار، وهذه تشكل مانسبته (٤٧,١%) من اجمالي عدد المشروعات العربية المشتركة، و (٥٩,٨%) من مجمل رؤوس اموالها. وتقسم الى:-

أ- المشروعات العربية-العربية المشتركة في إطار المنظمات العربية، بلغ عددها (١٥) مشروعا برؤوس اموال (٦,١) بليون دولار أي بنسبة (٥,١%) و (٢٥,٥%) على التوالي من مجمل عدد ورؤوس أموال المشروعات المشتركة. ولذلك تمثل هذه المشروعات اهمية اكبر من المشروعات الاخرى نظرا لكبر حجومها، حيث يبلغ معدل حجم المشروع الواحد حوالي (٤٠٦) مليون دولار وبالإضافة الى انها مشروعات حكومية جماعية تمثل جهود المؤسسات العربية وتعتبر في معظمها اكثر مرونة وقدرة على إقامة العديد من المنشآت الانتاجية لخدمة التكامل الاقتصادي العربي، كما انها تتوزع قطاعيا على نحو

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اكثر تناسبا من المجموعات الاخرى، حيث لم تتجاوز اهمية المشروعات للقطاع المصارف (٣٧,٤%) من رؤوس اموالها لمصالح مشروعات الصناعة الاستخراجية والتحويلية إلا انهما يؤخذ عليها مايلي(١٨):

- ان المشروعات التي بدات نشاطها فعلا تقع في معظمها بين مشروعات دولية النشاط مثل شركات الملاحة والنقل البحري وبين مشروعات تمويلية قطرية النشاط مثل المصارف وشركات الاستثمار.
- مازالت المشروعات الاخرى وخاصة الانشائية منها في مراحلها الاولى ولم تمارس نشاطها الانتاجي بعد، مثل مشروعات مجلس الوحدة.

ب) المشروعات العربية العربية المشتركة خارج إطار المنظمات العربية. بلغ عددها (١٣٨) مشروعا برؤوس اموال قاربت (٥,٢) بليون دولار وتشكل (٤٧,١%) و (٢١,٩%) على التوالي من عدد ورؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة.

ان انخفاض حجم هذه المشروعات مقارنة بالمجموعة الاولى يعود الى زيادة عدد المشروعات الثنائية البالغ (١٠٥) مشروعا وانخفاض حصتها من رؤوس الاموال البالغة (١٠٣) مليون دولار.

ولقد بلغت نسبة المشروعات العربية العربية المشتركة التي تقل رؤوس اموالها عن المليون دولار بحدود (٢٣,٢%) من مجمل المشروعات، وبإضافة المشروعات التي لايتجاوز راس مال كل منها العشرة ملايين دولار تصل النسبة الى حوالي ثلثي مجمل عدد المشروعات، وهي تشير الى قلة قدرتها على خلق آثار إقتصادية تتعدى حدود بلد المنشا. يضاف الى ذلك انها توزعت قطاعيا في المجالات الخدمية والاكثر ربحية بنسب تجاوزت ثلثي مجمل رؤوس اموالها وخاصة قطاع النقل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والمواصلات (٤٧,٤%) والتمويل والمصارف (٢٠,٥%)(١٩).

ثانيا) المشروعات العربية الدولية المشتركة

ظهرت هذه المشروعات خارج إطار المنظمات العربية ويشترك في اقامتها راس المال العربي الخاص وراس المال الأجنبي، ولقد بلغ عددها في بداية عام ١٩٨٦ (٤٣٩) مشروعا برؤوس اموال قاربت (١٤,٣٤٨) بليون دولار، اي مانسبته (٥٢,٩%) و (٤٠,٢%) من عدد ورؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة جميعها على التوالي. وقد تميز هذا النوع بكثرة المشروعات الثنائية مقابل انخفاض رؤوس أموالها لصالح المشروعات متعددة الأطراف(٢٠).

ولقد بلغت نسبة المشروعات التي تقل رؤوس اموالها عن المليون دولار (٢٦%) من مجمل عددها. اما نسبة التوزيع القطاعي لرؤوس اموال هذه المشروعات فقد تمركزت في قطاع التمويل والمصارف بنسبة تصل الى (٨٠,٧%)، بمعنى أن هذه المشروعات فضلت الاتجاه نحو المجالات الاكثر والاسرع ربحية، مع الأخذ بالاعتبار اهمية هذا القطاع كوسيلة لسحب الأموال العربية نحو الخارج أو خلق الاحتكارات الأجنبية في المنطقة العربية.

ولدراسة توزيع المشروعات العربية المشتركة بنوعيها العربية-العربية والعربية الدولية حسب القطاعات، يمكننا الرجوع الى الجدول رقم (١)، الذي يبين ان عدد المشروعات العربية-العربية المشتركة يبلغ (٣٩١) من إجمالي المشروعات العربية المشتركة وهذا يشكل مانسبته (٤٧,١%) منها، الأمر الذي يدل على اهمية واولوية المشروعات المقامة في المنطقة العربية، وتتضح هذه النتيجة على نحو افضل إذا ماعلمنا ان (٦٨,٤%) من المشروعات العربية الدولية المشتركة تقع داخل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـــدول رقـــم (١)

توزيـع المشروعات العربيـــــة العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة حسب القطاعات المختلفة لعام ١٩٨٦

(رأس المال بالالـف دولار)

طبيعة المشروع / العدد ورأس المال	مشروعات عربية عربيـة مشتركة				مشروعات عربية دولية مشتركة				المجموع	
	العدد	٪	رأس المال	٪	العدد	٪	رأس المال	٪	العدد	رأس المال
صناعة استخراجيـة	٣٥	٩ر٠٪	١٦١٠٩٩١	٧ر٥٪	٤٧	٧ر١٠٪	٥٢٣٢٤٢	٦ر٣٪	٨٢	٢١٣٤٢٣٤
صناعة تحويليـة	٩٤	٢٤ر٠٪	٤٧٥٧٦٠٩	٢٢ر٣٪	٩٨	٢٢ر٣٪	٦٢٠٥٦٨٢	٣ر٤٣٪	١٩٢	١٠٩٦٣٢٩١
زراعـــة	٣٥	٩ر٠٪	٢٠٠٠٥٨٤	٩ر٤٪	٣٤	٧ر٧٪	٢٢٥٨٠٦	٣ر٢٪	٦٩	٢٢٢٦٣٩٠
تمويـــل	١٢٣	٥ر٣١٪	٨٢٦٧٢٠٣	٧ر٣٨٪	١٥٥	٣ر٣٥٪	٦٢٧٤٧٢٤	٧ر٤٣٪	٢٧٨	١٤٥٤٢٠٢٧
فنادق وسياحـة	٣١	٩ر٧٪	٥٤٩٦٣٥	٦ر٢٪	٢٩	٦ر٦٪	٤٩٤٤٤١	٤ر٣٪	٦٠	١٠٤٤٠٧٦
نقل ومواصـلات	٢٨	٢ر٧٪	٣٤١٩٤٢٥	٠ر١٦٪	١٨	١ر٤٪	١٨٥٦٥١	٣ر١٪	٤٦	٣٦٠٥٠٧٦
بناء وتشييـد	٢٥	٤ر٦٪	٥٥١٠٤٠	٦ر٢٪	٣٢	٣ر٧٪	١٣٢٩٧١	٠ر١٪	٥٧	٦٨٩٠١١
خدمـــات	٢٠	١ر٥٪	٢٢٣٣٨١	٠ر١٪	٢٦	٩ر٥٪	٢٠٠٣٢٥	٤ر١٪	٤٦	٤٢٣٧٠٦
المجمـــوع	٣٩١	١٠٠٪	٢١٣٧٩٩٦٨	١٠٠٪	٤٣٩	١٠٠٪	١٤٢٤٧٩٤٣	١٠٠٪	٨٣٠	٣٥ ٧٢٧ ٩١١

ملحوظة : النسب المئوية أحتسبت من قبل الباحثة

المصدر :-

سميـح مسعود - المشروعـات العربيـة المشتركة:واقعها، اهميتها، معوقاتهـا ومستقبلهـا ، مرجـع سابـق ، ص ٢٩

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنطقة العربية :

أما الحصة النسبية للمنطقة العربية من استثمارات المشروعات العربية-العربية المشتركة المقامة في المنطقة العربية فيصل الى حوالي (٩٠%) من مجموع الاستثمارات، ويمثل قطاع التمويل (٣٨,٧%) من رؤوس الاموال المستثمرة ويمثل المرتبة الاولى، ويليه في المرتبة الثانية قطاع الصناعة التحويلية وتبلغ اهميته الرأسمالية (٢٢,٣%)، أما الصناعة الاستخراجية فتحتل المرتبة الخامسة وتبلغ اهميتها الرأسمالية (٧,٥%) بينما يحتل قطاع الزراعة المرتبة الرابعة باهمية رأسمالية قدرها (٩,٤%).

أما بالنسبة للمشروعات العربية الدولية المشتركة، فان قطاع التمويل يمثل (٤٣,٧%) من الناحية الرأسمالية و (٣٥,٣%) من الناحية العددية، يليه قطاع الصناعة التحويلية الذي يمثل (٤٣,٣%) من الناحية الرأسمالية و (٢٢,٣%) من اجمالي عدد المشروعات، وهي نسب مرتفعة ويرجع السبب في ذلك الى المشروعات المشتركة في مجال الصناعة التحويلية النفطية الجاري انجازها.

كما يظهر لنا ايضا من الجدول أن المشروعات العربية العربية المشتركة تتصدر المشروعات المشتركة من الناحية المادية، إذ تمثل رؤوس اموالها (٥٩,٨%) من اجمالي رؤوس اموال المشروعات العربية-العربية المشتركة والعربية الدولية المشتركة معا. وبالرغم من كون المشروعات العربية العربية المشتركة كثيرة من الناحية المادية، فإن القائم منها في الدول العربية يبلغ نحو (٢٥٠) مشروعا، تبلغ رؤوس اموالها (٩,٣) بليون دولار اي (٦٥%) من اجمالي رؤوس اموال كل المشروعات العربية الدولية المشتركة، مما يدل على أن نسبة كبيرة منها أقيمت في الوطن العربي نفسه.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبين الجدول رقم (٢) أن عدد المشروعات الثنائية يبلغ (٥٤%) من الاجمالي العام للمشروعات العربية العربية المشتركة والمشروعات العربية الدولية المشتركة معا، وتمثل أهميتها الرأسمالية (٣٠,٨%) من اجمالي رووس أموالها، كذلك يتبين من نفس الجدول أن المشروعات الجماعية المتعددة الأطراف تتبوأ مرتبة ملحوظة في قطاع التمويل والصناعة التحويلية إذ تبلغ رؤوس أموالها (٣٢,٤%) و (١٥,٤%) على التوالي. ويتضح لنا مماسبق أن المشروعات المشتركة العربية تتصف بمايلي:-

أولا- تشكل المشروعات المشتركة (العربية-العربية والعربية الدولية) التي ظهرت خارج إطار المنظمات معظم هذه المشروعات مقابل الانخفاض النسبي لرؤوس أموالها (عدا صناديق التمويل القطرية)، ويعود السبب في ذلك الى ارتفاع عدد المشروعات الثنائية التي بلغت نسبتها (٤١,٣%) من مجمل عدد المشروعات مقابل (٢٢,٥%) من رؤوس أموالها، وهذه المؤشرات تعكس الدور البارز للقطاع الخاص في إقامة الجزء الأكبر من هذه المشروعات الصغيرة الحجم نسبيا بغرض تحقيق الربح التجاري.

ثانيا- أكبر المشروعات المشتركة حجما هي مشروعات قطاع النقل، حيث بلغ معدل حجم المشروع الواحد منها حوالي (٧٨,٣٧١)(*) مليون دولار، بينما أكثرها انتشارا هي مشروعات قطاع التمويل حيث بلغ متوسط حجم كل منها حوالي (٥٢,٣٠٩) مليون دولار، وبلغت نسبة رؤوس أموالها (٤٠,٧%) من مجمل رؤوس أموال المشروعات المشتركة. ويعود الارتفاع في حجم المشروع العربي

(*) حجم المشروع في القطاع= مجمل رأس مال مشروعات القطاع/ عدد المشروعات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٢)

توزيع المشروعات العربية-العربية المشتركة

والعربية-الدولية المشتركة حسب الأطراف المنشئة لها لعام ١٩٨٦

(بالألف دولار)

طبيعة المشروع	مشروعات عربية عربية مشتركة				مشروعات عربية دولية مشتركة			
	مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية		مشروعات ثنائية		مشروعات جماعية	
	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال	العدد	رأس المال
صناعة استخراجية	١٦	١٣٨١٩١	١٩	١٤٧٢٨٠٠	٣١	٣٦٧٣٠٧	١٦	١٥٦٠٣٦
صناعة تحويلية	٥٨	٢٠٤٦٩٧٥	٣٦	٢٧١٠٦٣٤	٥٣	٣٤٠٦٤٥٨	٤٥	٢٧٩٩٢٢٤
زراعة	٢٣	٣٩٦٣٢٨	١٢	١٦٠٤١٥٦	٢٥	٢٨٢٢٠٠	٩	٣٧٦٠٦
تمويل	٥٤	٢٠٩٩٣٩٨	٦٩	٦١٦٧٩٠٥	٥١	٨٥٠٣٠٣	١٠٤	٥٤٢٤٤٢١
فنادق وسياحة	٢١	٢٥٥٥٣٥	١٠	٢٩٤١٠٠	١٧	٣٠٥٩٣٠	١٢	١٨٨٥١١
نقل ومواصلات	١٣	٢٨٩٣٧٥	١٥	٣١٣٠٠٥٠	١٥	١٢٠٩٥١	٣	٦٤٧٠٠
بناء وتشييد	١٤	٢٢١٠٤٠	١١	٣٣٠٠٠٠	٣١	١٣٥٤٤١	١	٢٥٣٠
خدمات	١١	٥٣٨٠٤	٩	١٦٩٥٧٧	١٥	٢٠٩٢٥	١١	١٧٩٤٠٠
المجموع	٢١٠	٥٥٠٠٧٤٦	١٨١	١٥٨٧٩٢٢٢	٢٣٨	٥٤٨٩٥١٥	٢٠١	٨٨٥٢٤٢٨

المصدر - سميح مسعود، مرجع سابق، ص ٢٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشترك في قطاع التمويل الى اتجاه المستثمرين للحصول على الربح المضمون والسريع، اما الارتفاع في حجم المشروع العربي المشترك في قطاع الصناعة التحويلية فيعود الى أن معظمها يتعلق بصناعة النفط. كما أن متوسط حجم المشروع العربي المشترك في معظم القطاعات (الصناعة الاستخراجية، الزراعة، الفنادق والسياحة، البناء والتشييد والخدمات) هي اقل من المتوسط، ويمكن إرجاع ذلك الى أن مشروعات تلك القطاعات هي مشروعات شخصية تتصف بانخفاض رؤوس اموالها وذلك كما يظهر من الجدول رقم (٣) التالي:-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٣)

حجم المشروع العربي المشترك ونسبة رأسماله الى اجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

طبيعة المشروع	حجم المشروع العربي المشترك. (بالمليون دولار)	نسبة رأسمال المشروع الى اجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة.
صناعة استخراجية	٢٦,٠٢٩	%٦,٠
صناعة تحويلية	٥٧,١٠١	%٣٠,٧
زراعة	٣٣,٧١٦	%٦,٥
تمويل	٥٢,٣٠٩	%٤٠,٧
فنادق وسياحة	١٧,٤٠١	%٢,٩
نقل ومواصلات	٧٨,٣٧١	%١٠,١
بناء وتشييد	١٢,٠٨٨	%١,٩
خدمات	٩,٢١١	%١,٢
المعدل	٤٣,٠٤٦	%١٠٠

المصدر: مشتق من الجدول رقم (١)

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

VI. تقويم المشروعات العربية المشتركة

تشير أوضاع المشروعات العربية المشتركة السائدة حاليا بصفة عامة، والعاملة في إطار الجهود الحكومية المشتركة (داخل إطار المنظمات العربية وخارجها) بصفة خاصة، الى وجود العديد من المشكلات التي تضعف من نتائجها وآثارها الإيجابية، وهذه المشكلات ناتجة بسبب القصور الذي رافقها اثناء مرحلة الاعداد والتشييد أو بسبب العوامل المعرقلة لنشاطها في مرحلة التشغيل والتي ادت الى اضعاف دورها وفعالية اشارها في الأطراف المساهمة وفي بلد المقر. وتتلخص هذه المشكلات فيمايلي:

١) راس المال:-أن البيانات التي تصدر عن المشروعات العربية المشتركة والمتعلقة برأس المال تبين لنا عددا من التناقضات البارزة والمتمثلة في (٢١):-

أ. عدم كفاية الموارد المخصصة مقابل الأغراض المحددة لهذه المشروعات والتي تبرز في اتجاهين:-

الأول- انخفاض الموارد المالية المخصصة فعلا مما يؤدي الى ظهور مشروعات صغيرة الحجم نسبيا وذات قدرة ضعيفة على ممارسة نشاطها مثل مشروعات المجلس الاقتصادي العربي (شركة الملاحة العربية).

الثاني- المجالات الواسعة وغير المحددة لبعض المشروعات التي تشمل قطاعات كاملة تؤدي الى عدم كفاية الموارد المالية المخصصة لها رغم ضخامتها نسبيا مثل الشركة العربية للتعدين والشركة العربية للاستثمارات الصناعية (مشروعات مجلس الوحدة).

ب. تخلف الموارد الفعلية لهذه المشروعات مقارنة بالموارد المخصصة لها،والتي تظهر في انخفاض نسبة راس المال المدفوع الى راس المال الأسمي للمشروعات العربية المشتركة،

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فكما يلاحظ من الجدول رقم (٤)، الذي يبين بعض الأمثلة لهذه المشروعات، ان هذه النسبة بلغت في شركة البوتاس العربية حوالي (٣٤,٣%) في (١٩٧٦,١٢,٣١)، كما انها بلغت على مستوى المشروعات العربية المشتركة حوالي (٤٢,٩%)(٢٢١)، هذا الانخفاض في نسبة رأس المال المدفوع الى رأس المال الأسمي لهذه المشروعات ربما يعود الى عدم التزام الأطراف المشتركة في دفع التزاماتها المالية المتفق عليها لانعدام وجود جهة معينة تلزم الدول الأطراف بدفع تلك الالتزامات، مما يترتب عليه عدم تحقيق الأهداف التي أقيمت من أجلها تلك المشروعات، هذا الأمر أدى الى ان كثير من المشروعات العربية المشتركة اتجهت الى استغلال مواردها في مجالات أخرى كالاستثمار في العمليات المصرفية والمالية، ويظهر ذلك من خلال عدة مؤشرات منها ارتفاع كل من السيولة ونسبة الإيرادات من الفوائد ارتباطا بحجم عملياتها المصرفية والمالية الكبيرة، فكما يلاحظ من الجدول رقم (٥)، ان هذه النسبة بلغت (١٠٠%) في كل من الشركة العربية للصناعات الدوائية والشركة العربية للتعدين والشركة العربية لبناء وإصلاح السفن وذلك عام ١٩٧٦م.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٤)

نسبة راس المال المدفوع الى راس المال الاسمي في بعض المشروعات العربية المشتركة.

اسم الشركة	نهاية الفترة	نسبة راس المال المدفوع الى راس المال الاسمي.
شركة البوتاس العربية	١٩٧٦/١٢/٣١	%٣٤,٣
الشركة العربية للصناعات الدوائية.	١٩٧٧/٩/٢٥	%١٧,٠
الشركة العربية للتعدين	١٩٧٧/٢/٣١	%٥,٤
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.	١٩٧٨/٥/١	%٣٦,٣
مؤسسة الاتحاد العربي للتنمية الزراعية.	١٩٧٨/١٢/٢٥	%٢٠
شركة الاتحاد العربي للمقاولات.	١٩٧٨/٥/٢٥	%١٧,٥

المصدر: عبد الوهاب حميد رشيد- العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٥) ١٩٨٤، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٦.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٥)

نسبة الإيرادات من الفوائد الناتجة عن العمليات المصرفية والمالية لبعض المشروعات العربية المشتركة لعام ١٩٧٦م.

اسم المشروع	نسبة الإيرادات من الفوائد (%)
شركة البوتاس العربية	%٩٧,٦
الشركة العربية للصناعات الدوائية	%١٠٠
الشركة العربية للتعدين	%١٠٠
الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية	%١٠٠
الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن	%١٠٠
شركة الاستثمارات البترولية	%٩٥,٣

المصدر: عبد الوهاب حميد رشيد - العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات المشتركة، مرجع سابق، ص ٢٨،٢٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢) الملكية وادارة المشروع: تضمنت اتفاقات المشروعات العربية عموما الربط بين الملكية والادارة، كما ان مجموعة منها تشترط ان تمثل العضوية في مجلس الإدارة بملكية عدد معين من أسهم المشروع مثل مشروعات مجلس الوحدة، وهذا أدى الى حرمان عدد كبير نسبيا من المساهمين التمثيل في مجلس إدارة المشروع واخضاع المعيار الإداري الى المعيار المالي. وبما انه من الصعوبة الجمع بين القدرة المالية والقدرة الإدارية فإن هذا يؤدي الى سيطرة مجموعة مالية قليلة العدد، الذي قد ينشأ عنها توجيه المشروعات نحو الربح العاجل أو تكليف المؤسسات الأجنبية للقيام بمهمة الإدارة.

٣) منافسة المشروعات القطرية: ينظر للمشروعات العربية المشتركة على اعتبارها ظواهر عرضية تفرضها واقع الظروف الموضوعية القائمة، لذلك فإن الأطراف المساهمة لم تكتف بما أتاحته من إمكانات فنية لهذه المشروعات، بل بادرت الى إنشاء مشروعات قطرية مماثلة وربما بحجوم اكبر من المشروعات العربية المشتركة، وهي بهذا تعمل على خلق عوامل الفشل لهذه المشروعات.

٤) طبيعة النشاط: معظم نشاطات المشروعات العربية المشتركة بعيدة عن اغراض انشاءها، إذ أن معظمها تعمل على توجيه مواردها نحو العمليات الصرفية والإقراضية وذلك للحصول على إيرادات فنية في المدى القصير.

٥) الإمتيازات: عدم توفر الإمتيازات الحمائية والمزايا التنافسية لمنتجات هذه المشروعات في الأقطار العربية التي يجري توطينها فيها، او في الأقطار العربية الأخرى بالنسبة لتصريف منتجاتها فيها، وكذلك امتناع دول المقر أحيانا عن تنفيذ الواجبات الملقاة عليها في هذا الشان بالإضافة الى عدم النص بالتفصيل وبالتحديد عن الإعفاءات الجمركية ومافي حكمها، وعدم الزام الأحكام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التاسيسية للدول ذات العلاقة بإعطاء المشروعات من قيود التصدير على منتجاتها واستيراد مستلزماتها وترك امر تنظيم هذه العلاقة للاتفاق بين الشركة والدول المعنية واجتهاد الجهات المسؤولة فيها. وهذا يؤدي الى تضييع إمكانات توسيع السوق العربية امام منتجات المشروعات.

٦) طبيعة وأغراض المشروع: تقام المشروعات كوحدات اقتصادية واضحة الاغراض، إلا ان ظروف معينة تؤدي الى تشابك اهداف المشروعات فيصعب تصنيفها وتوزيعها على القطاعات المختلفة كالصناعة والزراعة والتجارة. ففي المرحلة الاولى من اقامتها يقام المشروع وفق صيغة الشركة القابضة (*) لتقوم في مرحلة لاحقة بإنشاء الوحدات الانتاجية في حدود الاهداف التي وجدت من أجلها، ولكن الملاحظ على هذه الشركات ضخامة مجالات نشاطها وعدم محدوديتها فمثلا الشركة العربية للتعدين يفترض أن تمارس كافة العمليات الفنية والتجارية والصناعية في مجال التعدين(٢٣). ان هذه الحالة تعني(٢٤):-

- التداخل بين أنشطة المشروع الواحد التجارية والإنتاجية.
- التداخل بين نشاطات اكثر من شركة ومنظمة عربية مثل الشركة العربية للتعدين والإستثمارات الصناعية لمجلس الوحدة والاستثمارات البترولية للاوابك.
- تحمل الشركة الواحدة اعباء ضخمة لكثرة الوحدات الإنتاجية في القطاع الواحد بحيث انه قد لايتواجد في

(*)الشركة القابضة :- هي الشركة التي تسيطر على شركة اخرى عن طريق المساهمة في تمويل إنشاءها او امتلاكها غالبية أسهم رأسمالها، مع استقلال الشركتين استقلالا تاما من حيث الشخصية المعنوية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول المتقدمة مثيلا لهذه الشركات من حيث القدرة المالية والتكنولوجية

- ضعف قدرة الشركة الواحدة على إنشاء وحداتها الانتاجية، فمثلا قيام عشر شركات قابضة في قطاع الصناعة التحويلية بحيث تتخصص كل شركة في انتاج معين يؤدي الى سهولة وسرعة انجاز مشروعاتها من قيام شركة واحدة على مستوى القطاع.

٧- أسهم المشروعات: نجد ان مساهمة القطاع الخاص في المشروعات العربية المشتركة محدودة، إذ ان هذه المشروعات لم تستفد من امكانات هذا القطاع ومن الأموال العربية التي تتسرب غالبا الى المصارف الأجنبية، وهذا يتضح من ارتفاع القيمة الأسمية للسهم الواحد في عدد من هذه المشروعات مثل مشروعات مجلس الوحدة التي بلغت قيمة السهم فيها عشرة آلاف دينار كويتي. وإذا كان تبرير ذلك هو قدرة الحكومات المساهمة على تمويل هذه المشروعات برؤوس اموال ضخمة، فقد لوحظ ان هذه المشروعات لاتحقق الأهداف التي ارتبطت بها في المجالات الاقتصادية لقطاعات كاملة.

٨- الأرباح والمكافآت: تظهر الحسابات النهائية لعدد من المشروعات توزيع جزء من الأرباح على شكل مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة دون العاملين فيها، كما ظهرت بعض الحالات التي استمرت فيها صرف هذه المكافآت رغم تعرض المشروع للخسارة، فمثلا ينص نظام الشركة العربية البحرية لنقل البترول، على توزيع صافي الأرباح السنوية بين الاحتياطي القانوني (١٠%)، والمساهمين (٥%) وبين القطاع المبلغ اللازم منها لمكافآت اعضاء مجلس الإدارة حسبما تقرره الجمعية العمومية للشركة، وبالرغم من خسارة هذه الشركة منذ عام ١٩٧٧، وتوقف نسبة الاحتياطي القانوني بصورة اعتيادية،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إلا أن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ظلت مستمرة بالرغم من أن نظام الشركة ينص على صرفها في حالة الربح فقط، كما أن هذه المكافآت اتجهت نحو الزيادة مع تصاعد الخسارة. فقد تصاعدت خسارة الشركة من (١٢,١) مليون دولار عام ١٩٧٧ الى حوالي (٢٣) مليون دولار عام ١٩٨١, مقابل ذلك ازدادت مكافآت مجلس ادارة الشركة من حوالي (٨٩,٣) الف دولار الى (٩٠,٤) الف دولار لنفس الفترة (٢٥).

وعادة ماتكون الأرباح المتحققة لهذه المشروعات ناتجة عن فوائد العمليات المصرفية والاقراضية وليست متحققة عن عمليات انتاجية، وهذا لايبرر توزيع الأرباح.

٩) اختلاف الاوضاع القانونية للمشروعات وتعدد اشكالها: ان ظاهرة تعدد صيغ المشروعات العربية واختلاف اوضاعها القانونية اخذت تخلق الصعوبات أمام تحديد هويتها خاصة في المجالات الدولية التي تتعامل معها والتسهيلات التي تحتاجها بسبب عدم وضوح أوضاعها حتى لدى الأجهزة التي تتعامل معها في بلد المنشأ أحيانا.

١٠) مجالات الاستثمار: أن مشروعات التمويل العربية تشكو في معظمها من عدم وضوح مجالات الاستثمار في الاقطار العربية حتى في بلد المنشأ، ولعل ذلك يعود الى عدم قيام جهات قطرية او عربية بالدراسات اللازمة للمشروعات التي يمكن أن تكون موضوعا للاستثمار.

١١) البيانات والاحصاءات: أن البيانات الواردة في بعض الأدلة الصادرة عن المشروعات العربية المشتركة تقتصر فقط على اسم المشروع وتاريخ تأسيسه والمؤسسين وأهدافه وقيمة رأس ماله المصرح به وشكله وتاريخ بدء عمله، ونادرا مايجد الباحث الأنواع الأخرى من البيانات التي تساعد في تحليل أثر المشروع على التنمية الإقليمية (انتاج المشروع نوعا

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكما وقيمة ، وتكاليف الانتاج ، العمالة من حيث حجمها والاقطار التي تنتمي اليها ومستلزمات الانتاج ومصدرها ، تسويق منتجاتها وتوزيعها بين الاقطار العربية والبلدان الاخرى ، فروع المشروع داخل وخارج الوطن العربي ، المشروعات المشتركة التي لها ارتباط وعلاقات معها) . وهذا القصور في المعلومات والاحصاءات يؤدي الى خلق معوقات امام نجاح هذه المشروعات ولو بصورة غير مباشرة لانها تقلل من القدرة على دراستها ومتابعة تطورها . ويعود سبب هذا القصور في البيانات الى أن عددا من المشروعات العربية المشتركة لم تبدأ انتاجها الفعلي بعد ، والى أن بعضها الذي بدأ الانتاج والتسويق يخفي لسبب أو لآخر طابع السرية على بياناته ، وكذلك الى عدم وجود جهة مركزية على المستوى العربي كله تعطى السلطة والاختصاص للحصول على هذه البيانات وتبويبها وتلخيصها (٢٦) .

وعلى الرغم من التعاون والتنسيق بين المؤسسات العربية لاصدار دليل موحد يتضمن اسس اعداد وتحديد المشروعات العربية المشتركة منذ منتصف السبعينات إلا ان محاولات اصدار هذا الدليل اتسمت بالفردية والانعزالية . ولعل المحاولات المنعزلة لكل من الصندوق العربي للانماء ومركز التنمية الصناعية العربية التي اعتمدت على دراسة اليونكتاد تشكل احدى المفارقات الملفتة للانتباه .

١٢- انتشار المشروعات العربية الدولية المشتركة - بدأت المشروعات العربية الدولية المشتركة بالانتشار على نحو أسرع من المشروعات العربية - العربية المشتركة وخاصة عند المقارنة مع تلك التي اقيمت في اطار المنظمات العربية ، إضافة الى انها اتجهت الى قطاع التمويل والمصارف ، مما يهدد باحتمال ظهور مدخل تبعي جديد معاكس للمشروعات المشتركة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومـــايترتب عـــلـــى ذلـــك مـــن إمتصـــاص الجـهود الـعربيـة وتقلـيـل الاستفادة من مواردها المالية. وهذه الظاهرة مرتبطة بحقيقتين متلازمتين تكشفان عن التناقض العميق القائم في الوطن العربي ولصالح الاقتصاد الرأسمالي، حيث تتمثل هاتان الحقيقتان بـ:-

أ- اتجاه العديد من الاقطار العربية الغنية الى المساهمة مع اطراف اجنبية لإقامة المشروعات خارج الوطن العربي بدعوى ضمان هذه الأموال ضد المخاطر او من أجل فرص الربح او عدم وضوح مجالات الاستثمار المحلية او القومية.

ب- قيام الاقطار الفقيرة ماليا الى البحث عن الشريك الأجنبي لإنشاء مشروعاتها بحجة عدم توافر الموارد المالية الكافية، وهذا يعني عودة نفوذ الاستثمارات الأجنبية الى الساحة العربية مرة اخرى.

١٣- الخلافات السياسية: مازالت الخلافات السياسية تلعب دورها السلبي في مجال العلاقات الاقتصادية العربية نظرا لاستمرار ضعف الوزن النسبي لهذه العلاقات، حيث ان الظروف السياسية غير المؤاتية في المنطقة العربية تعمل على إعاقة متابعة تنفيذ بعض المشروعات المشتركة او تعثر القائم منها او تصفيتها وان كانت تمارس نشاطها بنجاح، وستظل هذه الخلافات قائمة ومؤشرة طالما انها مرتبطة بمدى تحسن المصلحة الاقتصادية المتبادلة، مقابل ذلك فإن البحث العلمي في الوطن العربي مازال قاصرا عن اداء دوره في ايجاد نقاط الالتقاء والتوافق التي يمكن من خلالها استغلال الظروف القائمة لصالح تعزيز هذه العلاقات وهذه المشكلات.

١٤- الافتقار الى عدد كاف من المشروعات الجيدة الاعداد من الناحية التقنية والاقتصادية، الذي يؤدي بدوره

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى عرقلة التنمية الصناعية ، فعملية بلورة واعداد المشروعات وتوفير دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية تشكل عملية اساسية وخطوة هامة لأي تنمية صناعية ، لذلك يجب ان تكون هذه العملية محورا مهما لعمل ووظائف المؤسسات والمنظمات الاقليمية التي تعني بالتنمية الصناعية (٢٧).

١٥- ترويج المشروعات العربية : تعاني المشروعات العربية المشتركة من قصور في عملية ترويجها منذ تاسيسها ، مما يؤدي الى عدم استقطابها لكل القدر المتاح من المدخرات العربية المستعدة للاستثمار في المشروعات الاقتصادية العربية . حيث يلاحظ ضآلة مساهمة القطاع الخاص في هذه الاستثمارات البالغة (٢١%) مقارنة مع مساهمة القطاع العام والبالغة (٤٩%) (٢٨).

١٦- الهياكل الاساسية : لم تعمل الحكومات في الاقطار العربية على توفير هياكل البنى الاساسية التي تعتبر ضرورية لقيام المشروعات الانمائية والتي يجب ان تقوم بها الحكومات بسبب ضخامة تكاليفها ولزومها لجميع المشروعات التي تقام في القطر وليس المشروعات المشتركة وحدها . ويظهر ضعف هذه البنى الاساسية أو انعدامها خاصة في مجال استغلال الخامات المعدنية التي توجد في اماكن جغرافية ، إذ تنعدم فيها شبكات الطرق والمياه والكهرباء ووسائل الاتصال ، ومثل هذه المشكلة تعيق الاستثمارات أو على الاقل تضيف الى تكلفة الانتاج اضافات جديدة لايمكن تجاهلها وبالتالي تؤدي الى انخفاض المردود والتخلي في بعض الاحيان عن اقامة بعض المشروعات.

١٧- العاملون واجهزة الادارة : تتصف المشروعات المشتركة بسرعة تغير الكوادر العليا الممثلة للدول الاعضاء في مجالس الإدارة والإدارة العليا ، وظهور كوادر جديدة بين الحين والاخر لا دراية لها باعمال المشروعات المعنية مما يعرقل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اعمالها ويحد من انجازاتها. وهذه المشكلة تمتد الى بقية فئات العمالة الاخرى، حيث يترك المشاريع العربية المشتركة عدد كبير من العمال بعد أن تكون هذه المشاريع قد بذلت الجهود والاموال الكثيرة لتدريبهم.

وتعاني المشاريع العربية المشتركة من مشكلة دوران العمل (٢٩)، سواء في الوظائف التي يشتد فيها التنافس أو الوظائف الصعبة وبخاصة في المشاريع الصناعية (كمصاهر الالمنيوم والحديد والصلب والاسمدة)، حيث تدل مثلا البيانات المتوفرة أن نسبة دوران العمل في شركة الاسمدة الاردنية المساهمة المحدودة قد بلغت (٣٥%)(٣٠) عام ١٩٨١ قياسا لعدد العرب والمحليين الذين تم تعيينهم في العام نفسه، وهي نسبة عالية تعود الى منافسة بقية الشركات المحلية في الاردن ودول الخليج ومنحها امتيازات ورواتب لاتستطيع الشركة المعنية تقديمها.

كما تعاني هذه المشاريع من صعوبة الحصول على الكوادر المؤهلة ذات الخبرة المتخصصة، وذلك بسبب منافسة القطاع الخاص لها ودفعه لرواتب واجور عالية وامتيازات عديدة لاتستطيع بعض المشروعات العربية دفعها، فمثلا الشركات العربية المشتركة في الاردن تعاني من المنافسة على الكفاءات الفنية والادارية فيما بينها من جهة، وفيما بينها وبين شركات القطاع الخاص في الاردن من جهة اخرى.

وتعاني المشروعات العربية المشتركة ايضا من نقص العمالة الفنية المؤهلة وبخاصة في المجالات الصناعية لكونها حديثة الظهور في الدول العربية، وتؤدي هذه المشكلة بطبيعة الحال الى تعطيل أو تاخير الكثير من أعمال المشروعات. ولهذا لجات بعض المشروعات المشتركة (وخاصة العاملة في مجالات الانتاج) الى الاعتماد على الكوادر الاجنبية أو الاعارات الحكومية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لخلق الكوادر المؤهلة لأنها لم توفر الكفايات المطلوبة عند إنشاءها، ولجهات نحو التدريب في المدى الطويل وتعريب الوظائف الفنية والإدارية وتحملت بذلك أعباء مالية باهظة بلغت (٨٤١) الف دينار اردني عام ١٩٨٢ في شركة صناعة الأسمدة الأردنية المساهمة المحدودة و(٢,١) مليون دولار عام ١٩٨١ في الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (أسرى) في البحرين.

١٨- طول فترة النضوج: تواجه مرحلة الاعداد والتنفيذ للمشروعات العربية المشتركة اجراءات روتينية طويلة ومعقدة ومبالغ فيها لاتمام عمليات التوقيع والتصديق من قبل السلطات التشريعية في الدول العربية المساهمة مما يؤدي الى إطالة فترة نضوجها (٣١) وفاعلية حصيلتها. وبطبيعة الحال فإن عنصر الوقت له انعكاساته الكثيرة على هذه المشروعات كما ونوعا ويؤدي في أغلب الأحيان الى احداث تغييرات كثيرة في عملياتها الاستثمارية ومايتبعها من عمليات ومقتضيات أخرى كثيرة. وهناك الامثلة العديدة على ذلك ومنها (٣٢):-

- بدات محاول إنشاء شركة الملاحة العربية البحرية بقرار المجلس الاقتصادي العربي رقم (٤) عام ١٩٥٣ وتمت الموافقة على إنشاءه بالقرار رقم (١٣) عام ١٩٥٩، وتم توقيع الاتفاقية عام ١٩٦٣، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦٥، بينما بدات نشاطها في نهاية ١٩٧٤.

- انبثقت فكرة انشاء الشركة العربية البحرية لنقل البترول من المجلس الاقتصادي العربي بالقرار(٥٧) عام ١٩٥٧، وتمت الموافقة على إنشائها بالقرار (١٨٢) عام ١٩٦١، واستمرت هذه المحاولة قرابة (١٥) عاما قبل ان يتقرر شطبها من محاضر جلسات المجلس بالقرار (٥٤٥) عام ١٩٧١, وارتبطت المحاولة الثانية لإنشاء الشركة بجهود شركة النفط القطرية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عام ١٩٦٨، إضافة الى ظهور منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول عام ١٩٦٨، وقد وافق مجلس وزراء المنظمة عام ١٩٧٠ على تاسيس الشركة وتم التوقيع على اتفاقيتها عام ١٩٧٢ وأعلن عن تاسيسها عام ١٩٧٣ وبدات نشاطها عام ١٩٧٥ .

١٩- بلغت نسبة عدد المشروعات العربية المشتركة الثنائية (العربية والدولية) حوالي (٥١%) من إجمالي عدد المشروعات العربية المشتركة ونحو (٢٨,٢%) من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة، ومقابل ذلك تمثل المشروعات العربية المشتركة متعددة الأطراف نحو (٤٩%) من مجمل عدد المشروعات العربية المشتركة ونحو (٧١,٨%) من حيث إجمالي رؤوس أموالها (٣٣).

ويترتب على الأهمية النسبية غير القليلة للمشروعات الثنائية اثرا سلبيا مزدوجا على التكامل الاقتصادي العربي، إذ أن أثار المشروعات الثنائية تتركز على البلدين الأطراف فيها ولا تشمل بقية الاقطار العربية، فالاقطار العربية غير الأطراف في المشروع المشترك لاتجد مصلحة في فتح اسواقها امام منتجاته، وكذلك فإن المشروع المشترك الثنائي يكون ذو رأس مال قليل وهذا يحد بطبيعة الحال من حجمه وبالتالي من مدى تاثيره على التكامل الاقتصادي. بالإضافة الى أن بروز المشروعات المشتركة الثنائية واولويتها بين المشروعات العربية المشتركة يدل على اهمية العامل السياسي واثر العامل القطري في مواجهة العامل القومي في مسيرة التكامل الاقتصادي العربي(٣٤).

٢٠- الفجوة التنموية بين الأقطار العربية: لم تستطع المشروعات العربية المشتركة تقليص الفجوة التنموية بين مختلف الاقطار العربية، حيث أن هذه المشاريع قد توطنت تبعا لتوفر المزايا النسبية التقليدية للموقع، وليس على أساس

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معايير التكامل القومي، وأن البلدان الأقل نموا مازالت في عداد هذه الزمرة البائسة من المجتمعات الفقيرة، ولم يوطن في هذه البلدان إلا العدد القليل من المشاريع المشتركة (السودان وطنت لديها أكثر من عشرة مشاريع، الصومال مشروعا واحدا، أما اليمن الجنوبية وجيبوتي فلم يوطن بهما أي مشروع)، بالإضافة الى أن التطور الرئيسي الذي شهده الاقتصاد العربي في السنين الأخيرة هو زيادة الوزن النسبي للأقطار النفطية التي استاثرت بالعدد الأكبر من المشاريع المشتركة.

٢١- انكشاف الاقتصاد العربي: أن درجة انكشاف الاقتصاد العربي نحو الاقتصاد العالمي هي اقوى واشد في منتصف الثمانينات عما كانت عليه في اوائل السبيعنات، وان العالم العربي أصبح مدين للعالم الراسمالي ليس فقط في استيراد السلع الراسمالية بل في استيراد المواد اللازمة للاستهلاك اليومي والاستعانة بالعمالة اللازمة لدراسة وإقامة وإدارة وتشغيل المشاريع العربية وتسويق معظم منتجاتها خارج البلدان العربية، وإيداع المدخرات العربية للحصول على احدث المعدات الحربية، حتى أصبحت المنطقة العربية من اكثر المناطق النامية استهلاكا لغذائها المستورد، واكثر المناطق تشغيلا للعمالة الأجنبية، واكثر المناطق ايداعا لأموالها في المصارف الأجنبية واكثر المناطق اتكالا على السلاح الأجنبي الحديث(٣٥).

كيفية معالجة مشكلات المشروعات العربية المشتركة

عند استعراض أوضاع المشاريع العربية المشتركة، نجد أنها على الرغم من انجازاتها واثارها الإيجابية العديدة، إلا أن عددا كبيرا منها مازال يعاني من المشكلات والمعوقات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي تشعف من آثارها الإيجابية ، حيث يمكن معالجة هذه المشكلات بعدة طرق أهمها :-

١) أن معالجة المشاكل المتعلقة برأس المال تتطلب دراسة امكانية حل بعض التناقضات المتعلقة برأس المال ومنها :-

أ- التنسيق بين الموارد الاقتصادية وبين أغراض المشروع وهذا يدعو الى الاهتمام بدراسة جدوى المشروع.

ب- تقليص الفجوة بين رأس المال الاسمي ورأس المال الفعلي للمشروع وذلك بتسديد الأطراف المساهمة الأقساط التي تستحقها بمواعيدها المقررة .

ج- التنسيق بين أغراض المشروع وبين نشاط المشروع وذلك بإقامة نظام ملائم للرقابة والمتابعة في إطار الجامعة العربية .

٢) الفصل بين الملكية وإدارة المشروع وذلك عن طريق :-

أ- تعيين مجلس ادارة المشروع وفق شروط الكفاية والتخصص من بين مواطني الاقطار العربية بغض النظر عن الانتماء القطري أو المساهمة القطرية .

ب- الأخذ بأسلوب المساواة في المساهمة المالية لتحقيق المساواة في عضوية مجلس الإدارة ، وفي هذه الحالة يفترض توفير الموارد المالية للاقطار الفقيرة ماليا ، أو الأخذ بمبدأ المشاركة في عناصر الانتاج الأخرى إضافة لرأس المال.

ج- الالتزام بمبدأ المساواة في العضوية للأطراف المساهمة ، أي أن يكون لكل طرف مساهم ممثل واحد في مجلس وإدارة المشروع مهما كانت مساهمته .

د- أن لا يتجاوز عدد الممثلين في مجلس الإدارة عن عضوين لكل مساهم مهما بلغت مساهمته وإلا يقل عن عضو واحد مهما انخفضت مساهمته .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣) وبالنسبة الى الكوادر العاملة والإدارية يتم حل مشكلتها عن طريق:

أ- الاهتمام بوضع قوانين وانظمة الخدمة التي تضمن مستقبل العاملين وتسهل خلق الكوادر الدائمة.

ب- الزام الخبراء الأجانب القيام بمهمة تاهيل العاملين العرب الذين يعملون بمعيتهم خلال فترة عقودهم التي يفضل ان لاتتجاوز السنتين في الحالات القصوى.

ج- إنشاء مؤسسة عربية للمعاهد وتمكينها من إقامة مراكز التدريب والتاهيل في ارجاء الوطن العربي ارتباطا بالمعاهد العربية القائمة بغرض مواجهة متطلبات هذه المشروعات بصفة خاصة ودعم المشروعات الانتاجية عموما.

د- ضرورة قيام المنظمات والمشروعات العربية ذاتها بتقديم العون والتشجيع للمعاهد العربية القائمة لإجراء الدراسات المتعلقة بتطوير الكفاية الاقتصادية لهذه المشروعات وإقامة الدورات التدريبية بصفة مستمرة للعاملين فيها بقصد رفع كفايتهم وتعزيز قدراتهم ونشر الوعي باهمية هذه المشروعات على المستوى العربي.

٤) ومن أجل إقامة مشروعات عربية مشتركة كوحدات اقتصادية واضحة الأغراض لابد من:-

أ- إعادة النظر في اغراض هذه المشروعات وتحديدها لخلق الوضوح اللازم امامها فيما يمكن القيام به من مشروعات.

ب- إقامة نوع من التنسيق بين المنظمات العربية أو المشروعات المتماثلة خاصة مشروعات الألومنيوم ومجلس الوحدة في مجال التعدين والصناعة التحويلية.

٥) ولإفساح المجال امام القطاع الخاص للمساهمة في هذه المشروعات بغرض منع تسرب الأموال العربية نحو المصارف

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأجنبية وتجميع المدخرات العربية لصالح تطوير العملية الانتاجية العربية المشتركة وتيسير إنشاء السوق المالية العربية يجب العمل على:

أ- إصدار أنواع من الاسهم بقيم مختلفة تتماشى التجزئة لتمكن القطاع الخاص من المساهمة.

ب- النص على امتلاك القطاع العام نسبة لاتقل عن (٥١%) من أسهم المشروع وذلك لإبعاد التخوف من سيطرة القطاع الخاص على هذه الشركات.

٦) ولتشجيع إقامة المشروعات العربية المشتركة يجب العمل على:

أ- منحها قدرا من الامتيازات يتناسب وتسهيل ممارسة نشاطها بعيدا عن المؤشرات القطرية.

ب- إقرار مبدأ شمولية وديمومة هذه الامتيازات إضافة الى قابليتها على التنفيذ منذ البداية.

ج- اهمية الربط الإيجابي بين هذه الامتيازات وبين قدرة المشروعات العربية على توليد الآثار التكاملية، إضافة الى الربط بين هذه الامتيازات وبين الزام المشروعات المعنية على حصر استثماراتها في المنطقة العربية، وتوجيه توظيفاتها في السندات والأوراق المالية الصادرة عن مشروعات اقتصادية في المنطقة العربية وتقليص هذه المشروعات وتوجيه مواردها السائلة نحو المصارف والعمليات المالية تحاشيا لتجميدها وبغرض تسريع قيامها بالمهام التي انشئت من اجلها.

٧) ونظرا لأهمية مبدأ توزيع الأرباح واثاره الإيجابية على العملية التشغيلية فيجب ان تكون هذه الأرباح حصيلة العملية الانتاجية الحقيقية وان يشمل التوزيع جميع العاملين، اي تطبيق نظام عام للحوافز مرتبط بمستوى اداء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشروع.

٨) ولإزالة الغموض والصعوبات المتعلقة بالأوضاع القانونية للمشروعات وتعدد أشكالها يجب العمل على:

أ- أهمية التأكيد على صيغة الشركة القومية في إقامة هذه المشروعات لتأكيد هويتها العربية وبما يؤدي الى خلق الوضع اللازم في تعاملها سواء مع الأجهزة القطرية أو الدولية.

ب- أهمية الاتفاق على جهة عربية لتسجيل هذه الشركات، ويفضل أن تتم في إطار الجامعة العربية.

ج- تكليف إحدى مؤسسات التمويل العربية تحمل أعباء التسهيلات التي تحتاجها هذه المشروعات فيما يتعلق بالضمانات وفتح الاعتمادات المصرفية وغيرها من الالتزامات على المستوى العربي الدولي.

٩) مراقبة فعاليات المشروعات العربية والزامها سرعة بناء وحداتها الانتاجية، حيث أن حداثة المشروع لا تعني التلكؤ في تحمل المسؤولية بل يفترض قيامها فورا بالدراسات والإجراءات التي تمكنها من ممارسة نشاطها الفعلي.

١٠) ومن أجل توضيح مجالات الاستثمار يجب العمل على التنسيق بين المنظمات العربية المتخصصة ومشروعات الاستثمار العربية من أجل توفير قوائم محددة بالوحدات الانتاجية التي يمكن أن تكون مجالا مناسبا للاستثمار مع ضرورة التأكيد على إعطاء الأولوية لهذه الوحدات حسب أثارها التكاملية والاقتصادية.

١١) ونظرا لعدم توفر البيانات والإحصاءات المتعلقة بالمشروعات العربية المشتركة فيجب العمل على:

أ- قيام الجهات المعنية في الأقطار العربية بإصدار نشرات دورية عن المشروعاتالتي تساهم فيها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- قيام المشروعات بعد ممارسة نشاطها بتزويد الإدارة الاقتصادية في الجامعة العربية ببيانات ومعلومات يمكن أن تصمم لها استمارة موحدة، بالإضافة الى نسخ من ميزانياتها العمومية وحساباتها الختامية وتقاريرها السنوية تمهيدا لتوحيدها وإصدارها في نشرة واحدة.

ج- التنسيق بين المؤسسات العربية المعنية لتنظيم جهودها المشتركة وتحاشي الازدواجية فيما بينها وكذلك تحاشي التبذير بالوقت والجهد والموارد.

١٢) التنسيق بين المشروعات العربية المشتركة والمشروعات القطرية، لتحاشي الأضرار التي تخلفها المنافسة فيمابينها.

١٣) وللحد من التاثير السلبي للخلافات السياسية على العلاقات الاقتصادية العربية فيجب إقامة المشروعات العربية مبدئيا وفق صيغة قومية.

١٤) لتقليص ظاهرة انتشار المشروعات العربية الدولية المشتركة وتسرب راس المال العربي نحو الخارج يجب العمل على

ا- مواجهة الإتجاه التصديري للموارد المالية العربية نحو الخارج لعدم منطقية الدعاوي التي يستند اليها، فطالما أن هناك مجالا لاستثمار راس المال الأجنبي في المنطقة العربية فذلك يعني قطعا توافر الامكانات المطلوبة لاستثمار الأموال العربية في الاراضي العربية.

ب- تخصيص نسبة من عوائد النفط لأغراض التنمية في الاقطار العربية الفقيرة ماليا على ان يرتبط ذلك بالمشروعات العربية المشتركة او المشروعات القطرية المكملة وبشرط ابتعاد هذه الاقطار عن المساهمات الأجنبية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يلاحظ من هذا الفصل بأن مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك غالبا ماتتجه الى إنشاء مشرعات عربية-دولية جماعية مشتركة ، معظمها يتركز في قطاع التمويل ، بينما المشروعات العربية-العربية المشتركة المنبثقة عن هذه المؤسسات غالبا ماتكون مشاريع ثنائية ، تتصف بانخفاض حجم المشروع (رأسماله) فيما عدا المشروعات التي انبثقت عن منظمة الأوابك، فهي مشروعات جماعية عربية-عربية مشتركة لأن عضوية هذه المشروعات مقتصرة على الدول الأعضاء في المنظمة ، كما ان مشروعات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أغلبها مشروعات صناعية - زراعية وهي مشروعات عربية - عربية مشتركة جماعية أيضا .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامـــــش:-

١) عبد الوهـاب حميد رشيد، التنمية العربيـة ومدخـل المشروعات المشتركة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٢، ص ١٥١ .

٢) مصطفى الأرواني، مزايا ومنافع المشاريع الصناعية المشتركة ومشاكل تحليلها، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، ص ١ .

٣) عبد الوهاب حميد رشيد، مرجع سابق، ص ١٥٢ .

٤) نفس المرجع، ص ١٥٣ .

٥) عبد الوهاب حميد رشيد، دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه، ١٩٧٩/١٩٨٠، ص ٩٠ .

٦) ميرفت بدوي، تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تحديد وإعداد وتمويل المشروعات العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، قطر، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٣ .

٧) عبد الوهاب حميد رشيد، دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق، ص ٩١ .

٨) د. خالد الشاوي، بعض الأوجه القانونية للمشاريع المشتركة مع إشارة خاصة لممارسة دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢، ص ١ .

٩) د. يوسف حلباوي، المشاريع العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٥٤)، حزيران ١٩٨٨، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، ص ١١٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها، الجزء الأول، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ايار ١٩٨٦، ص ٦٨٣ .

١١) بدر الاسلام محي الدين ومحمد هشام خواجكية، التعاون الصناعي ودور المشروعات العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (اوابك) ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٢٢ .

و محمد هشام خواجكية، المشروعات المشتركة والتكامل الصناعي الاقليمي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي العدد (٢٩)، تموز ١٩٨٧م، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة، ص١٢

١٢) بدر الاسلام محي الدين ومحمد هشام خواجكية، مرجع سابق، ص ٢٤ .

١٣) د. احمد فارس مراد، تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الإقتصادي العربي،ص ٢٣٥-٢٣٦ .

١٤) محمد لبيب شقير، مرجع سابق، ص ٧٣٤-٧٣٦ .

و ابراهيم ابراهيم، مزايا ومنافع المشاريع الصناعية المشتركة ومشاكل تحليلها، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، الكويت ١٩٨٢، ص ٧ .

١٥) سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة: واقعها، أهميتها، معوقاتها ومستقبلها، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٠٣) أيلول ١٩٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص ٢٨ .

١٦) عبد الوهاب حميد رشيد، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة، مرجع سابق، ص ١٧٤ .

١٧) سميح مسعود، مرجع سابق، ص ٢٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١٨) عبد الوهاب حميد رشيد ، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة ، مرجع سابق ، ص ١٧٨ .

١٩) نفس المرجع ، ص ١٧٩ .

٢٠) د. سميح مسعود ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

٢١) عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ، ص ١٧٤ .

٢٢) عبد الوهاب حميد رشيد ، العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٦٥) ، ١٩٨٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ٢٦ .

٢٣) عبد الوهاب حميد رشيد ، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة ، مرجع سابق ، ص ١٩١ .

٢٤) عبد الوهاب حميد رشيد ، العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، مرجع سابق ، ص٣١ .
و د. سميح مسعود ، مرجع سابق ، ص ٣٥ .
و محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص ٧٤٢ .

٢٥) عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

٢٦) محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص ٧٤٣ .

٢٧) محمد هشام خواجكية ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

٢٨) محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ص٧٤٣ .

٢٩) دوران العمل : يقصد به معدل ترك العمال لأعمالهم والانتقال فيما بينها خلال فترة زمنية معينة .

٣٠) سميح مسعود ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

٣١) فترة النضوج هي المدة الفاصلة بين التوقيع على المشروعات العربية المشتركة وتنفيذها .

٣٢) عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ، ص ٢٣-٢٤ .

٣٣) محمد لبيب شقير ، مرجع سابق ، ٧٤٠ .

٣٤) د. احمد فارس مراد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٩ .

٣٥) د. يوسف حلباوي ، مرجع سابق ، ص ١٢٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

دور السياسات الاقتصادية العربية المشتركة في ظهور المشروعات العربية المشتركة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث

دور السياسات الاقتصادية العربية المشتركة في ظهور المشروعات العربية المشتركة

تأكيدا على اهمية المشروعات المشتركة في العمل الاقتصادي العربي، عملت الحكومات العربية عبر مؤسسات العمل الاقتصادي المشترك على تطوير نمو هذه المشروعات كاسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك. فجميع منظمات العمل الاقتصادي العربي سواء العاملة فيها على صعيد اقليمي، او تلك العاملة على صعيد قومي قد اولت مواثيق إنشاءها اهمية خاصة لإقامة مشروعات عربية مشتركة، حتى أن نجاح هذه المنظمات في تحقيق اهدافها أصبح يقاس في كثير من الاحيان بعدد المشروعات التي تروج لها او تقيمها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

جامعة الدول العربية ودورها في تطور المشروعات العربية المشتركة :-

نشات فكرة الجامعة العربية عام (١٩٤٤) في بروتوكول الاسكندرية. وتم إقرار ميثاق جامعة الدول العربية عام (١٩٤٥) محددا القانون الاساسي لجامعة الدول العربية. ولقد تاسست الجامعة كمنظمة اقليمية غرضها العام توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، واهم أهداف الجامعة هي(١):-

١- مبدا المساواة في السيادة بين الدول الاعضاء.

٢- مبدا عدم التدخل في الشؤون الداخلية للاعضاء.

٣- مبدا منع الالتجاء الى القوة لفض المنازعات العربية.

٤- مبدا المساعدة المتبادلة.

وهذه المبادئ هي نفسها المبادئ المقررة في القانون الدولي للتعامل بين جميع بلدان العالم، وتفتقر هذه المبادئ الى مبدا القومية العربية التي يفترض ان يميز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية ، فجامعة الدول العربية ليست منظمة أقليمية بل هي منظمة قومية ذات انتماء عربي.

وتتكون الجامعة من ثلاث هيئات هي:-

١- مجلس جامعة الدول العربية- ويتألف من ممثلي الدول الأعضاء في الجامعة ، ويكون لكل ممثل صوت واحد ، وهذا المجلس ذو اختصاص عام بجميع مايتصل بأهداف الجامعة ومبادئها وأصول العمل فيها ، وهو قمة الهرم في بنيان الجامعة العربية .

٢- الأمانة العامة- وهو الجهاز الفني والإداري الدائم لمجلس الجامعة العربية ، وتتولى أعمالا إدارية وإجرائية دون أن يكون لها أي صلاحيات تنفيذية لقرارات مجلس الجامعة .

٣- اللجان الفنية- تأسست لتحقيق التعاون في الشؤون السياسية والاجتماعية والاقتصادية المقررة كأهداف للجامعة العربية ، ويبلغ عددها اثنتي عشر لجنة . والمهمة الأساسية لهذه اللجان وضع قواعد التعاون العربي ومداه وصياغتها في شكل مشروعات واتفاقات تعرض على مجلس الجامعة لإقرارها ومن ثم تبت صياغة العديد من هذه المشروعات.

ولقد شكلت حرب فلسطين (١٩٤٩) اختبارا هاما لفاعلية جامعة الدول العربية . وقد تم عام (١٩٥٠) إبرام معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، التي طورت العمل العربي المشترك ودفعته الى الأمام ، وأنشأت له هيئات جديدة عاملة في نطاق الجامعة العربية وهي:-

-مجلس الدفاع المشترك: ويتألف من وزراء الخارجية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والدفاع الوطني للدول المتعاقدة أو من ينوبون عنهم. وهو يشرف على المسائل المتعلقة بالأمن الجماعي العربي. وتم دعم المجلس عام (١٩٥١) بالهيئة الاستشارية العسكرية التي تضم رؤساء اركان جيوش الدول المتعاقدة للإشراف على اللجنة العسكرية الدائمة ولتوجيهها في جميع اختصاصاتها ويكون مايقرره المجلس باكثرية ثلثي الدول ملزما لجميع الدول المتعاقدة.

-المجلس الاقتصادي: وهو يتالف من الوزراء المختصين بالشؤون الاقتصادية في الدول المتعاقدة او من يمثلونهم، ويقترح على الحكومات مايراه كفيلا بتحقيق تعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية. ويستعين المجلس في اعماله بلجنة الشؤون الاقتصادية والمالية التابعة لمجلس جامعة الدول العربية.

<u>دور الجامعة العربية في تطور العمل الاقتصادي العربي المشترك منذ نشاتها</u>:-

عالج ميثاق الجامعة العربية (١٩٤٢/٣/٢٢) الجوانب الاقتصادية في المادتين الثانية والرابعة (٢)، حيث نصت المادة الثانية أن الجامعة العربية تهدف الى توثيق الصلات بين الدول المشتركة، وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وضمانا لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها، كما تهدف الى تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب النظم المالية والاقتصادية السائدة في تلك الدول (التبادل التجاري، الجمارك، العملة، امور الزراعة والصناعة وشؤون المواصلات).

وتنص المادة الرابعة على تاليف لجنة خاصة لكل من الشؤون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادية والمالية تشترك فيها الدول الأعضاء تتولى وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها في شكل مشروعات واتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول الأعضاء.

من هنا يتضح ان الأهداف الاقتصادية للجامعة لم تتجاوز فكرة تعزيز التعاون بحسب النظم السائدة في كل دولة دون أن تشير الى اسلوب هذا التعاون او صيغه او مراحله او إنشاء هياكل متميزة له، وربما كان للارتباطات النقدية والتجارية والاقتصادية، التي تشد اعضاء الجامعة بالكتل والتجمعات النقدية (المنطقة الاسترلينية وكتلة الفرنك الفرنسي) وتشابك المصالح بين الدول المركز والدول الهامشية في إطار النظام الاقتصادي الراهن، اثره في غموض الأهداف الاقتصادية للميثاق، كما ان بعض الأعضاء المؤسسين للجامعة كانوا لايزالون يخوضون تجارب تكاملية (سوريا ولبنان، فلسطين والأردن، مصر والسودان).

<u>الجانب الاقتصادي في مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية</u>:-

يتميز مشروع الميثاق بتغيرات جوهرية عن الميثاق الحالي على مستوى المبادئ والأهداف من ناحية او الوسائل الكفيلة بتحقيقها من ناحية اخرى، فقد كانت منطلقات مشروع الميثاق لأول مرة قومية واضحة تجسد الهوية القومية للمنظمة من خلال الالتزام بمبادىء واهداف وحدوية واضحة، وقد اكد المشروع على "هدف الأمن القومي والوحدة الاقتصادية المتدرجة والتكامل الاقتصادي والتحرر وتشجيع الخطوات الوحدوية الأكثر تقدما"(٣)، ومبدأ التكامل القومي وتقليص الفجوة التنموية والداخلية بين الأقطار ومبدأ المواطنة الاقتصادية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية والمعاملة التفضيلية المتبادلة للسلع والخدمات وعناصر الإنتاج العربية والمشروعات المشتركة العربية، كما شدد المشروع على مبدأ تعزيز سيادة البلدان العربية على ثرواتها ومواردها الطبيعية والمالية وتوجيهها نحو تعزيز التنمية العربية الشاملة وبناء القدرة الذاتية العربية من خلال العمل العربي المشترك.

أما بالنسبة للوسائل المعتمدة فقد أكد مشروع تعديل ميثاق جامعة الدول العربية على ضمان التنسيق الفعال بين مؤسسات العمل العربي المشترك بما يزيد من كفاءة أدائها وولف هدر الإمكانات والجهد العربي، وبالإضافة الى ذلك فقد تم تحديد المسؤوليات بوضوح والتاكيد على رفع مستوى التمثيل فيها ومنحها الصلاحيات وإعطاء أهمية لكفاءة أجهزتها الفنية والتماسك فيما بينها، إلا أن هذا المشروع لم يقر.

وفيما يتعلق بالجانب التمويلي للمشروعات العربية، فقد اصدر المجلس الاقتصادي القرارات بإنشاء مؤسسة مالية مشتركة لتمويل المشروعات العربية المشتركة في (١٩٥٣/٣/٣١) ولإنماء الاقتصاد العربي في (١٩٥٣/١٢/١٢)، إلا أن هذه القرارات لم تتح لها الفرصة للخروج الى حيز التنفيذ، وذلك على الرغم من صدور القرارات المتلاحقة وذلك بسبب الأوضاع التي كانت سائدة آنذاك، وقد اقترح لبنان في (١٩٦٠/٣/٣١) تنمية موارد هذه المؤسسة باقتطاع مانسبته (٥%) من أرباح النفط، وتم تصديق هذا الاقتراح في ١٩٦٣/١٢/١٧، إلا انه لم يرَ النور عمليا على الرغم من دفع بعض الدول لحصصها فيها. وعند انعقاد مؤتمر القمة في الخرطوم بتاريخ ١٩٦٧/٥/١٦، تم إقرار الاقتراح الكويتي الخاص بإنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي واعتبار الحصص المدفوعة من الدول في رأسمال المؤسسة المذكورة، ومنذ ذلك الحين تزايد اهتمام

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجلس بموضوع تشجيع الاستثمارات العربية، حيث انتدب المجلس مجموعة من خبراء التمويل العرب لدراسة مشروع اتفاقية جماعية تضع حدا أدنى من المبادئ الأساسية المتعارف عليها لمعاملة الاستثمارات العربية وإنشاء هيئتين، احداهما لحل المنازعات المتعلقة بالاستثمار عن طريق التوفيق والتحكيم، والأخرى لتأمين الاستثمارات ضد المخاطر غير التجارية بقرار (٦٣٢) تاريخ (١٩٦٧/٥/٣)، وقد صادق المجلس على مشروع اتفاقية إنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالقرار رقم (٤٩٢) تاريخ (١٩٧٠/١٢/١٦). وفي دورة المجلس التاسعة عشر (١٩٧٣/١٢/٥) وضع المجلس مجموعة من المبادئ لتوفير الشروط الأساسية لانتقال رأس المال العربي واستثماره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتضمنت عدم خضوعه للتأميم والمصادرة ونزع الملكية، وقيام الدول العربية بتقرير النظم والشروط والحدود التي ترى على أساسها اجراء الاستثمارات العربية وتحديد القطاعات المتاحة لها، وضمان تحويل الفوائد والأرباح وتبسيط معاملات السفر وإنشاء هيئة تحكم في نطاق الجامعة للنظر في منازعات الاستثمار.

وفي عام ١٩٧٥ وافق المجلس الاقتصادي من حيث المبدأ على اتفاقية صندوق النقد العربي بالصيغة التي اعتمدها محافظوا البنوك المركزية للدول العربية، ويهدف الصندوق الى مقومات التكامل النقدي وتقديم التسهيلات الائتمانية لمواجهة مشاكل ميزان المدفوعات وتنشيط التبادل التجاري بين الدول العربية، وفي عام (١٩٧٦) قرر المجلس الموافقة من حيث المبدأ على فكرة إنشاء السوق المالية والنقدية العربية.

كما قرر المجلس في (١٩٧٨/٢/٢٢) تكليف الأمانة العامة بوضع أسس مشروع اتفاقية عربية موحدة جديدة، تحقق تشجيع انسياب رؤوس الأموال العربية داخل الوطن العربي وإيجاد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنـــاخ الملائـــم لـــذلـــك ليحـل محـل الاتفاقيـات الثـلاث القائمة. وقد اقر المجلس هذه الاتفاقية بدورته المنعقدة بتاريخ (١٩٨٠/٩/١٠) واحالها الى مؤتمر القمة العربي الحادي عشر في عمان الذي صادق عليها، واهم المبادئ لهذه الاتفاقية هي تحقيق مبدأ المواطنة الاقتصادية العربية بالنسبة لرأس المال ومعاملته كحد ادنى معاملة رأس المال الوطني، ومنحه الضمانات القانونية والمالية والقضائية والامتيازات والتسهيلات، وقد احتل الجانب المالي اهمية خاصة في دراسات استراتيجية العمل العربي المشترك، حيث اكدت وثيقة الاستراتيجية على توجيه قطاع المال على نحو يواجه احتوائه في السوق المالية الدولية، ويسمح بتوجيه المدخرات العربية داخل الوطن العربي لاغراض التنمية، ويعزز المعلومات النقدية والتجارية وفقا لمتطلبات العمل العربي المشترك.

ولقد بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة القائمة بين الدول العربية (عربية-عربية) ذات الطابع التمويلي (٧٤) مشروعا برأسمال بلغ (٥,١) مليار دولار، اما عدد المشروعات العربية-الدولية التمويلية المشتركة فقد بلغ (٨١) مشروعا برأسمال قدره (٤,٨) مليار دولار، اي بمجموع اجمالي قدره (١٥٥) مشروعا برأسمال (٩,٩) مليار دولار. وهكذا يبدو ان القطاع المالي يمثل مركز الصدارة بين القطاعات الاخرى التي تغطيها نشاطات المشروعات العربية-العربية والعربية الاجنبية المشتركة، سواء كان بالنسبة للعدد ام لرأس المال، حيث تمثل مشروعات القطاع المالي (٣٤%) من مجموعها و(٣٢%) بالنسبة لرأس المال. ويلاحظ ان (٤٣) مشروعا من بين المشروعات العربية-العربية المشتركة هي مشروعات ثنائية، يقابلها (٢٣) مشروعا عربيا دوليا مشتركا ثنائيا، وهذا يعني ان المشروعات الجماعية هي الظاهرة الابرز في المشروعات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية الدولية المشتركة خلافا للوضع في المشروعات العربية - العربية المشتركة .

اما بالنسبة للتكامل البشري فقد اهتم الجهاز الاقتصادي العربي في الجامعة العربية بموضوع الهجرة العربية وانتقال العمالة ، حيث عولجت مخاطره في وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، فاكدت على "تنمية وتطوير القوى البشرية والقوى العاملة في الوطن العربي وضمان حريتها في الحركة وفقا لمتطلبات التنمية الاقتصادية في الاقطار العربية والحفاظ على هذه القوى داخل الوطن العربي والتوسع في الاعتماد على العمالة العربية بهدف تقليص الاعتماد على العمالة الاجنبية "(٤).

ومن العناصر التي تضمنها الميثاق والمتصلة بالقوى العاملة وانتقالها "الالتزام بمبدأ التكامل الاقتصادي القومي" بحيث تقوم الدول العربية في تمويل الحاجات العربية المشتركة ويشمل ذلك بشكل خاص حاجات الامن القومي وتنمية الموارد والطاقات البشرية ومشروعات البنى الاساسية .

كذلك دعت الجامعة العربية لإيجاد سوق عربية موحدة للعمل، يتم من خلال التنظيم المشترك ونظم التشغيل، وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، وانتقال العمل العربي وفقا لمتطلبات التنمية مع إعداد برامج للتدريب المهني تكفل توفير الإطارات المطلوبة ورفع مستوى الاداء .

وبهذا نرى ان الجامعة العربية حققت بعض الإنجازات والمهمات، ويرجع ذلك أساسا الى حركة تطور التحرر الوطني والى مدى إيجابية ارادات الدول الاعضاء وكذلك الى المستوى الفني وحركية أجهزة الجامعة العربية . ولقد واكبت جامعة الدول العربية ودعمت الحركات الاستقلالية في الوطن العربي، وطورت علاقاتها مع المنظمات الدولية والإقليمية ، ولكن

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل العربي المشترك لم يتطور بالسرعة وبالمستوى المرغوب.

وتتمثل اهم المنجزات في المجال الاقتصادي في اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم الترانزيت واتفاقية الوحدة الاقتصادية، وإنشاء المركز العربي للتنمية الصناعية، والمركز الإحصائي العربي، والاتحاد العربي للسياحة، ومعهد الدراسات العربية، والهيئة العربية للمعارض، وهيئة استغلال مياه نهر الأردن وروافده، ومعهد الغابات العربي، وتعمل هذه المؤسسات ضمن نطاق جامعة الدول العربية.

ومن المنظمات المتخصصة التي تعمل خارج نطاق الجامعة العربية والتي اقرها مجلس جامعة الدول العربية (٥) (مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، والمنظمة العربية المصدرة للبترول، والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وصندوق النقد العربي، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، ومنظمة العمل العربية، والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والاتحاد البريدي العربي، والاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية، والمؤسسة العامة للصناعات الحربية، والمنظمة العربية لضمان الاستثمارات العربية).

ولقد اهتمت هذه المنظمات بإقامة المشروعات المشتركة، حتى أن نجاحها في تحقيق اهدافها أصبح يقاس في كثير من الأحيان بعدد المشروعات المشتركة التي تروج لها أو تقيمها. فاتفاقية الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي نصت على تمويل المشاريع الاقتصادية ذات الطابع الاستثماري بقروض تحمل شروطا ميسرة للحكومات والهيئات والمؤسسات العامة والخاصة مع منح الأفضلية للمشروعات الاقتصادية العربية المشتركة. اما اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية فقد نصت في مادتها التاسعة على تنسيق الإنماء الاقتصادي ووضع برامج لتحقيق مشاريع الإنماء العربية المشتركة. وحددت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتفاقية إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مادتها الثانية أن من ضمن الوسائل الرئيسة لتحقيق أهداف المنظمة الإفادة من موارد الأعضاء وإمكانياتهم المشتركة في إنشاء مشروعات مشتركة في مختلف أوجه النشاط في صناعة البترول يقوم بها جميع الأعضاء أو من يرغب منهم بذلك.

تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في ظهور المشروعات العربية المشتركة :-

تعتبر المشروعات العربية المشتركة الصيغة الأكثر قبولا من الناحية العملية (٦) (بالنسبة للأدوات التكاملية (*)، فلم يكن بالإمكان تطوير عمل السوق العربية المشتركة بمعزل عن تطوير قاعدة الإنتاج المادي المشترك، وأن مدخل تنسيق برامج الإنماء قد انتهى في هذه المرحلة وفي ظل مشروع خطة التنمية العربية المشتركة، الى برنامج واسع للمشروعات المشتركة أكثر مما حققه في مجال سياسات وأهداف الإنماء (٧).

ولهذه الأهمية فلقد تبنت الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المشروعات العربية المشتركة لخدمة التكامل الاقتصادي العربية ولتحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (٨). وانصبت جهود مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على إقامة المشروعات العربية المشتركة. وتركز اهتمامها بالمشروعات الصناعية العربية المشتركة، مثل (٩): (الشركة العربية للتعدين والشركة العربية للصناعات

(*) الأدوات التكاملية هي (السوق العربية المشتركة، تنسيق برامج الإنماء القطرية، الاتحادات العربية النوعية المتخصصة، والمشروعات العربية المشتركة).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدوائية والمستلزمات الطبية والشركة العربية للاستثمارات الصناعية. ومشروع رابع هو الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية وهو مشروع زراعي ولكنه يمارس في نفس الوقت العديد من أنشطة التصنيع الزراعي). كما صدر عن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مشروعين آخرين مايزالان في مرحلة التأسيس هما الشركة العربية للطباعة والشركة العربية الدولية للنقل البري. وتتابع الأمانة العامة للمجلس جهودها في مجال انتقاء المشروعات العربية ذات البعد القومي لتكون مشروعات مشتركة.

ولقد تبنى المجلس مدخل المشروعات العربية المشتركة منذ عام ١٩٧٣(١٠). وكانت المشروعات المشتركة على شكل شركات قابضة على اعتبار أن هذا الشكل يتلائم مع تعدد الأنشطة التي استهدف أن تمارسها هذه الشركات ومع التوسع في مجال عملها لتشمل عدة دول عربية، وبذلك تكون هذه الشركات القابضة قادرة على إنشاء شركات فرعية أو فروع لها تعمل كل منها في ظل النظام الذي يتفق مع الظروف المحيطة بمجال نشاطها ومع المواقع التي تباشر فيهما نشاطها، ومع تنظيم العلاقة بين الشركة القابضة والشركات الفرعية أو بينهما وبين فروع الشركة ذاتها.

وقد استمر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في متابعة الجهود الرامية الى تدعيم هذه الشركات وتذليل المشاكل والصعوبات التي تعترضها، فاصدر العديد من القرارت بناء على ماقدمته الأمانة العامة للمجلس من مقترحات ودراسات وإجراءات اتخذتها الأمانة العامة والتي من شأنها إعطاء المشروعات العربية المشتركة دعما وتعزيزا لمسيرتها في خدمة أغراض التكامل الاقتصادي العربي، بالإضافة الى ربط أنشطتها بالسوق العربية المشتركة. كذلك اتخذ المجلس خطوات إيجابية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتوفير الضمان للاستثمار في المشروعات العربية المشتركة باقرار (اتفاقية تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية منذ عام ١٩٧٠، واتفاقية تسوية منازعات الاستثمار بطريقتي التوفيق والتحكيم بين الدول المضيفة للاستثمارات والمستثمرين العرب، بالإضافة الى اتفاقية منع الأزدواج الضريبي واتفاقية التعاون في تحصيل الضرائب)(١١). كما أقر المجلس مبدأ مشاركة القطاع الخاص في راسمال الشركات العربية المشتركة ابتداء من إنشاء الشركات العربية المشتركة المنبثقة عن المجلس، فقد نصت الأحكام التاسيسية لهذه الشركات على أن يكون المساهمون فيها الحكومات العربية او مؤسسات أو شركات أو هيئات تقترحها هذه الحكومات شريطة ان تكون هذه المؤسسات أو الشركات أو الهيئات مملوكة بالكامل للحكومات العربية أو لمواطنيها أو المواطنين العرب. وعليه فإن القطاع الخاص لم يستبعد من المساهمة في هذه الشركات بشرط أن تقترحه الدول العربية المعنية وشرط أن تكون الموسسات والشركات والهيئات مملوكة بالكامل ملكية عربية.

<u>المشروعات التي تم إنشاءها من قبل المجلس:-</u>

ساهم مجلس الوحدة الاقتصادية العربي في إنشاء العديد من المشروعات أهمها:

١) الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية: تم الموافقة عام ١٩٧٤ بإنشاء شركة عربية تتخذ شكل الشركة القابضة برأسمال (٥٠) مليون دينار كويتي. وتم عام ١٩٧٥ إعلان بدء نشاط الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية. ولقد ساهمت عشر دول عربية في تمويل الشركة هي (الأردن، الإمارات العربية المتحدة، السعودية، السودان، سوريا،

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصومال، العراق، اليمن الشمالي، قطر) بالإضافة الى الشركة العربية للاستثمار والشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، واتخذت دمشق مقرا لها. وقد حددت الشركة أغراضها بممارسة مختلف الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية المتعلقة بانتاج وتصنيع ونقل وتسويق المنتجات الحيوانية.

وتتضمن الخطة الاستثمارية للشركة حتى عام ١٩٨٣ دراسة وتمويل وتنفيذ وإدارة (١٨) مشروعا وشركة تابعة ومساهمة موزعة على عشر دول عربية (٨ مشروعات تحت الاستثمار، ٤ مشروعات قيد التنفيذ و ٦ مشاريع تحت الدراسة) بالإضافة الى أن الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية تساهم مع تونس لإنشاء شركة انتاج الحليب في تونس برأسمال (١,٣٦) مليون دينار كويتي، حيث تساهم الحكومة التونسية بـ (٥١%) من رأسمالها، وإنشاء شركة الإنتاج الحيواني في المغرب، ويقدر رأسمال الشركة بـ (٤) ملايين دينار كويتي مناصفة بينهما وبين الشركة الوطنية لإنماء تربية المواشي.

ولقد روعي في مشروعات الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية التكامل النوعي، وروعي أيضا في تنفيذها التكامل المرحلي فيما بين بعضها البعض، كما أنها تتفق جانبا من أهداف خطط تنمية الثروة الحيوانية في الأقطار العربية التي أقيمت بها حيث أن هذه المشروعات موزعة توزيعا جغرافيا مناسبا يحقق للشركة توزيع خدماتها على أكبر منطقة جغرافية ممكنة في الوطن العربي.

٢) الشركة العربية للزراعة والانتاج الغذائي: تمت الموافقة على إنشاء الشركة عام ١٩٧٥، بهدف القيام بجميع الأعمال الزراعية والصناعية والتجارية وغيرها من الأعمال الفنية المتصلة بالانتاج وتصنيع وحفظ ونقل وتسويق المنتجات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعية الغذائية بشتى أنواعها من حبوب وخضروات وفاكهة، وتتسولى الشركة القيام بالاستثمارات اللازمة لاستصلاح الأراضي غير المستغلة واستزراعها واستغلالها في المشروعات الزراعية المتكاملة للانتاج الزراعي وتوفير الخضروات والفاكهة للمستهلك العربي في كافة أنحاء الوطن، واستغلال الزيوت النباتية وإنشاء الموانع والبرادات والمخازن لحفظ الحبوب والمنتجات وكذلك مشاريع طحن الغلال وتعبئته وتسويقه وتصنيع مستلزمات الانتاج وتوفير السلع الوسيطة من أسمدة كيماوية ومبيدات زراعية وتوفير الإمكانات التكنولوجية المتقدمة. وتم تحديد راسمال الشركة بمبلغ (١٠٠) مليون دينار كويتي.

٣- مشروع اتفاقية النظام القانوني الموحد للشركات العربية المشتركة: يعتبر هذا المشروع أحد الانجازات الهامة للأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية، فقد تبلورت فكرة هذا المشروع نتيجة المتابعة المستمرة لأعمال الشركات العربية المشتركة، إذ تبين أن العمل الاقتصادي العربي المشترك بحاجة ماسة الى نظام قانوني يوفر للشركات العربية المشتركة قاعدة واضحة ومنظمة لتحقيق أهدافها التنموية التكاملية، إضافة الى أن التجربة قد أكدت أن الوثائق القانونية النافذة لهذه الشركات تتصف في بعض جوانبها بالنقص والغموض، مما تسبب أحيانا في إثارة بعض الصعوبات والمشاكل. ولهذه الأسباب أصبحت الحاجة ماسة الى طرح وثيقة موحدة تضم الركائز القانونية لعمل الشركات العربية المشتركة التي تنشأ مستقبلا بحيث تكون هذه الركائز على قدر عال من الكفاية والوضوح وبالاستناد الى التجربة السابقة وظروف العمل الاقتصادي العربي المشترك، ولهذا تقوم هذه الوثيقة على مرونة عملية هامة وهي طواعية الانضمام الى هذه

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتفاقية وطوعية شمول الشركة العربية المشتركة الجديدة باحكامها.

وقد اصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في كانون الاول عام ١٩٧٦، قرارا ينص على الا تخضع الاسهم والتحويلات التي تصدرها وتقسوم بها الشركات العربية المنبثقة عنه الحالية والتي تنشا مستقبلا، الى اية ضرائب او رسوم بلدية او جمركية بما فيها رسوم الطبع او اية ضرائب او رسوم او اتاوات اخرى مفروضة حاليا.

٤- الشركة العربية للتعدين: انشئت عام ١٩٧٤، برأسمال قدره (١٢٠) مليون دينار كويتي، تساهم بها الإمارات العربية المتحدة، السعودية، ليبيا، الشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستثمارات الخارجية، موريتانيا. ومن اهدافها القيام بكافة الاعمال الخاصة بالكشف عن الخامات المعدنية والقيام بالدراسات الفنية والمخبرية والبيئية للخامات التي تم اكتشافها وعمليات استخراج المعادن(١٢).

٥- الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما):- تاسست عام ١٩٧٦، برأسمال قدره (٢٢٧)مليون دولار، تساهم بها (١٦) دولة، منها السعودية، العراق، والشركة العربية لصناعة الادوية (الاردن). ومن اغراضها انتاج الكيميائيات الدوائية والقيام بالابحاث واستيراد السلع الوسيطة ووسائل الإنتاج التي تحتاجها الشركة(١٣). ومن مشاريعها إنشاء الشركة الكويتية للصناعات الدوائية.

٦- الشركة العربية للاستثمارات الصناعية: انشئت عام ١٩٧٦، برأسمال (١٥٠) مليون دينار عراقي، تساهم فيها تسع دول منها العراق، الاردن، تونس، سوريا، اليمن، المغرب. ومن اغراضها صناعة سيارات الصالون والجرارات والمعدات الزراعية وعربات القطار والات الاحتراق الداخلي والصناعات الكهربائية والالكترونية (١٤).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في تطوير المشروعات العربية المشتركة :-

لايوجد شكل نموذجي موحد للمشاريع المشتركة يصلح لجميع انواع المشاريع بصرف النظر عن طبيعتها سواء في الدول الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط أو في غيرها من دول العالم ، إلا انه توجد في بعض اقطار المنظمة ، وخاصة السعودية ومصر قوانين تنظم الاستثمارات الأجنبية فيها والتي من شانها ان تؤثر على اختيار الشكل القانوني المطلوب للمشروع المشترك.

ففي الصناعة النفطية والصناعات المتفرعة عنها يؤسس المشروع المشترك إما باتفاقية أو بقانون يصدر لهذه الغاية ، خاصة عندما يكون الطرف الوطني في المشروع البترولي المشترك هو الحكومة أو إحدى مؤسساتها ، وقد يؤسس هذا المشروع المشترك بشكل شركة تجارية من الشركات التي ينص عليها القانون التجاري في البلد المعني، خاصة عندما يكون الطرف الوطني في المشروع من القطاع الخاص(١٥).

وتؤسس مشاريع منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في مجال الصناعة النفطية والصناعات المتفرعة عنها ، باتفاقيات دولية منفصلة وتقسم أسهمها بالتساوي بين الأقطار الأعضاء في المنظمة ويترك لهذه الدول تعيين عدد الأسهم التي يرغب بالمشاركة فيها . ويعتمد التصويت في جمعياتها العمومية ومجالس ادارتها على المبدأ التجاري وهو الصوت الواحد للسهم الواحد . وتعمل الشركات المنبثقة عن المنظمة على اسس تجارية وهي مستقلة في شؤونها المالية والإدارية ، وترتبطها علاقة قانونية مع الأوابك تظهر في عدة وجوه منها مايتعلق بالإشراف والتوجيه الذي يفترض بمجلس وزراء المنظمة ممارسته حيالها حسب نصوص صريحة في بعض اتفاقيات إنشاء هذه الشركة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

او حسب ماهو مفهوم ضمنا من وضع هذه الشركات وطريقة تاسيسها والاغراض التي انيطت بها في البعض الاخر. كما ان هذه الشركات تخضع للقضاء الالزامي للهيئة القضائية لمنظمة الاوابك، وان مشاركة الدول في هذه مقصوره على الاقطار الاعضاء في المنظمة، الامر الذي يوجد رابطة مؤسسية بين منظمة الاوابك والشركات التي انبثقت عنها. وقد نصت اتفاقيات إنشاء هذه المشاريع المشتركة على حمايتها ضد المصادرة ونزع الملكية والتاميم والحجز على اموالها في جميع الاقطار المشاركة فيها (١٦).

ولقد نصت اتفاقية إنشاء المنظمة في مادتها الثانية بان "هدف المنظمة الرئيسي تعاون الاعضاء في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي في صناعة البترول وتحقيق اوثق العلاقات فيما بينهم في هذا المجال" (١٧). ولقد حظيت صناعة التكرير العربية بالاهتمام الاول نظرا لاهميتها الاستراتيجية، وكونها تمثل الحلقة الاولى من حلقات التصنيع النفطي. واتخذت المنظمة المشاريع العربية المشتركة إحدى الوسائل لتحقيق اهدافها (١٨).

ولقد ركزت لجنة التكرير والامانة العامة للمنظمة في البداية على الدعوة الى التوسع في صناعة التكرير العربية بشكل يتلائم وحجم الانتاج العربي من النفط الخام عن طريق مشاريع عربية مشتركة وبذلك تكون عملية التكامل مرتبطة ارتباطا عضويا بنمو وتطور الطاقة الانتاجية نفسها، إلا انه وبالرغم من قيام مشاريع نفطية مشتركة ضمن النشاطات الاخرى المرتبطة بصناعة التكرير وتجارة المنتجات بشكل او بآخر كالشركة العربية البحرية لنقل البترول والشركة العربية للاستشارات الهندسية، ومعهد النفط العربي للتدريب، لم تظهر فكرة الاستثمار المشترك في صناعة التكرير الى حيز الوجود،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واتجه كل قطر نحو تطوير صناعة التكرير المحلية بشكل مستقل وماكان موجها منها نحو التصدير فهو موجه الى الأسواق الدولية الأخرى. ونتيجة لهذا الوضع فمن الطبيعي أن تبقى صناعة التكرير العربية بعيدة عن التكامل بشكل يجعلها محرومة من الترابط العضوي مع سوقها الطبيعية ودائرة مبيعاتها التي تحددها المنطقة الجغرافية في وقت تتوضح الحواجز ضدها في الأسواق الدولية الأخرى.

كان تاسيس الشركات العربية المشتركة المنبثقة عن المنظمة تطبيقا لأسلوب التنسيق والتكامل القطاعي من أجل التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، على أساس أن قطاع الصناعات البترولية هو أهم القطاعات التي تصلح للتنمية الأقليمية القطاعية في الوطن العربي، وحيث أن اقتصاديات هذه الصناعات تحبذ المشروع الكبير الذي يمكن أن يستفيد من وفورات الحجم الكبير الذي يسود الصناعة النفطية. وفي الوقت الذي تشكل هذه الشركات مجموعة من المشروعات الرائدة في قطاع النفط عموما، والقطاعات المتصلة به والمكملة له، إلا انه يوجد من بينها ماهو متصل بصناعة التكرير العربية بشكل او بآخر، ويستطيع أن يقوم بدور فعال في عملية تكاملها مثل:

١- الشركة العربية لنقل البترول: تاسست عام (١٩٧٣) ومقرها الكويت برأسمال (٥٠٠) مليون دولار (١٩) موزعة على تسع دول من الدول الأعضاء بالمنظمة. وبما أن مشكلة تيسير تجارة المنتجات النفطية بين الأقطار العربية، تكمن في اقتصاديات نقل المنتجات وعلاقتها بكلف نقل النفط الخام، فإن هذه الشركة تستطيع أن تقوم بدور بناء في هذا الإتجاه من خلال توجيه امكانياتها المتاحة، وتشغيل بعض من ناقلاتها لنقل المنتجات، وتاسيس شركة فرعية للنقل البري لنقل

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتجات النفطية في الحوضيات، والسكك وخطوط الأنابيب، لخلق شبكة قومية متكاملة للنقل والتوزيع عبر الأقطار العربية على المدى البعيد.

٢- الشركة العربية للاستثمارات البترولية: تاسست عام (١٩٧٥) ومقرها المملكة العربية السعودية، برأسمال (١٢٠٠) مليون دولار امريكي(٢٠). هدف الشركة الإسهام في تمويل المشروعات والصناعات البترولية مع إعطاء الأولوية للمشروعات العربية المشتركة. ولقد قامت الشركة بالمشاركة في تنفيذ عدد من المشاريع في مجال الانتاج والخدمات المرتبطة بصناعة التكرير، مثل مشروع انتاج كيماويات المنظفات في العراق، والذي يمثل حلقة وصل مهمة بين صناعة التكرير والصناعة الكيماوية، ومشروع (MTBE) في السعودية بالمشاركة مع (سابك) وشركات عالمية اخرى، تلك المادة المهمة في انتاج الجازولين الخالي من الرصاص والذي سوف يكون له تاثير واضح على عمليات انتاج الجازولين وتحسين نوعيته في مصافي التكرير العربية.

٣- معهد النفط العربي للتدريب: تاسس عام (١٩٧٨) ومقره العراق، ولقد تاسس المعهد لتدريب وتطوير الكوادر الفنية، وخلق المهارات الأساسية في مختلف مراحل الصناعة النفطية العربية، وباعتباره مركزا قوميا للدراسة والتعليم المتخصص والمرتبط بالصناعة النفطية العربية في كافة مراحلها يمكن توسيع نشاطه ليغطي فعاليات البحث والتطوير، وعن طريقه يتم تجميع الموارد المالية القطرية لتمويل الدراسات والبحوث التي تعالج المشاكل الخاصة بالصناعة النفطية عموما، وصناعة التكرير على وجه الخصوص، وإيجاد الحلول العلمية لها.

٤- الشركة العربية للاستشارات الهندسية: انشئت عام ١٩٨١، ومقرها ابوظبي. وبلغ راسمالها المصرح به (٢٠) مليون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولار، والمكتتب به بلغ (١٢) مليون دولار تشترك فيها شركات البترول الوطنية في الدول الأعضاء والشركة العربية للاستشارات البترولية (٢١). ومن أهداف الشركة القيام بالأعمال الاستشارية الهندسية والتصاميم وأعمال الادارة والاشتراك بإنشاء وتنفيذ المشروعات في مجال صناعة النفط والغاز والبتروكيماويات، ان تاسيس الشركة العربية للتحكم الهندسي والسيطرة (اريسكون) يفتح افاقا جديدة لخلق صناعة قومية مشتركة تشدم صناعة التكرير العربية بما تقدمه في مجال صناعة وصيانة اجهزة السيطرة والقياس والالات الدقيقة المستخدمة على نطاق واسع في معامل التكرير، وتفتح الباب امام صناعة قومية مشتركة في مجال الصيانة.

وهناك مشاريع اخرى قيد الدراسة والتخطيط مثل مشاريع الحفارات وزيوت التزييت والفحم البترولي، وسيكون لها دورها الفعال في دفع عجلة التكامل في صناعة التكرير العربية في ميدان الانتاج والخدمات.

وتستطيع شركة الاستثمارات تمويل المشاريع التي من شانها تيسير عمليات التبادل التجاري والمتعلقة بعمليات التسويق والخزن والتوزيع. وفي مجال الخدمات الهندسية وإجراء الدراسات وتدريب القوى العاملة ينبغي تعزيز دور كل من الشركة العربية للاستشارات الهندسية ومعهد النفط العربي للتدريب بهدف زيادة كفاءة العاملين في صناعة التكرير العربية. وتطوير البحث العلمي لخدمة هذه الصناعة، واستخدام النظم الحديثة لتطوير البرامج التشغيلية للمصافي العربية ورفع كفاءتها الاقتصادية والدخول في مرحلة إعداد التصاميم الهندسية للوحدات التصنيعية لخلق صناعة عربية للتكرير مكتفية ذاتيا ومستقلة عن احتكار الشركات العالمية في هذا المجال.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (أسرى): مقرها دولة البحرين، تأسست عام ١٩٧٤، هدف الشركة هو القيام بجميع عمليات البناء والاصلاح والصيانة لجميع أنواع السفن والناقلات ووسائل النقل البحري الأخرى المتعلقة بالمواد الهيدروكربونية، وكذلك إنشاء ماتراه لازما من أحواض للتجهيز وممرات السفن ومراكز لإعداد المصنوعات والصفائح والأنابيب. ويبلغ رأسمال الشركة (١٠٠) مليون دولار، موزع على ست دول من الدول الأعضاء (٢٢).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش

١- جامعة الدول العربية ، الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب، المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد ١٩٧٨، ص ٦٣١ .

٢- د. عبد المحسن زلزله ، الدور الاقتصادي لجامعة الدول العربية ، مجلة المستقبل العربي، الأعداد (٤٢، ٤٣، ٤٤)، ١٩٨٢، مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت، ص١٤٨-١٥٢ و د. سميح مسعود ، عرض عام للمشروعات الصناعية العربية المشتركة حسب المجالات التي تغطيها ، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، ٢٨-٣٠ نوفمبر ١٩٨٢، الدوحة-قطر، ص ١ .

٣- د. عبد المحسن زلزله، مرجع سابق، ص ١٥٢ .

٤- نفس المرجع، ص ١٦٠ .

٥- جامعة الدول العربية ، مرجع سابق ٦٢٢ .

٦- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة)، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إقامة المشروعات الصناعية المشتركة ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة ، تشرين ثاني ١٩٨٢، ص ١٨ .

٧- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة)، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير المشروعات العربية المشتركة ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة ، الكويت، آذار ١٩٨٣، ص ٢٨ .

٨- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، المشروعات العربية المشتركة مع إشارة خاصة الى مشروعات الأمن الغذائي العربي، مجلة شؤون عربية ،تونس، العدد (٣٩)، أيلول ١٩٨٤، ص ٨٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة)، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إقامة المشروعات الصناعية المشتركة، مرجع سابق، ص ١٩ .
١٠- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة)، المشروعات العربية المشتركة مع إشارة خاصة الى مشروعات الأمن الغذائي، مرجع سابق، ص ٩٠ .
١١- جامعة الدول العربية، مرجع سابق، ص ٢٣١ .
١٢- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة)، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إقامة المشروعات الصناعية المشتركة، مرجع سابق، ص ٢٠، ٢١ .
١٣- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة)، دراسة في تجربة المؤسسة العربية في إقامة المشاريع الصناعية المشتركة وموقع الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في التجربة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة - قطر، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٣-٦ .
١٤- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (الأمانة العامة)، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في إقامة المشروعات الصناعية المشتركة، مرجع سابق، ص ٢٤ .
١٥- د. خالد الشاوي، بعض الأوجه القانونية للمشاريع المشتركة مع إشارة خاصة لممارسة دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، قطر، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٢ .
١٦- خالد الشاوي، المشروع العربي المشترك في الصناعة النفطية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (١١)، العدد الرابع ١٩٨٥، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص ٢٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧- عبد العزيز عبد اللطيف الوتاري، فرص التعاون والتنسيق والتكامل في صناعة التكرير العربية، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (١٤) العدد (٥٢)، ١٩٨٨، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص ٩ .

و د. مصطفى برهام، المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات البترولية اللاحقة للانتاج، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، قطر، نوفمبر ١٩٨٢، ص ١٠ .

و نافذ الدقاق، الملامح الأساسية لظاهرة المشروعات المشتركة في العمل الاقتصادي العربي المشترك، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، قطر، ١٩٨٢، ص ١٣ .

١٨- د. عبد العاطي الصالح، تجربة الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب) مع المشاريع العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، قطر، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٥ .

١٩- عبد العزيز الوتاري، تجربة منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول في إقامة المشاريع العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، قطر، نوفمبر ١٩٨٢، ص ١ .

٢٠) نفس المرجع، ص ٩٠ .

و مفيد رشيد ميرزا، طرق تمويل المشاريع المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة، قطر، نوفمبر ١٩٨٢، ص ١٨ .

٢١- عبد العزيز الوتاري، مرجع سابق، ص ١٤ .

و د. عبد العاطي الصالح، مرجع سابق، ص ٧-٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢) عبد العزيز الوتاري، مرجع سابق، ص ١٦ .
و محمد محي الدين الخطيب، تجربة تاسيس وتشغيل الشركة العربية لبناء وإصلاح السفن (اسرى) كمشروع عربي مشترك، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، الدوحة ،قطر ، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٣ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

المشروعات الصناعية العربية المشتركة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع

المشروعات الصناعية العربية المشتركة

اتفق مجموعة من الخبراء الاقتصاديين العرب لأطراف دليل مركز التنمية الصناعية على أن "المشروعات الصناعية المشتركة هي المشروعات التي تمارس نشاطا صناعيا في دولة واحدة والتي تقوم نتيجة لاتفاق جماعي أو عن طريق منشأة حيث يشترط في هذه الحالة أن تكون للمشروع أهمية واضحة لأكثر من بلد عربي".

وتكمن أهمية المشروعات الصناعية العربية المشتركة في توسيع فرص الإستثمار في الصناعات التحويلية الحديثة، ورفع كفاءة الوحدات الإنتاجية القائمة أو التي تحت الإنشاء، والانتفاع الأمثل من الطاقات والموارد الموجودة في كل بلد وعلى مستوى الإقليم، وتزايد أكبر في معدلات التنمية الصناعية.

وإذا ما أريد للنمو الصناعي أن يكون دائما ومستمرا وبعيد المدى، فإن تحرير التبادل التجاري الإقليمي من الرسوم الجمركية والقيود الكمية مسألة مهمة، لأنها توفر إمكانيات النمو والتطور للوحدات الإنتاجية بصورة تلقائية(١)، إلا أنها غير كافية لتدعيم وإنجاح عملية التكامل الإقتصادي، لذا كان لابد من تنمية القاعدة الإنتاجية ذاتها، ووضع صيغ للتنسيق والتعاون في المجال الإنتاجي، وذلك لتحقيق النمو المستهدف في الإنتاج وفي حجم المبادلات التجارية.

ويعتبر المشروع الصناعي المشترك إحدى الوسائل الأساسية القائمة لتحقيق التعاون الصناعي على مستوى الوطن العربي، حتى أصبحت المشروعات المشتركة المتعددة الجنسية إحدى صيغ التعاون الأكثر رواجا في الوقت الحاضر. ويعود السبب في ذلك

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى كونها أكثر صيغ التنسيق توافقا وقابلية للتطبيق العملي واقلها اثارة للصعوبات واقصرها طريقا للتنفيذ، وكذلك الى قدرتها على تخطي النزاعات المتعلقة بتفاوت الأنظمة الاقتصادية وتنوع القاعدة الصناعية وتنازع القوى السياسية.

مبررات قيام المشاريع الصناعية العربية المشتركة:-

هناك العديد من الأسباب والمبررات تؤدي الى اللجوء الى المشاريع الصناعية العربية المشتركة أهمها (٢):-

١- توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج الصناعي، وزيادة الطاقة الإستيعابية للاستثمار في الدول الأعضاء وبالتالي تدعيم التنمية الإقليمية.

٢- تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء نتيجة تسويق منتجات هذه المشاريع في المنطقة الإقليمية الواسعة.

٣- تدعيم المرافق والهياكل الأساسية الإقليمية المشتركة والوصول الى أرقى مراحل التعاون والتنسيق بشكل تدريجي.

وتعمل المشروعات المشتركة على تطوير التصنيع من خلال طريقتين هما (٣):

الأولى- مباشرة: حيث انها تسمح بإنشاء مشاريع صناعية كان من غير الممكن إنشاءوها على اساس وطني.

الثانية- غير مباشرة: حيث ان انشاء هذه المشاريع يؤدي الى زيادة القدرة الحركية لاقتصاديات المنطقة وبالتالي الى أثار ايجابية على مسار التصنيع في المستقبل.

إسس بناء المشروعات الصناعية:-

ان بناء المشروعات الصناعية العربية المشتركة يصنف الى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكلين (٤) :-

١- اسلوب المشروعات المنفردة- ويتمثل في إقتصار جهود الأطراف المعنية على إقامة كل مشروع بمفرده وتكون قرارات الإنشاء والمساهمة والإدارة مشتركة.

٢- اسلوب مجموعات المشروعات- ويقوم على اختيار مجموعة من المشروعات التي تمثل في الغالب منشآت مترابطة لصناعة اساسية يتم الاتفاق المشترك على توزيعها فيما بين الأطراف المساهمة وتكون قرارات الإنشاء كذلك مشتركة، بينما يتحمل كل طرف إقامة المشروعات المخصصة له وإدارتها وتحمل مخاطرها، مما يعني عدم الإشتراك في الملكية في مثل هذه المشاريع.

ويتطلب الأسلوب الثاني نمطا متقدما من التنسيق بين الخطط القطرية، أو الأخذ بأسلوب البرامج، بينما الأسلوب الأول لايحتاج بالضرورة للتنسيق أو البرمجة لاعتماده على المفاوضات المباشرة للأطراف المشاركة لكل مشروع على حدة.

وتنحصر اهمية الأسلوب الأول في إقامة المشروعات الهيكلية المشتركة التي تسهل إنشاء الوحدات الإنتاجية، بينما تتطلب إقامة المشروعات الإنتاجية المشتركة تبني أسلوب التنسيق أو البرمجة القائم على اختيار مجموعات متكاملة من المشروعات الصناعية لقدرتها على تسريع عملية التنمية وتعزيز التشابك بين الأطراف المساهمة، إضافة الى تسهيل معالجة توزيع الأعباء والعوائد مقارنة بالأسلوب الأول، إلا ان هذا الأسلوب يتطلب توفر شروط سياسية مسبقة لخلق ارادة التكامل(٥).

ان التجارب التي تركزت في الأسلوب الأول وخاصة تلك التي اقتصرت على بناء مشروعاتها المشتركة المنفردة بعيدا عن الأولويات وفي غياب استراتيجية محددة فإنها جاءت بنتائج

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضئيلة ، ولعل التجربة العربية تشكل المثال الواضح في هذا المجال.

والمحاولات العربية الجديدة والتي تجسدت في قرارات مؤتمر القمة (١٩٨٠) تشكل طفرة نوعية ، على الصعيد النظري، لإقامة المشروعات العربية الصناعية المشتركة وفق برامج سنوية وعلى أساس وأهداف ووسائل محددة ، رغم التحفظات العديدة التي ترد عليها.

معايير اختيار المشروعات الصناعية العربية المشتركة :-

ان اعتماد المشروعات المشتركة كاداة رائدة لمعالجة مظاهر التخلف والتبعية يتطلب إعطاء الأولوية في إقامة هذه المشروعات الى تلك المجالات التي تسهل معالجة مشكلة قطاع المواد الأولية من جهة والمساهمة على نحو افضل في خلق القيمة المضافة وتعزيز التداخلات الاقتصادية بين الأطراف المساهمة من جهة اخرى، وذلك وفق مبدأ الاعتماد الجماعي على الذات لتلبية الحاجات الأكثر ضرورة للمجتمع.

وفي مجال اختيار المشروعات الصناعية العربية المشتركة لابد من التعرف على طبيعة الامكانات والموارد العربية من حيث تنوعها وتوزيعها ، فالموارد النفطية وعوائدها المالية تنحصر في منطقة المشرق العربي وخاصة اقطار الخليج العربي التي تعاني معظمها من نقص في عوامل الانتاج الأساسية. بينما تتركز موارد الثروة المعدنية وكذلك القوى العاملة وخاصة الفنية منها في المغرب العربي. يضاف الى ذلك تنوع موارد الثروة الزراعية والحيوانية وتركزها في عدد من الأقطار العربية التي تعاني من العجز المالي. بمعنى آخر أن الامكانات والموارد العربية تتميز بتكاملها على مستوى الوطن العربي، بينما تعاني من سوء توزيعها على المستوى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القطري. وهذه الحالة تخلق نقطة اختناق خطيرة أمام التنمية الصناعية القطرية.

وبما أن مهمة التنمية الصناعية تتطلب الجمع بين القوى العاملة ومصادر الطاقة وموارد الثروة المعدنية إضافة الى العوامل المساعدة الأخرى وخاصة السوق بصورة متكاملة، لذلك تشكل المشروعات الصناعية العربية المشتركة الأداة الأكثر قدرة على استغلال الامكانات والموارد وبناء القاعدة الصناعية العربية، خاصة عند إقامة هذه المشروعات وفق برامج تتضمن مجموعات متكاملة من المنشآت الانتاجية في فروع الصناعات الأساسية (البتروكيماوية بما فيها الأسمدة الكيماوية والتعدينية والهندسية بضمنها الأجهزة والآلات الزراعية). كما أن ارتباط الصناعة بالزراعة وتنوع موارد الثروة الزراعية والحيوانية العربية يشجع على إقامة مجموعات عديدة من المشروعات الصناعية - الزراعية العربية المشتركة اللازمة للإسهام في معالجة مشكلة الأمن الغذائي العربي. كذلك فإن تسهيل مهمة إنشاء هذه المشروعات وتحسين اداءها يتطلب بناء المشروعات العربية المشتركة في مجال الهياكل الأساسية، وخاصة تلك المتعلقة بإقامة شبكة متكاملة من الطرق المطلوبة لربط الأجزاء العربية وتسهيل مهمة خلق السوق العربية الواحدة.

وهناك مبادئ عامة لاختيار المشروعات الصناعية العربية المشتركة انطلاقا من الأهداف الاقتصادية والتكاملية لهذه المشروعات أهمها (٦):-

١- القيمة المضافة: وهو ضرورة إعطاء الأولوية في اختيار تلك المشروعات التي تتميز بإنتاجية مرتفعة ومساهمة عالية في الدخل القومي بغرض المشاركة الفعالة في تنمية الأقطار المعنية.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- الاستغلال المشترك للامكانات والموارد الاقتصادية :
إذ انه قد تتوفر امكانات وموارد اقتصادية كبيرة نسبيا لدى الأطراف الأعضاء لا يمكن استغلالها بكفاية اقتصادية من خلال قدراتها الذاتية ، اما بسبب سوء توزيعها بين مناطق الأقليم او لنقص الهياكل الأساسية او لوقوعها في مناطق الحدود المشتركة . وعليه فإن اختيار المشروعات التي تساهم في تجميع هذه العناصر وتحسين مستويات استغلالها بصورة مشتركة ، يشكل وسيلة هامة لتقليص ظاهرة سوء الاستغلال التي تعاني منها .

أنواع المشروعات الصناعية العربية المشتركة :-

يمكن تقسيم هذه المشروعات الى مجموعتين هما :-

I. مجموعة مشروعات الصناعة الإستخراجية : إن نجاح المشروعات العربية المشتركة يعتمد على مواجهة مشاكل التخلف والتبعية ، وذلك بإعطاء الأولوية لتلك المشروعات التي تسهل معالجة مشكلة قطاع المواد الأولية من جهة وتساهم في خلق التداخلات الإقتصادية وزيادة القيمة المضافة من جهة أخرى(٧) . وتتعلق مشروعات الصناعة الإستخراجية بقطاع التعدين ، حيث تتميز منتجاته المستخرجة من باطن الأرض بقابليتها للنفاذ أولا وحاجتها لعمليات انتاجية لاحقة ثانيا .

ويمثل قطاع الصناعة الإستخراجية العربية أساس تبعية الاقتصاديات العربية بسبب سيطرة الشركات الأجنبية عليه ، لذلك يظل إقامة تلك المشروعات المتعلقة بالمراحل الأولى من العملية الإنتاجية (الإستكشاف والتنقيب) لإنهاء دور الشركات الأجنبية المسيطرة عليها ولدراسة الإحتمالات القائمة للعديد من الموارد المعدنية .

وبلغ مجموع مشاريع الصناعة الإستخراجية العربية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشتركة عام ١٩٨٦ حوالي (٨٢) مشروعا برأسمال قدره (٢,١٣) بليون دولار، منها (٣٥) مشروع عربي-عربي مشترك برأسمال قدره (١,٦١) بليون دولار، موزعة الى (١٦) مشروع ثنائي برأسمال قدره (١,١٤) بليون دولار و (١٩) مشروع جماعي رأسمال (١,٤٧) بليون دولار. كما ان هذه المجموعة من المشاريع تضم (٤٧) مشروع عربي-دولي مشترك برأسمال قدره (١,٥٢) بليون دولار، موزعة الى (٣١) مشروع ثنائي برأسمال قدره (١,٣٧) بليون دولار و (١٦) مشروع جماعي برأسمال قدره (١,١٥) بليون دولار (٨).

II. مجموعة مشروعات الصناعة التحويلية :- إن ظاهرة تقليص تبعية القطاع الإستخراجي وتحسين انتاجية القطاع الزراعي تتطلب زيادة القدرة الإستيعابية المحلية من منتجات القطاع الإستخراجي مقابل امتصاص قدر متزايد من القوى العاملة الزراعية التي تعاني من اشكال البطالة المختلفة، ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية القطاع الأكثر قدرة في هذا المجال لأنه ينفرد بسمتين بارزتين هما (٩):-

أ- خلق سلع جديدة باستمرار من المواد الأولية (منفعة الشكل)، لكونها المجال التطبيقي للاكتشافات العلمية، والقاعدة المركزية لاستيعاب المعرفة الفنية والتكنولوجيا المتطورة. وهذه الميزة تعني أن الصناعة التحويلية ذات قابيلة ديناميكية على التوسع والنمو مقابل التوسع في استخدام عناصر الإنتاج والمساهمة المتزايدة في الدخل القومي.

ب- أن عملية تنمية الصناعة التحويلية لايمكن أن تتم بمعزل عن القطاعات الأخرى بل ترافقها بالتبعية تنمية هذه القطاعات بشكل متبادل. هذه الميزة تعني أن الصناعة التحويلية ذات قدرة مستمرة على تطوير القطاعات الأخرى وخلق التشابك بينها.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان إتسام قطاع الصناعة التحويلية بهاتين السمتين يعني أن مبدأ تنمية الصناعة التحويلية يمثل مركز القلب في التنمية الاقتصادية، حيث تزداد درجة صحة هذا المبدأ كلما كانت مشروعات الصناعة التحويلية ذات مراحل انتاجية متعددة. من هنا كانت الصناعات التحويلية الوسيطة اكثر اهمية من الصناعات التحويلية الاستهلاكية. لذلك يفضل البدء بإقامة تلك المشروعات التي توفر امكانية بناء القاعدة اللازمة للصناعة التحويلية العربية، والتي تعتمد اساسا على منتجات المواد الأولوية المحلية المتوفرة (النفط الخام والغاز الطبيعي والحديد والفوسفات والكبريت والبوتاس ... الخ).

وبلغ مجموع المشروعات الصناعية التحويلية العربية في بداية عام (١٩٨٦) حوالي (١٩٢) مشروعا، برأسمال قدره (١١) بليون دولار، منها (٩٤) مشروع عربي عربي مشترك برأسمال قدره (٤,٧٦) بليون دولار، موزعة الى (٥٨) مشروع ثنائي برأسمال (٢,١٥) بليون دولار و(٣٦) مشروع جماعي برأسمال (٢,٧١) بليون دولار. كما تشمل هذه المشروعات (٩٨) مشروع عربي دولي مشترك برأسمال قدره (٦,٢١) بليون دولار موزعة الى (٥٣) مشروع ثنائي برأسمال (٣,٤١) بليون دولار و(٤٥) مشروع جماعي برأسمال قدره (٢,٨) بليون دولار (١٠). والجدول رقم (٦) يبين اهم هذه المشروعات من حيث مكان إقامة ورأس مال والدول المشاركة وهدف كل منها.

وعند استعراض المشروعات الصناعية العربية المشتركة في بعض فروع الصناعة، يتبين وجود فرص ضخمة كثيرة للتوسع في هذه المشروعات ومبررات كثيرة تبرر إقامة العديد منها، ومن فروع الصناعة هذه :-

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٦)

توزيع اهم المشروعات الصناعية العربية المشتركة

من حيث مكان اقامة ورأس مال والدول المشاركة وهدف كل منها

	اسم المشروع	مكان اقامته	رأسماله	الاعضاء (المشاركون)	الهدف من المشروع
I	مشروعات التصفية والتكرير:				
	١- مصفاة بالك عرب المحدودة (باركو)	الباكستان	٢١٦ مليون درهم امارات حتى عام ١٩٧٤	شركة بترول ابو ظبي بنسبة ٤٠٪ الحكومة الباكستانية بنسبة ٦٠٪	انتاج ونقل المنتجات البترولية في الباكستان
	٢- مشروعات مصافي البترول	السعودية	المشروع الموحد تكاليف انشاءه بليون دولار	السعودية وشركة سفل	رفع طاقة المصافي السعودية الى نحو ٣٥٪ من اجمالي الطاقة التصميمية للمصافي العربية
	٣- شركة تحويل زيت الوقود الثقيل	البحرين	.....	البحرين والمؤسسة العامة للبترول والمعادن بتروسين والسعودية ومؤسسة البترول الكويتية.	انشاء وحدة تكسير بطاقة ٨٠ الف برميل /يوم لزيت الوقود وتحويلها الى منتجات نفطية خفيفة.
	٤- مشروع تجميع واسالة الغاز المصاحبة للبترول	البحرين	٩٥ مليون دولار	.....	.....
	٥- شركة مصفاة البترول الاردنية المساهمة	الاردن	١٥٢ مليون دولار في بداية عام ١٩٨٦	الاردن، شركة الاستثمار الاردنية المساهمة والشركة العربية للاستثمار والبنك الاسلامي (جدة).	تكرير النفط ونقله في الاردن وتصدير بعض منتجاتها للدول العربية المجاورة .
II	مشروعات الصناعة البتروكيماوية:-				
	١- شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو)	قطر	٦٥ مليون دولار	قطر وشركة سي.دي.اوف شيمي الفرنسية	انتاج ٢٨٠ الف طن/ سنة من الاثيلين و ١٤٠ الف طن/سنة من الاثيلين المنخفض الكثافة.

تابع ...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع جدول رقم (٦)

	اسم المشروع	مكان اقامته	راسماله	الاعضاء(المشاركون)	الهدف من المشروع
	٢- مشروع المجمع البتروكيماوي	ينبع	١٫٦ بليون دولار	السعودية وشركة موبيل	انتاج ٤٥٠ الف طن من الاثيلين وتحويلها الى بولي اثيلين المنخفض والعالي الكثافة والاثيلين جليكول.
	٣- شركة الشمال للبتروكيماويات	دنكرك/ فرنسا	٩٥٥ مليون فرنك فرنسي عام ١٩٧٥.	قطر وفرنسا	انتاج ٢٢٥ الف طن / سنة من ايثلين و ١٤٠ الف طن / سنة من البولي اثيلين.
	٤- شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات .	البحرين	١٤٠ مليون دينار بحريني عام ١٩٨٠	السعودية والكويت والبحرين	انتاج الامونيا والميثانول بطاقة انتاجية ١٠٠٠ طن / يوم لكل منهما.
	٥- الشركة العربية لكيماويات المنظفات.	بغداد / العراق	٧٢ مليون دينار عراقي	.....	اقامة وحدات انتاجية لتصنيع المادة الفعالة (الكسيل بنزين المستقيم) والمادة البناءة (ثلاثي فوسفات الصوديوم) بطاقة ٥٠ الف طن / سنة لكل منهما.
III	مشروعات الصناعة التعدينية : ١- مشروع درفلة الالمنيوم	البحرين	٢٤ مليون دينار بحريني عام ١٩٨٠	اعضاء منظمة الخليج للاستشارات الصناعية	انتاج (١٤٠) الف طن من الالواح والشرائح والرقائق والدوائر من الالمنيوم.
	٢- الشركة العربية لصناعة الحديد والصلب.	البحرين	١٥٠ مليون دولار	الشركة العربية للتعدين والشركة الكويتية للتجارة والمقاولات والاستشارات الخارجية والشركة الكويتية لصناعة الانابيب المعدنية	اقامة مصنع لانتاج المكورات بطاقة ٤ مليون طن/ سنة.

تابع ...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع جدول رقم (٦)

	اسم المشروع	مكان اقامته	رأسماله	الاعضاء(المشاركون)	الهدف من المشروع
	٣- شركة قطر للحديد والصلب المحدودة (قاسكو)	قطر	٢٠٠ مليون ريال قطري عام ١٩٧٤	قطر وشركة كوبي ستيل (اليابان) وشركة طوكيو بوكي (اليابان).	انتاج ٤٠٠ الف طن / سنة من القضبان الحديدية باستخدام طريقة الاختزال المباشر لخام الحديد
	٤- شركة المنيوم البحرين (البا)	البحرين	١٥٠ مليون دولار	.....	صهر الالمنيوم بطاقة انتاجية (١٢٠) الف طن متري.
IV	المشروعات الصناعية الزراعية المشتركة: ١- شركة البوتاس العربية	الاردن	٦٣ مليون دينار اردني	الاردن، العراق، ليبيا، الكويت، السعودية، الشركة العربية للتعدين، البنك الاسلامي/جدة، صناديق التوفير الاردنية.	استغلال جميع ثروات البحر الميت واهمها البوتاس.
	٢- شركة الصناعات الكيماوية المغربية	تونس	٢٠ مليون دينار تونسي	الكويت وتونس	انتاج ٧٥٠ مليون طن/ سنة من حامض الكبريتيك، و ٤٥٥ مليون طن / سنة من حامض الفوسفوريك و ١٠٠ مليون طن / سنة من السوبر فوسفات الثلاثي.
	٣- شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات.	البحرين	٦٠ مليون دينار بحريني	البحرين والسعودية والكويت.	استغلال الغازات الطبيعية المتوفرة في البحرين لانتاج الامونيا والميثانول.
	٤- شركة قطر للاسمدة الكيماوية (قافكو)	قطر	٥٠ مليون ريال قطري	.....	ادارة وتشغيل مجمع الاسمدة الكيماوية لانتاج الامونيا واليوريا بام سعيد.

تابع ...

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابع جدول رقم (٦)

	اسم المشروع	مكان اقامته	رأسماله	الاعضاء (المشاركون)	الهدف من المشروع
	٥- الشركة العربية للاسمدة الفوسفاتية والآزوتية.	تونس	٦٤ مليون دولار	تونس، صندوق ابو ظبي.	انتاج ١٠٨٠ طن/ يوم من خامس اكسيد الفوسفور و ١٠٠٠ طن/ يوم من ثنائي فوسفات النشادر.
	٦- شركة البحر الابيض المتوسط لصناعة الاسمدة .	تركيا	٦ مليون دولار	.....	انتاج ٢١٥ الف طن حامض كبريتي.
٧	المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات الهندسية : ١- الشركة العربية لبناء واصلاح السفن " أسرى".	البحرين	٣٤٠ مليون دولار	اعضاء دول الاوابك	القيام بجميع عمليات البناء والاصلاح لجميع انواع السفن والناقلات.
	٢- شركة الانشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية.	المحمدية / المغرب	٦٫٥ مليون دولار	.....	تصنيع ١٢ الف طن/ سنويا من الهياكل والانشاءات المعدنية.
	٣- شركة صناعات علاء الدين.	الاردن	٣ مليون دولار	.....	صناعة وصيانة وتركيب وبيع وشراء الصوبات والثلاجات والفريزرات والمكيفات والراديترات ومعدات التدفئة وغيرها.

(...) المعلومات غير متوفرة

المصادر

(١) د. سميح مسعود، عرض عام للمشروعات الصناعية العربية المشتركة حسب المجالات التي تغطيها، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، نوفمبر ١٩٨٢، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة / قطر، ص ٢٩ .

(٢) مي دمشقية، مشاكل وافاق صناعة الحديد والصلب العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٥) تموز ١٩٨٤، مركز دراسات الوحدة العربية/ بيروت، ص ١٢٨.

(٣) د. سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة نظرة تقويمية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الاول لعام ١٩٨٣، الامانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ص ١٩٠.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الأسمدة الكيماوية :- فالمشروعات العربية المشتركة في هذا المجال مازالت دون المستوى المطلوب، ولا تستطيع بإمكانياتها الحالية أن تساعد على حل المشكلات الغذائية والنمو السكاني الذي تواجهه الدول العربية، حيث أن الطاقات الانتاجية القائمة لمصانع الأمونيا في المنطقة العربية مازالت متواضعة جدا بالنسبة للطاقات الانتاجية لمصانع الأمونيا في العالم، إذ لاتشكل سوى ٦% منها فقط، وهذا يعني ان ثمة امكانيات كبيرة للتوسع في المشاريع الصناعية العربية المشتركة في مجال الأسمدة الكيماوية بوجه عام والأسمدة النيتروجينية والفوسفاتية بوجه خاص، وأنه لابد من استغلال الانتاج العربي من الفوسفات والغاز الطبيعي بدلا من تصدير الأول منهما للخارج خاما وتصدير الثاني مسيلا أو حرقه كما يجري حاليا، حيث مازالت كميات كبيرة من الغازات الطبيعية تهدر حرقا، فلقد بلغت عام ١٩٧٩ حوالي (٧٥) بليون متر مكعب تعادل قيمتها (١٥,٥) بليون دولار(١١).

٢- صناعة التكرير: مازالت المشروعات العربية المشتركة في صناعة التكرير في بداية عهدها، ولا تتناسب مع امكانيات النفط العربي وطموحات العمل العربي المشترك، فمع ضخامة الامكانيات النفطية العربية فإن الطاقة التصميمية لكل مصافي التكرير العربية القائمة والتي تحت التنفيذ والمخططة قد قدرت بنحو (٥,٩) مليون برميل/يوميا في عام١٩٨١، وحيث أن الطاقة التشغيلية للمصافي تبلغ عادة نحو (٨٠%) من الطاقة التصميمية، فيقدر أن يبلغ الانتاج العربي من المصافي بعد تنفيذ المشاريع المخططة نحو (٤,٧) مليون برميل/يوم في نهاية الثمانينات وهي كمية متواضعة جدا(١٢).

٣- الصناعات المعدنية: بالرغم من أهمية هذه الصناعة لكونها تعتبر إحدى الدعامات الأساسية للتقدم الاقتصادي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سواء في الزراعة أو الصناعة أو النقل أو الإنشاءات فإنها مازالت في الدول العربية في طور النشوء والتكوين. فالمشروعات العربية المشتركة في مجال هذه الصناعة مازالت في بداية عهدها وامكانياتها محدودة ومتواضعة.

٤- الصناعات الهندسية: تمثل الصناعات الهندسية المكانة الأخيرة في جدول توزيع المشروعات الصناعية العربية المشتركة، إذ يبلغ عدد المشاريع الهندسية المشتركة (٢٠) مشروع أي مانسبته (٨,٢%) من مجمل المشروعات الصناعية، برأسمال قدره (١٠٣٣) مليون دولار وبما نسبته (١٠,٥%) من مجمل رأسمال المشروعات الصناعية المشتركة (١١٣)، وهذه الأرقام تشير الى ضآلة الأهمية العددية والرأسمالية للمشروعات الهندسية المشتركة، وتعتبر الصناعات الهندسية من أخطر التحديات التي تواجهها الدول العربية في محاولاتها الصناعية، ومن أكثر الصناعات التي سلطت الأضواء عليها منذ بداية السبعينات للاهتمام بها واعطائها مرتبة عليا متقدمة في أولويات العمل الاقتصادي العربي المشترك، لما لهذه الصناعات من اثر في تنمية الاعتماد المتبادل بين الدول العربية ودعم التطوير التقني وتكوين رأس المال. وتتصف معظم المشروعات الهندسية المشتركة بانها من النوع الصغير والمتخصص في انتاج السلع الاستهلاكية البسيطة.

المشاكل التي تواجه المشروعات الصناعية العربية المشتركة:

عند استعراض المشروعات الصناعية العربية المشتركة خلال مراحل انشاءها المختلفة، تبين لنا عدد من المشاكل التي واجهتها أهمها:-

أولا): بطء قيام المشروعات الصناعية العربية المشتركة وعزوف الدول عنها، وتنفيذ مشروعات اقل كفاءة وذلك بسبب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزهو والتفاخر الوطني، وما يتبعه من رغبة بعض الدول في إقامة مشروعات وطنية في مجالات معينة.

ثانيا): وجود خلل في توزيع المشروعات الصناعية العربية المشتركة، حيث أن توطين هذه المشروعات استند الى احتمالات الربحية المباشرة وليس على أساس معايير التكامل القومي.

ففي منتصف عقد السبعينات توزعت المشروعات الصناعية المشتركة بين عشرة أقطار، فمن بين (٨٩) مشروعا قائما يوجد (٦٣) مشروعا تركزت في قطر عربي واحد (جمهورية مصر العربية)، ونسبة رأسمالها بالنسبة الى إجمالي رأسمال المشروعات الصناعية العربية المشتركة تعادل (٣٢,٤%)، كما يتركز (١٢) مشروع في قطر آخر (المملكة العربية السعودية) بما نسبته (٢٧,٢%) من اجمالي رأسمال المشروعات الصناعية المشتركة، ويتركز في جمهورية السودان الديموقراطية ثلاثة مشاريع وفي الجمهورية الإسلامية الموريتانية مشروع واحد بما نسبته (١,١%) و(١,٣٨%) على التوالي من اجمالي المشروعات الصناعية العربية المشتركة. ويلاحظ أن القطرين العربيين الأقل نموا وهما السودان وموريتانيا كان نصيبهما مجتمعين (٤٨,%) من اجمالي الاستثمار الصناعي المشترك في الوطن العربي(١٤).

ثالثا): أن عددا كبيرا من المشروعات الصناعية البتروكيماوية هي مشروعات كبيرة قطرية-أجنبية مشتركة، أي أن كل مشروع منها يضم قطرا عربيا واحدا الى جانب شريك أجنبي، وهذا الاتجاه يغاير الاتجاه الذي اختطته المشروعات التي تنشئها المنظمات العربية المتخصصة لأنها مشروعات عربية خالصة. وتشكل صناعة مواد البناء (١٧,٧%) من نسبة الاستثمارات المشتركة والمستثمرة في مجال الصناعات التحويلية وهي استثمارات عربية خالصة، بينما تشكل الصناعات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الغذائية (٩,٤%) من اجمالي استثمارات الصناعة التحويلية.

رابعا): لم تستطع الصناعة العربية توفير عمالة واسعة كما كان يؤمل منها في مطلع عملية التصنيع، فالصناعة العربية لم تستطع حتى عام ١٩٨٥ استخدام إلا نسبة لم تتجاوز (١٤,٧%) من مجموع العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية، وجميع التوقعات تتفق على ان هذه النسبة سوف لاتتجاوز عام ٢٠٠٠ حوالي (٢٣,٤%) من القوى العاملة العربية (١٥). وبالإضافة الى ذلك فإن المدن العربية تعاني من البطالة المقنعة، حيث تؤكد معظم الدراسات التي صدرت مؤخرا بان البطالة بدات تهدد بعض الأقطار العربية، كما تؤكد ايضا ان هذه البطالة سوف تنتشر وتتوسع بنسب أكبر من المعدلات الحالية. مما يظهر أن التطور الكبير في حجم الاستثمار الصناعي العربي لم يقترن بتطور موازٍ له في حجم ومهارات العمالة الصناعية.

بالإضافة الى ان مشكلة العمالة الصناعية العربية هي مشكلة نوعية، فالصناعة تشكو من ضعف العمالة الماهرة مما يظهر أن الصناعة العربية لم تستطع أن تنسق فعاليتها وتطورها مع الحركة التربوية اللازمة لمواكبة عملياتها، ولا ان تكون منطلقا وحافزا للتاثير على قطاع التعليم والتدريب المهني ليستجيب الى احتياجاتها. فلجات الى الخبرات الأجنبية لإنجاز مشاريعها.

خامسا): لم تستطع البلدان العربية حتى الآن ان تصنع سلعا استراتيجية تسمح لها بان تحتل مركزا خاصا بالسوق العالمية مثلما تمتلك بالنسبة الى النفط او القطن او حتى الحمضيات والتي تستطيع ان تسوقها بشروط مريحة او تقايضها ضمن اتفاقيات ثنائية وبشروط تفضيلية، وهي لم تتخصص بسلع ذات مزايا تفضيلية، شان الصناعة الألمانية او اليابانية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التي برعت في انتاج سلع ذات تكنولوجيا متطورة ، تستطيع أن تفرضها على الأسواق وتزاحم بها غيرها ، وحتى الصناعات التي زاولتها البلدان العربية منذ عهد الصناعات الحرفية كالنسيج لم تستطع التخصص به وانتاجه بكميات كبيرة واذواق متطورة تستطيع ان تشق بها طريقا متميزا وتخلق له طلبا خاصا في الأسواق العالمية .

كل هذا يشير الى ضعف الصناعة العربية ، وانها لم تستطع ان ترقى بالاقتصاد العربي الى مستوى يمكن ان يقال عنه اقتصاد حديث بعيد عن التخلف ومؤشراته الأساسية .

سادسا) : تمثل رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة في قطاع الصناعة الإستخراجية (٦,٣%) من اجمالي رؤوس أموال جميع المشروعات العربية المشتركة ونحو (٨,١%) من رؤوس أموال المشروعات المشتركة العربية - العربية (١٦) ، وتتعلق أهداف مشروعات هذا القطاع بتقديم الخدمات الإستكشافية وبالقيام بتطوير مناجم مختلف المعادن التي توجد في الاقطار الاطراف وانتاجها ، وليس مايتصل بالنفط والكشف عنه وتطوير حقوله وانتاجه في بعض الأقطار العربية مثل السودان. ويمثل الاستثمار في مشروعات هذا القطاع امرا مقبولا من الناحية الاقتصادية ومن ناحية آثاره التنموية بسبب ضرورة استغلال المعادن المتوافرة في الوطن العربي، ولكن يجب أن لاتقتصر عملية التنمية على هذا القطاع وحده ، حتى لاتستمر الاقطار العربية في تبعيتها للخارج الذي يعرقل عملية اندماج الاقتصاد الداخلي في كل قطر ويزيد ارتباطه بالدول الصناعية الرأسمالية واعتماده عليها ، وتاثره الشديد بما يجري فيها من تقلبات في نشاطها الاقتصادي.

سابعا) : على الرغم من الانجازات التي حققتها المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات التحويلية ، إلا أن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مايحد من أثر هذه المشروعات على التكامل الاقتصادي العربي هو غياب التنسيق الضروري في مجال الاستثمار والانتاج في المشروعات القائمة والمشروعات القطرية لدعم اقتصادات الاقطار العربية وتعزيز التبادل التجاري فيما بينها، وكذلك غياب التنسيق بين المشروعات العربية المشتركة القائمة مما يقلل من فعاليتها التكاملية في الاقتصاد العربي ويجعلها متباعدة على نحو لايحقق فائدة سوى تلك المتعلقة بالمصالح المباشرة للاطراف المنشئة لها.

ثامنا): لم تتخذ المشروعات الصناعية العربية المشتركة منهجا انتاجيا معينا، بل كان اغلبها يهدف الى احلال الواردات وآخر يهدف الى تصدير انتاجها الى الخارج.

تاسعا): جميع المشروعات الصناعية كانت ذات توجهات تتعدى إطار العمل القطري الضيق، لتعمل على مستوى بلدين أو جميع البلدان العربية وتخدم مصلحتها، وكانت تؤدي دورا انتاجيا يتجاوز الحدود القطرية مستندة الى قاعدة قومية، ومحاولة أن تشق طريقا تستفيد من ولوجه من حيث (سعة السوق، القوة التفاوضية، تنوع الانتاج) وتكون حركة مكملة لحركة التنمية الصناعية القطرية، وان تكون مقللة لحركة التدويل الصناعية العالمية، غير ان قلة عدد هذه المشاريع لم يمكن هذا المنهج من ان يصبح نموذجا يحتذى به ليتراس حركة التصنيع القومية (١٧).

الحلول المقترحة لمعالجة المشاكل التي تواجهها المشروعات الصناعية العربية المشتركة:

يمكن معالجة مشكلات المشروعات العربية المشتركة السابق ذكرها باتباع بعض الرسائل التي من اهمها:

اولا)- إجراء دراسات للتكاليف الإضافية الناجمة عن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تنفيذ المشاريع القطرية التي تقل احجامها عن الاحجام الاقتصادية ، ممايؤدي الى بيان مزايا المشروعات الصناعية العربية المشتركة .

ثانيا)- توزيع المشروعات الصناعية العربية المشتركة بحيث ينظر في اقامتها مدى نمو وتطور القطر الذي يقام فيه المشروع المشترك، إذ ان الهدف من إقامة المشروعات المشتركة تطوير الاقطار العربية .

ثالثا)- العمل على تطوير وتحسين مهارات العمالة الصناعية وذلك عن طريق تنسيق فعالية وتطور هذه العمالة مع الحركة التربوية اللازمة لمواكبة عملياتها .

رابعا)- إقامة مشروعات عربية مشتركة في قطاع الصناعة التحويلية ، بحيث تكون مدخلات الانتاج فيها عبارة عن منتجات لاقطار عربية اخرى، يؤدي الى اتساع السوق امام هذه المشروعات لضمان استمراريتها وتحقيق الارتباط العضوي والتبادل بين الاقطار العربية .

خامسا)- العمل على إنشاء مشروعات صناعية عربية مشتركة جديدة ، وذلك كي تكون هذه المشروعات المشتركة نموذجا يحتذى به لتراس حركة التصنيع القومية ، إذ وجد أن النموذج الذي يمكن أن يؤدي دورا انتاجيا يتجاوز الحدود القطرية ومستندا الى قاعدة قومية ، وأن تكون مكملة لحركة التنمية الصناعية القطرية .

سادسا)- العمل على التنسيق بين المشروعات الصناعية العربية المشتركة والمشروعات القطرية وذلك لدعم اقتصاديات الاقطار العربية وتعزيز التبادل التجاري فيما بينها . وكذلك العمل على التنسيق بين المشروعات العربية المشتركة القائمة .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش:

١) بدر الإسلام مشي الدين ومحمد هشام خواجكية ، التعاون الصناعي والمشروعات العربية المشتركة ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، ص ٣ .

٢) سميح مسعود ، عرض عام للمشروعات الصناعية العربية المشتركة حسب المجالات التي تغطيها ، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، نوفمبر ١٩٨٢ ، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، الدوحة /قطر ، ص ٤ .

٣) محمد هشام خواجكية ، المشروعات المشتركة والتكامل الصناعي الإقليمي ، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي ، العدد (٢٩) تموز ١٩٨٧ ، منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، الدوحة /قطر ، ص ١٤ .

٤) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٦٥) لعام ١٩٨٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص٧ .

٥) نفس المرجع ، ص ٧ .

٦) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ، ص ١٦ .

٧) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي ، جامعة القاهرة ، رسالة دكتوراه ١٩٧٩/ ١٩٨٠ ، ص ٩٢ .

٨) د . سميح مسعود ، المشروعات العربية المشتركة ، واقعها ، أهميتها ، معوقاتها ومستقبلها ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٠٣) أيلول ١٩٨٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية /بيروت ، ص ٢٩ .

٩) د . عبد الوهاب حميد رشيد ، مرجع سابق ، ص ٩٤ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠) د. سميح مسعود، مرجع سابق، ص ٢٩ .

١١) د. سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة نظرة تقويمية، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد الأول لعام ١٩٨٣، الأمانة العامة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول، ص ١٨٠ .

١٢) نفس المرجع، ص ١٨٨ .

١٣) نفس المرجع، ص ١٩٤ .

١٤) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المشروعات العربية المشتركة مع إشارة خاصة الى مشروعات الأمن الغذائي، مجلة شؤون عربية، العدد (٣٩) ايلول ١٩٨٤،ص ٨٤ .

١٥) د. يوسف حلباوي، مناهج التصنيع بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩٨) نيسان ١٩٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت، ص ١١٤-١١٥ .

١٦) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية العربية تجاربها وتوقعاتها/جزء أول، مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت، آيار ١٩٨٦، ص ٧٢٩ .

١٧) د. يوسف حلباوي، مرجع سابق، ص ١١٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

المشروعات العربية المشتركة في قطاعي الزراعة والخدمات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس

المشروعات العربية المشتركة في قطاعي الزراعة والخدمات:

أولا : المشروعات العربية المشتركة في قطاع الزراعة.

تعاني الدول العربية من مشكلة الأمن الغذائي التي تتزايد حدتها وتتفاقم مع تزايد معدلات كميات الاستهلاك الغذائي العربي، وتعتبر هذه المشكلة أحد المكونات الرئيسة للأمن الستراتيجي العربي.

ونظرا لتفاقم هذه المشكلة إتجهت الدول العربية والمنظمات العربية المختصة والمفكرون الاقتصاديون الى أعداد دراسات لتحديد أبعاد مشكلة الغذاء وأسبابها والبحث عن حلول عملية لمواجهتها، وقد أسفرت هذه الدراسات عن حاجة الدول العربية الى سياسة العمل العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي، وأن الأمن الغذائي القطري لايمكن تحقيقه بمعزل عن الأمن الغذائي القومي، وانه لا سبيل لتحقيق ذلك إلا عن طريق التكامل الزراعي بين الدول العربية. وأنه لابد من التنسيق بين الخطط والسياسات الزراعية للدول العربية، حيث أن هذا التنسيق يعتبر من اهم العناصر لتحقيق أهداف الأمن الغذائي العربي في مضمونه القومي.

ونجد انه من بين أهداف وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الصادرة عن مؤتمر القمة الحادي عشر والمنعقد في عمان (١٩٨٠)، توفير الأمن القومي بما في ذلك الأمن الفكري والعسكري والغذائي والتكنولوجي. ويأتي تحقيق الأمن الغذائي من الأولويات في مجال العمل العربي المشترك لتحقيق اهداف هذه الوثيقة، فقد ورد الأمن الغذائي في الأهداف كاساس من أسس توفير الأمن القومي "الأمن القومي بما فيه الأمن الغذائي"(١). أما في البرامج فقد تبنت

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الوثيقة البرامج والأنشطة المتصلة بتحقيق الأمن الغذائي.

وتستند اهمية العمل العربي المشترك في التنمية الزراعية الى مجموعة من المبررات اهمها (٢):-

اولا- تحقيق الأمن الغذائي للمنطقة العربية ككل.

ثانيا- ان القطاع الزراعي والنشاطات المتعددة المرتبطة به توفر مجالات واسعة لتوطين الفوائض المالية بعد ان ثبت مدى تعرضها للمخاطر في العالم الخارجي.

ثالثا- الأبعاد الاجتماعية والسياسية لقضية التنمية الزراعية والأمن الغذائي، إذ يبلغ عدد السكان الزراعيين في العالم العربي مايقرب من (٧٣) مليون نسمة اي مانسبته (٣٩%) من مجموع السكان لعام ١٩٨٥ . ويبلغ عدد السكان الذين يمارسون العمل الزراعي (٢١) مليون نسمة من مجموع القوى العاملة العربية اي مانسبته (٥١%)(٣). وعلى الرغم من ان السكان الزراعيين يشكلون الغالبية العظمى في الوطن العربي، إلا أن مستويات دخولهم اقل بكثير من اقرانهم سكان المدن، لذلك فإن التنمية الريفية بمضمونها الاقتصادي والاجتماعي الشامل يجب أن تكون محورا اساسيا لسياسات وبرامج الإنماء العربية في ذات الوقت الذي تكون فيه حجر الزاوية لقضية الأمن الغذائي.

وتعتبر تنمية الموارد الزراعية في البلاد العربية إحدى افضل المجالات للتعاون العربي في مجهودات مشتركة مبتكرة تعبر عن المصالح المشتركة المتبادلة بين الأقطار ذات الموارد المالية والأقطار ذات الموارد الزراعية. فقد ثبت ان الاعتماد على القدرة الذاتية لمعظم الأقطار الغنية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بمواردها الزراعية لتوليد المدخرات اللازمة لتمويل متطلبات التنمية هي عملية بطيئة لاتؤدي إلا الى ابقاء طاقاتها عاطلة لسنين طويلة وتفويت فرص الانتفاع منها في الوقت الذي يزيد فيه الطلب العالمي على السلع الزراعية زيادة متسارعة، ويتعرض فيه الانتاج وبالتالي الفائض العالمي المتوفر للتصدير لذبذبات خطيرة نتيجة لدورات الجفاف التي أصاب آخرها العالم في أوائل هذا العقد (٤). بينما الاستعانة بالتمويل والمشاركة العربية الاستثمارية كمكمل للمدخرات والقدرات الادارية والفنية الذاتية لهذه الاقطار يؤدي الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة قابلة للاستمرار.

إن تضافر المجهودات المشتركة بين الاقطار ذات الموارد الزراعية كدول المغرب العربي والاقطار ذات الموارد المالية كالدول النفطية يؤدي الى(٥):-

١- توفير مصدر مؤكد للغذاء والمنتجات الزراعية الأخرى والإقلال من الاعتماد في توفيرها على المصادر الأجنبية.

٢- توفير سوق واسع لصادرات تلك الاقطار من السلع المستخدمة في الانتاج الزراعي مثل الأسمدة الكيماوية والآلات والمكائن الزراعية ومن المعدات والتجهيزات اللازمة للبنيات الأساسية التي يتطلبها الانتاج الزراعي وتسويق منتجاته.

٣- توسيع نطاق الفرص المتاحة للمشاركة في الاستثمارات ذات المردود المالي المجزي في الزراعة والصناعات الزراعية والنقل والتسويق.

٤- كذلك يؤدي استثمار الأموال في الاقطار العربية الى أمان مزدوج، فهو يسهم في تقليل الفوارق في الدخول ومستويات المعيشة بين تلك الاقطار من جهة ويؤدي الى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجنب المخاطر التي تتعرض لها تلك الأموال إذا استمر انسيابها أو الاحتفاظ بمقادير كبيرة منها في الدول الصناعية الغربية من جهة أخرى.

المشروعات الزراعية العربية المشتركة :-

لقد شهد العمل الاقتصادي العربي المشترك في مجال الأمن الغذائي مجهودات تمثلت في قيام معظم المنظمات العربية المتخصصة لإيجاد حلول لمشكلة الفجوة الغذائية انطلاقا مما نصت عليه مواثيق واتفاقيات انشاءها، وقامت باعداد الدراسات المستفيضة في مجال الزراعة والغذاء، وتم تحديد ابعاد مشكلة الأمن الغذائي العربي اقتصاديا واجتماعيا، من خلال تلك الدراسات، وكذلك تحديد معوقات التنمية الزراعية الطبيعية والتكنولوجية والتنظيمية والمؤسسية بالإضافة للمعوقات المالية، ولقد أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية للأمن الغذائي برنامج للأمن الغذائي يتكون من ستة برامج رئيسة (برنامج للحبوب، برنامج محاصيل البذور الزيتية، برنامج لإنتاج السكر، برنامج الانتاج الحيواني والداجني، برنامج الانتاج السمكي، وبرنامج المخزون الستراتيجي القومي) (١٦).

ولقد عمل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية على انشاء المشروعات الزراعية العربية المشتركة (*) وهي:-

١- الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية.

٢- الشركة العربية للاستثمارات الصناعية.

٣- الشركة العربية للزراعة والانتاج الغذائي.

أما الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي فلقد

(*) انظر صفحة ١٨-٢١ من اطروحة الماجستير هذه.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقر مشروع البرنامج الاساسي لتطوير القطاع الزراعي في جمهورية السودان الديمقراطي (١٩٧٦-١٩٨٥)(٧)، وهو مشروع يهدف الى كسر حلقة الركود في غالبية النشاطات الاقتصادية والى تزويد القطاع الزراعي المتميز بطاقاته الكبيرة غير المستثمرة بامكانيات الانطلاق نحو نمو متسارع ومستمر. ومن اهم المعالم المميزة للبرنامج معالجته المتكاملة لمتطلبات التنمية الزراعية وذلك عن طريق تحقيق اقصى درجات الترابط بين عناصرها المختلفة. ولهذا فإن البرنامج قد احتوى على مشاريع محددة لتوسيع امكانيات الموانيء السودانية وتطوير شبكة خطوط السكك الحديدية وشبكة الطرق المعبدة والمطارات ووسائل النقل النهري. كذلك تم الاخذ بعين الاعتبار توسيع القاعدة الصناعية المعتمدة على الزراعة في تجهيز موادها الاولية سواء بغرض الإستعاضة عن المنتجات الاجنبية بالمصنوعات المحلية أو لتحقيق التحول التدريجي من تصدير السلع الزراعية الاولية الى تصدير البضائع المصنعة.

ويشتمل البرنامج على (١٠٠) مشروع، ويقدر حجم الاستثمارات الكلية اللازمة لتنفيذها (٢,٣) الف مليون جنيه سوداني(*) (باسعار ١٩٧٥) وتقسم الى ثلاث مجموعات:

المجموعة الاولى: مجموعة المشاريع الملائمة للتمويل المشترك ذات المردود التجاري وعددها (٣١ مشروع) في قطاعات انتاج المحاصيل النباتية والحيوانية والصناعات الزراعية والصناعات المكملة والخدمات، وتمثل (٤٦%) من جملة الاستثمارات.

المجموعة الثانية: مجموعة مشاريع التنمية الزراعية

(*) في عام ١٩٧٥م كان الجنيه السوداني الواحد يساوي ٢,٨٧ دولار

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والصناعية ، وهي مشاريع ذات مردود اقتصادي مجز ، إلا انها ملائمة فقط للمستثمر السوداني وعددها (٢٤ مشروع) ، وتعنى بتحديث الانتاج الزراعي التقليدي وتطوير عدد من الصناعات الزراعية ، وتمثل (٢٥%) من جملة الاستثمارات.

المجموعة الثالثة : مجموعة مشاريع البنيات الأساسية والخدمات المؤسسية ، كمشاريع النقل والسيطرة على مياه الري وتوزيعها وتوليد الطاقة الكهربائية وتطوير القوى العاملة وغيرها . ومجموع مشاريعها (٤٤) مشروعا ، وتمثل (٢٩%) من جملة الاستثمارات.

اما المشروعات المنبثقة عن الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي فهي(٨) :-

١- الشركة العربية السودانية للألبان المحدودة : وتقوم هذه الشركة بتنفيذ وإدارة مشروع الانتاج وتصنيع الألبان. وهو مشروع زراعي صناعي يعمل على ارساء قواعد الصناعة الحديثة للألبان في السودان. ويبلغ رأسمال الشركة المصرح به (٤٠) مليون جنيه سوداني، أما رأس المال المكتتب به فيبلغ (٣٣) مليون جنيه سوداني. وتساهم الهيئة بـ (٢,٥) مليون جنيه منه والباقي من المملكة العربية السعودية .

٢- الشركة العربية السودانية للخضر والفاكهة المحددة : وتقوم الشركة بتنفيذ وادارة مشروع لانتاج الخضر. وهو مشروع زراعي صناعي يستخدم الأساليب الحديثة في انتاج وتسويق الخضر. ويبلغ رأسمال الشركة المصرح به (١٢) مليون جنيه سوداني، والمكتتب به (٩,٩) مليون جنيه سوداني، وتساهم الهيئة بمبلغ (٦٠٠) الف جنيه والمملكة العربية السعودية بمبلغ (٣٠٠) الف جنيه ومؤسسة التنمية السودانية بمبلغ(٢٤٠) الف جنيه سوداني من جملة المبلغ المدفوع حتى نهاية عام ١٩٨١، الذي يبلغ (١,١٤) مليون جنيه سوداني.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- الشركة العربية السودانية للدواجن المحدودة : وتقوم الشركة بتنفيذ وادارة مشروع مجمع الدواجن، وهو مشروع زراعي صناعي يعمل على تطوير صناعة انتاج الدواجن بالسودان، ويهدف الى زيادة انتاج اللحوم البيضاء والبيض. ويبلغ راسمال الشركة المصرح به (٣٣) مليون جنيه سوداني، وراس المال المكتتب به (٢٧,٢٢٥) مليون جنيه بمساهمة المملكة العربية السعودية والسودان، ودفع منه حوالي (٣,١) مليون جنيه سوداني.

٤- الشركة العربية للنشا والجلوكوز: وتقوم الشركة بتنفيذ وإدارة مشروع النشا والجلوكوز من الذرة الرفيعة الذي يهدف الى انتاج النشا والجلوكوز والاعلاف الحيوانية. ويبلغ راسمال الشركة المصرح به (٢٢) مليون جنيه سوداني، وراس المال المكتتب به (١٨,١٥) مليون جنيه سوداني، دفع منه حتى نهاية ١٩٨١ مبلغ (٢,٤) مليون جنيه. وتساهم به السعودية والعراق والسودان.

ولقد عمل الاتحاد العربي للصناعات الغذائية على تحديد واقع الصناعات الغذائية من جهة، كما سعى الى وضع سلم الاولويات ضمن هذا القطاع من خلال دراسة ميدانية من جهة اخرى. ولقد تم التعامل مع قطاع الصناعات الغذائية العربية حسب الاولويات التي اجتهد فيها الاتحاد، فتم تقسيم الصناعات الغذائية الى تسع صناعات رئيسة (صناعة الحبوب، صناعة الزيوت النباتية، صناعة الالبان، صناعة الاعلاف والدواجن، صناعة المعلبات الغذائية، صناعة التمور، صناعة المعجنات والحلويات، صناعة المشروبات الغازية والمياه المعدنية، صناعة الصوابين والمنظفات). وتم التعامل مع كل فرع على حدة ولكن بمنظور التكامل سواء على صعيد الصناعات الغذائية كافة او على صعيد تطويرها ضمن منظور الصناعة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والزراعة العربية لأن الصناعات الغذائية تشكل حلقة ربط بين الزراعة والصناعة وبغية التعرف على واقع كل فرع من فروع الصناعات الغذائية في الوطن العربي.

ولقد بلغ عدد المشروعات العربية المشتركة حتى نهاية عام ١٩٨٦ (٨٣٠) مشروعا (٩)، وبلغ راسمال هذه المشروعات (٣٥٧٢٧٩١١) الف دولار، بينما بلغ عدد المشروعات الزراعية العربية المشتركة (٦٩) مشروعا براسمال (٢٣٢٦٣٩٠) الف دولار، منها (٣٥) مشروع عربي-عربي مشترك براسمال (٢٠٠٠٥٨٤) الف دولار، و(٣٤) مشروعا عربيا دوليا مشتركا براسمال (٣٢٥٨٠٦) الف دولار. ويكشف لنا التوزيع النسبي لرؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة لمختلف القطاعات الضعف البالغ لنصيب الزراعة منها حيث لم يتجاوز (٦,٥%)(*) من اجمالي رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المشروعات، وكذلك فإن نسبة عدد المشروعات الزراعية بالنسبة الى المجموع الكلي لم تتجاوز (٨,٢%) فقط. وهذا يدل على ضعف التوجه نحو المشروعات الزراعية المشتركة، في الوقت الذي تتوجه فيه الاستثمارات العربية نحو الصناعات التحويلية بالدرجة الأولى ثم يليه قطاع التمويل (١٠).

وتتوزع المشروعات الزراعية العربية المشتركة حسب الأطراف المنشئة لها حتى نهاية عام (١٩٨٦) الى (٤٨) مشروع ثنائي براسمال (٦٧٨٦٢٨) الف دولار، و(٢١) مشروع جماعي براسمال (١٦٤١٧٦٢) الف دولار. ويلاحظ أن حجم المشروع الثنائي يبلغ (١٤١٣٨,١) الف دولار، بينما حجم المشروع

(*) الاستثمار في قطاع الزراعة

$$\frac{\text{الاستثمار في قطاع الزراعة}}{\text{الاستثمار الكلي}} = \%٦,٥$$

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجماعي يبلغ (٧٨١٧٩,١) الف دولار.

وتظهر خطورة ضعف النصيب النسبي للزراعة في الاستثمارات المخططة العربية وفي المشروعات العربية المشتركة من ارتفاع مستوى الانكشاف الغذائي وتسارعه، فلقد ارتفعت نسبة الانكشاف الغذائي العربي فيما بين الفترتين (١٩٧٧-١٩٧٩) و (١٩٨٠-١٩٨٢) من السلع الغذائية، فللحبوب ارتفعت هذه النسبة من (٤٣%) الى (٤٩%)، وللسكر من (٧٠%) الى (٧٣%)، وللمحاصيل الزيتية من (٣٩%) الى (٦٢%) وللمنتجات الحيوانية من (١٢%) الى (١٨%) (١١).

ثانيا): المشروعات العربية المشتركة في قطاع الخدمات:-

تلعب المشروعات العربية المشتركة دورا مهما في قطاع الخدمات، حيث أن قطاع الخدمات يحتل المركز الأول من حيث عدد رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة، ولقد بلغ عدد المشروعات العربية-العربية المشتركة في هذا القطاع لعام ١٩٨٦ (٢٢٧) مشروعا من اصل (٣٩١) مشروع، اي مانسبته (٥٨%)، بينما بلغت رؤوس أموال هذه المشروعات حوالي (١٣) بليون دولار، بنسبة تصل الى (٦٠,٩%) من مجمل رؤوس أموال هذه المشروعات العربية-العربية المشتركة. أما عدد المشروعات العربية-الدولية المشتركة في هذا القطاع فقد بلغ (٢٦٠) مشروع من أصل (٤٣٩) مشروع عربي-دولي مشترك برأس مال يصل الى (٧٣) بليون دولار ويمثل (٥٠,٨%) من رؤوس أموال المشروعات العربية-الدولية المشتركة (*).

وسوف يتم التعرض في الفقرات التالية الى بعض المشروعات

(*) اخذت ارقام هذه الفقرة من جدول رقم (١)، الفصل الثاني،ص٢٣

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية المشتركة في هذا القطاع، نظرا لصعوبة التعرض لجميع هذه المشروعات في هذا القطاع.

أ) المشروعات العربية المشتركة في قطاع النقل:

تعتبر شبكات النقل على الصعيد القومي من العوامل المؤثرة في مداخيل التكامل الاقتصادي العربي نظرا لتاثيرها المباشر على عوامل الانتاج المادية والبشرية والمالية وعلى زيادة التبادل التجاري والسياحي(١٣). ولذلك تم انشاء بعض المشاريع العربية المشتركة في قطاع النقل اهمها:-

١- شبكة الطرق العربية المشتركة:-

تشكل هذه الشبكة مجموعة من الطرق الرئيسة والثانوية القطرية التي تستعمل أو يمكن أن تستعمل لنقل الأشخاص والبضائع بين الاقطار العربية وبينها وبين العالم الخارجي. ويقدر طول هذه الشبكة بحوالي (٨١٠٠٠)كم، (٤٦%) منها طرق رئيسية والباقي طرقا ثانوية، وتتوزع هذه الشبكة الى حوالي (٢٨) الف كم في الأقطار العربية الآسيوية و(٥٣) الف كم في الأقطار العربية الأفريقية. ويبلغ طول الشبكة العربية حوالي (١٨,٥%) من مجموع اطوال الشبكات القطرية البالغة (٤٤٠) الف كم، وتمثل كثافتها حوالي ٦كم/١٠٠٠كم٢ من مساحة الوطن العربي، وحوالي (٠,٥١)كم/الف شخص من السكان و(٧٢%) منها مسفلتة مقارنة بـ(٣٩%) من الشبكات القطرية المسفلتة.

٢- المشروعات العربية المشتركة في قطاع النقل الجوي(١١٣).

واهمها مشروعان هما:-

مشروع مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية. فقد كانت بداية فكرة توحيد الجهود العربية في النقل الجوي في مؤتمر عالية (لبنان) ١٩٤٦، وتم تكليف الأمانة العامة لجامعة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول العربية في ايار (١٩٥٧) بإعداد مشروع إنشاء شركة عربية للنقل الجوي، وتمت الموافقة على مشروع مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية في نيسان (١٩٦١) وأقر من قبل وزراء المواصلات العرب خلال اجتماعهم في بيروت من السنة نفسها، إلا انه لم تتخذ اي خطوة عملية بشانه الى.ان وافق عليه مجلس الجامعة في آذار (١٩٦٥).

وفي عام ١٩٦٧ تم تشكيل مجلس الطيران المدني للدول العربية، وقامت الأمانة العامة بإحالة المشروع لمجلس الطيران فقام بمتابعة اجراءات تنفيذ مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية الى أن اصبحت الاتفاقية سارية المفعول بتوقيع (١٥) دولة عليها، وصادقت (٧) دول منها على الاتفاقية (الأردن، سوريا، العراق، الكويت، ليبيا، مصر، دولة الامارات العربية المتحدة)، وبلغ مجموع حصصها من رأس المال (٦٢%) عدا سوريا التي لم تحدد مقدار اكتتابها (مصر ٢٠%، العراق ٢٠%، الكويت ١٥%).

- اتحاد شركات الطيران العربية: نتيجة لطول الفترة الزمنية التي استغرقتها المناقشات في اتفاقية مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية، تبنى مجلس الوحدة الاقتصادية مشروع اتحاد شركات الطيران العربية ووافق عليه المجلس بالقرار (٥٦٥) المتخذ بدورته الثامنة عشر (كانون الأول ١٩٧١). وقد نصت المادة (٣٧) من مشروع اتفاقية الاتحاد على ان الاتحاد يعتبر قائما بتوقيع ثلاثة من الأطراف المتعاقدة على الأقل ومصادقة الجهات المختصة في حكومات هذه الأطراف، إلا انه لم تتم مصادقة اي دولة على المشروع، على الرغم من انه يعد خطوة متراجعة مقارنة مع مشروع المؤسسة حيث أن الأمانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية أدخلت تعديل وهو استبعاد فكرة الادماج أو التوحيد بين شركات الطيران

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربية في المشروع الأصلي والأخذ بفكرة انشاء اتحاد تنظيمي بين هذه الشركات.

وفي حزيران (١٩٧٧) أصدر مجلس الوحدة قرارا لصرف النظر عن مشروعه بشان اتحاد شركات الطيران العربية وقرر المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية في أيلول (١٩٧٧) بالعدول عن مشروع مؤسسة الخطوط الجوية العربية العالمية مع حث الدول الأعضاء للعمل على تشجيع شركات الطيران العاملة لديها والأخذ بالمشاريع التي تؤدي في محصلتها الى امكانية تحقيق اهداف المشاريع الملغاة.

وفي عام (١٩٨٠) تم الاتفاق على صيغة عمل مشتركة نحو تحقيق الهدف القومي والتي تم من خلالها تحقيق بعض الأهداف، منها التسويق المشترك على خطوط الشركتين كافة، والتشغيل المشترك لبعض الخطوط الرئيسة ذات الاستثمار الكبير كرحلات الشرق الأقصى والبرازيل، وخفض أجور السفر بين القطرين، وتوحيد مناهج وأساليب تدريب الطيارين وإصدار رخص الطيران وشهادة القيادة المقبولة لدى القطرين، كما تم تاسيس شركة طيران الخليج التي تملكها البحرين، قطر، دولة الامارات العربية، عُمان، على اعتبار أن حجم السوق في الدول الأربعة لايستوعب اربع شركات منفصلة.

٣- شبكة السكك الحديدية العربية المشتركة: يبلغ طولها حوالي (١٧) الف كم أي مانسبته (٧٥%) من طول شبكة السكك الحديدية القطرية العربية، ويقع حوالي ثلث هذه الشبكة المشتركة العربية في الاقطار العربية الأسيوية والباقي في الاقطار العربية الافريقية. منها (٥) الاف كم بحاجة الى تحسين والباقي بحاجة الى انشاء جديد (١٤).

٤- الشركة العربية البحرية لنقل البترول: وهي شركة الهدف من انشاءها ايصال النفط المنتج والمصدر الى مستهلكة عن

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طريق الممرات المائية. وقد قدر لها أن تربط نشاطها بتصدير النفط العربي، على أن تبدأ في المرحلة الأولى بنقل (١٠%) من صادرات نفط الأقطار العربية المنتجة للنفط، ومن ثم تعمل على زيادة هذه النسبة. وبالإضافة الى ذلك فهي بمثابة المدرسة التي يتعلم بها البحارة العرب بمختلف تخصصاتهم ويعملون خبراتهم في هذا المجال بالإضافة الى كونها قاعدة للعمل العربي المشترك، وزيادة اعتماد العرب على ذاتهم، وبالتالي التخلص التدريجي من التبعية للشركات الرأسمالية المرتبطة بنقل البترول.

وتشير الدراسات الى تعثر هذه الشركات وبقاء أسطولها محدودا جدا، ونتيجة لهذا فإن ماتم نقله من البترول لايتجاوز (١%)، وذلك نتيجة لمنافسة الشركات العربية القطرية والشركات الأجنبية (١٥).

٥- القمر الصناعي العربي: أن ربط الأقطار العربية ببعضها البعض هاتفيا وبرقيا وتبادل البرامج التلفزيونية والإذاعية هي أحد الأهداف المكملة والمساعدة للعناصر الأخرى في تقوية الأواصر القومية بين الأقطار العربية. فقد كانت فكرة انشاء القمر الصناعي العربي قد طرحت في أحد اجتماعات وزراء الأعلام والثقافة العرب في بداية الستينات، ثم أقدم الاتحاد العربي للمواصلات السلكية واللاسلكية على تبني الفكرة ودراستها ووضع الأسس الكفيلة لإنجاحها، حيث تمخض عن ذلك انبثاق المنظمة العربية للاتصالات الفضائية عام (١٩٧٨) (عربسات)، والتي أوكل اليها العمل على انشاء شبكة اتصالات فضائية عربية عن طريق اطلاق اقمار صناعية تغطي أقطار الوطن العربي كافة لغرض توفير الاتصالات الهاتفية والبرقية وتبادل البرامج الإذاعية والتلفزيونية (١٦).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك ثغرات وحلقات مفقودة في شبكة الاتصالات القومية منها (وجود اقطار عربية بدون اتصال مباشر معتمد مع أي قطر آخر مثل موريتانيا والصومال واليمن، محدودية الاتصالات المباشرة الثنائية، فقدان النقل التلفزيوني بين الاقطار مثل الاردن والعراق، لاتزال اتصالات معظم الاقطار العربية غير المتجاورة تتم عبر دول أجنبية)(١٧).

ب- المشروعات العربية المشتركة في مجال التربية وتشمل:

١- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

اقر مجلس جامعة الدول العربية في دورة انعقاده الحادية والاربعون (أيار ١٩٦٤) مشروع ميثاق الوحدة الثقافية العربية ودستور المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، استنادا الى مقترحات المؤتمر الثاني لوزراء المعارف والتربية والتعليم المنعقد في بغداد (شباط ١٩٦٤)، واوكل الى هذه المنظمة تنظيم الجهود العربية المشتركة التي تقوم بها الدول الاعضاء في سبيل تحقيق ميثاق الوحدة الثقافية. وقد باشرت المنظمة نشاطها الفعلي في (تموز ١٩٧٠). وتنص المادة الاولى من دستورها على أن "هدف المنظمة هو تحقيق الوحدة الفكرية بين أجزاء الوطن العربي عن طريق التربية والثقافة والعلوم، ورفع المستوى الثقافي في هذا الوطن حتى يقوم بواجبه في متابعة الحضارة العالمية والمشاركة الإيجابية بها"(١٨).

ولبلوغ هذا الهدف فقد حدد الدستور وسائل بلوغها بـ "تنسيق الجهود العربية في ميادين التربية والثقافة والعلوم" ثم "المساعدة على تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب التربوية والثقافية والعلمية والمعونات الفنية وتنسيق هذا التبادل".

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويضم جهاز المنظمة ثمان إدارات، إضافة الى صندوق تنمية الثقافة العربية في الخارج، وهي (إدارة التربية، ادارة البحوث التربوية، ادارة الثقافة، ادارة العلوم، ادارة التوثيق والمعلومات، ادارة الاعلام، ادارة الشؤون المالية والادارية، ادارة مكتب المدير العام). بالإضافة الى أجهزة متخصصة تابعة لها اهمها (معهد المخطوطات العربية في الكويت انشيء عام ١٩٤٦، معهد البحوث والدراسات العربية في بغداد انشيء عام ١٩٥٢، مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي في الرباط انشيء عام ١٩٦١ وتبنته الجامعة العربية ١٩٦٩، المركز العربي للتقنيات التربوية في الكويت، الجهاز العربي لمحو الامية وتعليم الكبار في بغداد، المركز العربي لبحوث التعليم العالي في دمشق ويهدف الى تطوير شبكة معلومات عن التعليم العالي في الوطن العربي ترتبط بها مجموعة الشبكات الوطنية).

ومن ابرز نشاطات المنظمة نشرة الاحصاءات التربوية، الدراسات التحليلية الكثيرة عن التطور التربوي في البلاد العربية، استراتيجية محو الامية التي أقرت عام ١٩٧٦، عقد الدورات المتخصصة، المنح الدراسية، وضع المشروعات الريادية لتطوير المناهج، تقديم المعونة الفنية بمختلف أشكالها الى الدول العربية، التوعية بالقضية الفلسطينية تربويا، عقد المؤتمرات والندوات في سبيل تبادل الخبرة بين الاقطار العربية.

وبالإضافة الى منشورات المنظمة الفنية والمتنوعة (كتبا ومجلات ونشرات)، فلقد صدر عن المنظمة منذ انشاءها وحتى عام ١٩٨٦ حوالي الف كتاب، وتصدر أربع عشرة مجلة دورية من اهمها (المجلة العربية للتربية، المجلة العربية للبحوث التربوية، مجلة التعليم الجماهير، مجلة التربية المستمرة ومجلة

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تكنولوجيا التعليم).

٢- اتحاد الجامعات العربية - وهو المنظمة الأساسية المعنية بتنسيق التعاون بين البلدان العربية في ميدان التعليم العالي، وقد بدأ نشاطه عام ١٩٦٥، ومقره الحالي عمان منذ عام ١٩٨٥ (من قبل كان في الرياض). وتتكون هيئاته من المؤتمر العام ومجلس الاتحاد والأمانة العامة وأهم أهدافه (١٩):-

- توثيق التعاون بين الجامعات والمعاهد العالية العربية وتنسيق جهودها في تحقيق أهداف الأمة العربية.
- التعاون على رفع مستوى التعليم الجامعي بما يكفل للشباب العربي المستوى الأمثل من الكفاية.
- التعاون على رفع مستوى البحوث العلمية.
- توجيه العناية الى البحوث التطبيقية التي تعالج المشكلات التربوية وربط موضوعات البحوث بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- العناية بالتراث العربي ونشره وتقويم أثره في الحضارة الإنسانية.

ويمارس الاتحاد نشاطه من خلال لجان فنية دائمة هي (لجنة سياسة التعليم الجامعي وأهدافه وتنظيمه وتنسيق مستوياته العلمية، لجنة البرامج وتطوير المناهج بحيث يتمشى مع احتياجات المجتمع العربي، لجنة الدراسات العليا والبحث العلمي، لجنة شؤون الطلبة وكيفية رعايتهم، لجنة المكتبات، لجنة المعامل والمختبرات).

ويساهم الاتحاد بشكل إيجابي من خلال الندوات والاجتماعات التي يشرف على تنظيمها مثل ندوات الكليات في إحداث المزيد من التقارب والتنسيق بين الكليات المتناظرة في الوطن العربي. وكان من نتائج هذه الاجتماعات التوصل الى

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الكثير من الاتفاقات الثنائية بين الكليات العربية. وعلى مستوى الجامعات يلعب الاتحاد دورا هاما من خلال اجتماع مؤتمره العام في تنسيق الجهود وطرح القضايا المشتركة بين مختلف الجامعات العربية.

وقد اتخذ المجلس والمؤتمر العام الأول للاتحاد قرارات نتيجة لدراسات قامت بها لجانه بشأن تأليف كتاب مرجع (الكتاب الأم) عن القضية الفلسطينية، معادلة الدرجات العلمية، تيسير تبادل أعضاء التدريس بين الجامعات العربية، اصدار دورية عربية للمستخلصات العلمية المنشورة في البلاد العربية بالتعاون مع المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، تخصيص منح للطلبة في مجال الدراسات العليا ومجال المرحلة الجامعية الأولى، دراسة امكانية انشاء مركز عربي لتطوير التعليم العالي في الوطن العربي بالتعاون مع المنظمة، بالإضافة الى اعداد دليل للجامعات العربية واصدار مجلة باسم مجلة اتحاد الجامعات العربية ونشر دراسة عن التنظيم الجامعي والادارة الجامعية (١٩٧٦)، ووضع أسس خاصة بمعدلات تكاليف انشاء مؤسسات التعليم العالي ومعدلات الانفاق السنوي بالإضافة الى العديد من الندوات والمؤتمرات التي عقدها.

٣- اتحاد المعلمين العرب: تم تكوين منظمة نقابية عامة باسم اتحاد المعلمين في آب ١٩٦١، وتضم مجموعة الهيئات النقابية في البلاد العربية التي تنتسب اليها. ويهدف الاتحاد الى جمع كلمة المعلمين في البلاد العربية وتوحيد صفوفهم للكفاح من أجل تحقيق الغايات التالية (٢٠):-

_ رفع مستوى المعلمين ماديا ومعنويا وادبيا والارتفاع بمستوى كفاءاتهم العلمية والمهنية والعمل على تقديم الخدمات والمعونات وتوفير أسباب الحياة الكريمة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- العمل على تحقيق قدر مشترك من المعرفة والخبرة لكل عربي في معاهد التعليم.
- العمل على الارتفاع بصناعة التعليم وتحقيق وفائها بحاجات النهضة العربية والملائمة بينها وبين تطوير الحياة في شتى الميادين.
- الحرص على دعم الثقافة العربية والحفاظ على التراث العربي وابراز طابعه واثره في تقدم الحضارة.
- مساندة المعلمين في كل قطر وتشجيعهم على توحيد صفوفهم في هيئة نقابية تنضم الى الاتحاد.
- تيسير اسباب التعاون وتنسيقها بين اتحاد المعلمين العرب والاتحادات العربية المماثلة.

ويتكون الاتحاد من المؤتمر العام ومجلس الاتحاد والمكتب الدائم والأمانة العامة. وقد تم عقد عدد من المؤتمرات للمعلمين العرب (المؤتمر الأول في الأسكندرية ١٩٥٦ قبل تكوين الاتحاد، المؤتمر الثاني في لبنان عام ١٩٦١ ثم اعلن فيه مولد نقابة عربية باسم اتحاد المعلمين العرب كما تم اقرار القانون الأساسي لاتحاد المعلمين، وعقد المؤتمر الثالث للمعلمين في الجزائر ١٩٦٣، والمؤتمر الرابع في الاسكندرية عام ١٩٦٥، وكان موضوعه "تطوير تدريس العلوم في مختلف المراحل التعليمية في الوطن العربي، والمؤتمر الخامس عقد عام ١٩٦٨، والمؤتمر السادس عقد عام ١٩٦٩ في الاسكندرية والسابع في الكويت عام ١٩٧١ والمؤتمر الثامن عقد في بغداد عام ١٩٧١).

وعقد اتحاد المعلمين العرب حلقات واجتماعات فكرية تناولت البحث والدراسة بالطفية الفلسطينية، ودور التربية في الدول النامية في التنمية الاقتصادية، وكذلك بحث تطوير تدريس المواد الاجتماعية وغيرها من المواضيع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- اتحاد مجالس البحث العلمي العربية : أنشيء في بغداد عام ١٩٧٥، ويقوم بدور هام وفعال في مجال التعاون بين مؤسسات البحث العلمي في الوطن العربي. ومن أهم معالم التعاون العربي في مجال البحوث العلمية ، انعقاد المؤتمر الأول لوزراء العرب المسؤلين عن البحث العلمي ورؤساء المجالس العلمية في الاقطار العربية في بغداد عام ١٩٧٤ .

ويقوم الاتحاد بتنظيم اجتماعات دورية للمسؤولين عن البحث العلمي في الوطن العربي تهدف الى تنسيق النشاطات بين مراكز البحوث ودعم مجالات تبادل المعلومات والخبرات في هذا القطاع(٢١).

ج- المشروعات العربية المشتركة في مجال الصحة وتشمل:

١- شركة الخليج للمشاريع الطبية :تاسست برأسمال مقداره (١٠٢,٥) مليون دولار بهدف القيام بجميع أنواع الخدمات الطبية ، من فتح للمستوصفات والمستشفيات والصيدليات الى بناء المعامل ومصانع الأدوية .

٢- الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما): برأسمال قدره (٢٢٧) مليون دولار التي قامت بإنشاء الشركة الكويتية للصناعات الدوائية برأسمال قدره (٦) مليون دينار كويتي من قبل مجلس الوحدة الاقتصادية العربية . ومن أهدافها ، ايجاد صناعة دوائية تشكيلية لسد جزء من استهلاك اقطار الخليج العربي(٢٢).

٣- مشروع المضادات الحيوية في العراق: وبلغت تكاليفه (١٤١) مليون دولار. يهدف الى إقامة صناعة متكاملة للمضادات الحيوية بحيث يوفر مصدرا أساسيا لمصانع التشكيل الدوائي في الأقطار العربية (٢٣).

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- مشروع المستحضرات الصيدلانية في السعودية :وتقدر تكاليفه الاجمالية بـ (١٥,٦) مليون دينار كويتي.

٥- مشروع الزجاج الدوائي في سوريا : وتقدر تكاليفه الاجمالية بـ(١٣,٧) مليون دينار كويتي. تساهم به سوريا، اكديما، مصانع الدواء العربية، ومؤسسات استثمار عربية.

٦- مشروع المحاليل الطبية : وينفذ حاليا في السعودية وتقدر تكاليفه بـ (٣٦) مليون ريال سعودي.

د) <u>المشروعات العربية المشتركة في قطاع السياحة</u>:

شهدت السياحة العربية بعد عام ١٩٧٣ تحولات هامة وعميقة في مختلف المجالات، إذ اتسمت الأعوام التي تلت عام ١٩٧٣ بطابع جديد تم التركيز فيه على استراتيجية النهضة السياحية ورفع الانتاجية لإيجاد قاعدة سياحية صلبة، وتدل الاتجاهات التسويقية الحديثة وابحاث التنبؤ والاحصاء السياحي على تفاؤل واضح في اعتبار منطقتنا العربية منطقة جذب سياحي بدرجة عالية، مما يوفر التبرير الكافي لضرورة وضع توجه جديد في التنمية السياحية، يقوم على وضع وتنفيذ خطة تنمية متكاملة كهدف مرحلي، يكون مرتكزها قيام سوق سياحية مشتركة تاخذ في الاعتبار اتساع الرقعة الجغرافية وتنوع امكاناتها وتكامل مقوماتها ومواردها السياحية في أسواق سياحية مقبولة تسويقيا واعلاء مكانة السياحة بين الأنشطة الاقتصادية العربية الاخرى وتحسين مركزها التنافسي.

وقد نمت السياحة العربية من خلال زيادة فرص التعاون والمشاركة والاعتماد على العمل السياحي العربي المشترك في اطر الاتحاد العربي للسياحة، كمنظمة اقليمية للتعاون والتنسيق وقيام الشركات السياحية والفندقية المشتركة، وزيادة فرص التعاون وشركات الاستثمار وعقد مؤتمرات وزراء

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياحة العرب والانضمام للاتحادات والمنظمات العربية والدولية السياحية.

ويوجد عدة اتفاقيات ومشاريع عربية في مجال السياحة اهمها:-

١- اتفاقية الاقليم الاردن وسوريا ولبنان:وتنص الاتفاقية على تقديم تسهيلات على نطاق واسع تتسم بالمرونة تجاه اجراءات السفر وتذليل العقبات الجمركية والمالية والادارية التي قد تعيق الحركة السياحية بين الاقطار الثلاثة والعمل على توحيد الاجراءات وتسهيلها مثل تشجيع وتسهيل تبادل الافواج السياحية لمواطني الاقطار الثلاث وخاصة رحلات الشباب وإقامة المخيمات اللازمة لهم، تبادل الخبرات والمعلومات المتوافرة في الاقطار الثلاثة في مجالات التخطيط والتسويق السياحي والصناعة الفندقية والتدريب المهني والدعاية والدورات السياحية، العمل على توحيد القوانين والانظمة السياحية يتعاون الاطراف الثلاث في تطوير المواقع السياحية في بلادها ووضع المشاريع والبرامج السياحية المشتركة لاجتذاب السياح، اعداد برامج دعائية سياحية مشتركة للاقطار الثلاث وتبادلها، التنسيق التام بين أجهزة السياحة لتنظيم حملات التوعية السياحية داخل هذه الاقطار، اعداد برامج مشتركة لدعوة رجال السياحة والاعلام لزيارة الاقطار الثلاث، الاشتراك في المعارض والمؤتمرات السياحية البدولية والتنسيق بينهما ضمن اطار الاتحاد العربي للسياحة، اقامة المؤتمرات الدورية وتنظيم الرحلات السياحية المشتركة لمغتربي هذه الاقطار، تشجيع تبادل الفنون الشعبية والمهرجانات السياحية والاستفادة من خبرات المتخصصين في هذه الميادين.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- مشروع اقليم الخليج العربي:وهو مشروع مقترح من الأمانة العامة وتنص اتفاقية المشروع على أن تتخذ الدول الاطراف جميع الاجراءات اللازمة بهدف تنشيط وتوسيع التعاون والتبادل السياحي فيما بينها، وذلك من أجل تنمية مصالحها المشتركة عن طريق تحديد المشاكل السياحية في المنطقة، دراسة وتقويم الطلب السياحي للمنطقة، رسم سياسة عامة شاملة لدول المنطقة ووضع أولويات التنفيذ.

وتنفيذا لأطراف الاتفاقية تقوم الاقطار الاطراف بتوحيد وتيسير اجراءات السفر، تشجيع وتسهيل تبادل المجموعات السياحية لمواطنيها، العمل على توحيد القوانين والانظمة المتعلقة بالسياحة، التعاون في تطوير المواقع السياحية ووضع المشاريع والبرامج السياحية المشتركة لاجتذاب السياح، اعداد برامج دعائية سياحية مشتركة، الاشتراك في المعارض والمؤتمرات السياحية الدولية والتنسيق التام فيما بينها ضمن الاتحاد العربي للسياحة، واقامة الاسابيع السياحية والمهرجانات وبرامج الترويج في الاقطار الأطراف.

٣-الشركة العربية للسياحة:وهو مشروع مقدم لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية حيث تقوم هذه الشركة بموجبه بانشاء وادارة مجموعة من المشروعات السياحية الإيوائية والترويحية وسلسلة من مكاتب وكالات السفر والسياحة في الداخل والخارج، لبيع البرامج السياحية وجميع الأعمال التي تحقق الغرض من انشاء هذه الشركة بما في ذلك اتخاذ التدابير الملائمة لتامين النقل السياحي بمختلف وسائله بين الاقطار العربية وبقية اقطار العالم، كما تتولى اجراء مسح شامل واجراء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالإضافة الى مشروعات غيرها مثل المنفذ السياحي العربي والشركة العربية الافريقية للفنادق.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهوامش:

١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المشروعات العربية المشتركة مع إشارة خاصة الى مشروعات الأمن الغذائي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٣٩)، أيلول ١٩٨٤، ص ٧٢ .

٢) د. خالد تحسين علي، الأمن الغذائي والعمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية، العدد (٣٥) كانون ثاني ١٩٨٤، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ص ١٢٥-١٢٦ .

٣) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عام ١٩٨٧، ص ٤٢ .

٤) د. خالد تحسين علي، مرجع سابق، ص ١١٨ .

٥) نفس المرجع، ص ١١٩ .

٦) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المشروعات العربية المشتركة مع اشارة خاصة الى مشروعات الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص ٧٤ .

٧) د. خالد تحسين علي، مرجع سابق، ص ١٢١-١٢٤ .

٨) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المشروعات العربية المشتركة مع اشارة خاصة الى مشروعات الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص ٧٩-٨١ .

٩) د. سميح مسعود، المشروعات العربية المشتركة: واقعها، اهميتها، معوقاتها ومستقبلها، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٠٣) أيلول ١٩٨٧، مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت، ص ٢٩ .

١٠) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، المشروعات العربية المشتركة مع اشارة خاصة الى مشروعات الأمن الغذائي العربي، مرجع سابق، ص ٩٦ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١) محمد لبيب شقير، الوحدة الاقتصادية - تجاربها وتوقعاتها/جزء (١)، مركز دراسات الوحدة العربية /بيروت، أيار ١٩٨٦، ص ٧٣٢ .

١٢) د. ميرفت بدوي، تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تحديد واعداد وتمويل المشروعات العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول - منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢، ص ١٨ .

١٣) د. مجيد مسعود، قطاع النقل في اطار الخطط والبرامج الإنمائية في اقطار الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٤٧) أيلول ١٩٨٦، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ص٨٤ .

و رشيد صالح العلي، المواصلات الجوية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣) تشرين ثاني ١٩٨١، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ١٥٠-١٦٢

١٤) د. مجيد مسعود، مرجع سابق، ص ٨٥ .

١٥) نفس المرجع، ص ٨٨ .

١٦) د. ميرفت بدوي، مرجع سابق، ص ١٨ .

١٧) المهندس ميسر حمدون سليمان، المواصلات السلكية واللاسلكية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٣)، تشرين ثاني ١٩٨١، ص ١٦٣-١٧٦ .

١٨) د. عبدالله عبدالدائم، الآفاق المستقبلية للعمل العربي المشترك في ميدان التربية، مجلة شؤون عربية، العدد (٥٣) آذار ١٩٨٨، ص ٦٢ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

١٩) د. عبدالله عبدالدائم، العمل العربي المشترك في مجال التربية، مجلة شؤون عربية، العدد (٤٦) حزيران ١٩٨٦، ص٤١ .

٢٠) نفس المرجع، ص ٤٤ .

٢١) عبدالله بوبطانة، التعاون العربي في ميدان التعليم العالي وعلاقته بالتنمية الشاملة، مجلة شؤون عربية، العدد (٤٦) حزيران ١٩٨٦، ص ٦٢ .

٢٢) د. سميح مسعود، عرض عام للمشروعات الصناعية العربية المشتركة حسب المجالات التي تغطيها، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول-منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢، ص ٣٢ .

٢٣) الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما)، دراسة في تجربة المؤسسات العربية في إقامة المشاريع الصناعية المشتركة ومواقع الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في التجربة، عمان أيلول ١٩٨٢، ص ٢٩ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل السادس

الخلاصة والاستنتاجات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل السادس

الخلاصة والاستنتاجات

لقد اختار العمل الاقتصادي العربي المشترك اداة المدخل التجاري منذ الخمسينات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي، والتي يمكن تحقيقها من خلال رفع القيود الجمركية والادارية لتحرير التبادل التجاري العربي، إلا انها اصطدمت بعدد من المعوقات منها صغر حجم الاقتصادات العربية، وضيق القاعدة الانتاجية وتشابهها، وعدم وجود الفائض الكبير في الانتاج، بالإضافة الى اختلاف السياسات الاقتصادية العربية. ولهذه الاسباب كان من الصعب تحقيق نمو متسارع لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي. ومن هنا تم اللجوء الى المشروعات العربية المشتركة لما تتميز به من تحقيق نمو متسارع اقتصاديا واجتماعيا، وذلك عن طريق السماح بتدفق عناصر الانتاج العربية والحد من ندرة هذه العناصر في الاقطار العربية. وبما ان حجم المشروعات المشتركة كبير فإن هذا يعمل على الاستفادة من وفورات الحجم سواء في المستوى التكنولوجي او تعبئة وتخفيض كلف الاستثمار والمنافسة الخارجية في الاسواق العربية والدولية، بالإضافة الى ان هذه المشروعات تعمل على ايجاد نوع من التقسيم العربي للعمل وتبادل عناصر الانتاج، وتعتبر احدى الوسائل القادرة على تحقيق توطين رؤوس الاموال العربية والعمل على عدم خروجها.

وترجع فكرة المشروعات العربية المشتركة بعد نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ في بروتوكول الاسكندرية عام ١٩٤٩، إذ اقر مجلس الجامعة العربية تاسيس الشركة المساهمة لشراء واستغلال الاراضي الزراعية في فلسطين. وتلا ذلك عام ١٩٥٦ إقامة شركة البوتاس العربية في الاردن كاول مشروع عربي مشترك لاستغلال

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثروة المعدنية وتنميتها. ويلاحظ قلة عدد المشروعات العربية المشتركة خلال عقدي الخمسينات والستينات، إلا أنه في بداية عقد السبعينات تنامت في اعدادها وذلك مع حلبة النفط، حتى اصبح عددها يصل الى (٨٣٠) مشروعا مشتركا عام ١٩٨٦م، منها (٣٩١) مشروعا عربيا -عربيا مشتركا و(٤٣٩) مشروعا عربيا-دوليا مشتركا. بينما تشير بيانات دليل المشروعات العربية المشتركة الصادرة عن جامعة الدول العربية ومنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول عام ١٩٨٤ أن عدد المشروعات المشتركة بلغ (٥٢١) مشروعا منها (٢٥٢) مشروعا عربيا-عربيا مشتركا و(٢٦٩) مشروعا عربيا-دوليا مشتركا، حيث أن هناك اختلاف في البيانات والاحصاءات حول المشاريع المشتركة وذلك لعدم وجود جهة موحدة لتحديث وتنقيح وإصدار البيانات.

ولقد ساهمت الحكومات العربية عبر مؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك على تطوير ونمو المشروعات العربية المشتركة، فلقد جاء في مواثيق إنشاء هذه المؤسسات التركيز على اهمية اقامة المشروعات المشتركة، حتى أن نجاح هذه المنظمات والمؤسسات في تحقيق اهدافها اصبح يقاس في كثير من الاحيان بعدد المشروعات التي تروج لها او تقيمها، فمثلا نجد ان المادة الرابعة في ميثاق جامعة الدول العربية (١٩٤٥/٣/٢٢) تنص على تاليف لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة لكل من الشؤون المالية والاقتصادية وتتولى وضع قواعد التعاون ومداه وصوغها في شكل مشروعات واتفاقات. اما مشروع تعديل ميثاق الجامعة فقد اكد على ضمان التنسيق الفعال بين مؤسسات العمل العربي المشترك بما يزيد من كفاءة اداءها، ووقف هدر الإمكانات والجهد العربي.

وفيما يتعلق بالجانب التمويلي للمشروعات العربية، فيلاحظ

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توالي اصدار القرارات لإنشاء مؤسسة مالية منذ عام (١٩٥٣)، إلا أنها لم تر النور عمليا الى أن انعقد مؤتمر الخرطوم عام ١٩٦٧ الذي وتم من خلاله اقرار الاقتراح الكويتي بإنشاء الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وتم عام ١٩٧٥ الموافقة على اتفاقية إنشاء صندوق النقد العربي بالصيغة التي اعتمدها محافظوا البنوك المركزية للدول العربية. كما قرر مجلس الجامعة عام ١٩٧٨م وضع أسس مشروع اتفاقية عربية جديدة تحقق تشجيع انسياب رؤوس الاموال العربية داخل الوطن العربي وتمت المصادقة على إنشاءه في مؤتمر القمة العربي الحادي عشر المنعقد في عمان.

ولقد بلغ عدد المشروعات العربية-العربية المشتركة ذات الطابع التمويلي (٧٤) مشروعا براسمال (٥,١) بليون دولار، وعدد المشروعات العربية-الدولية التمويلية المشتركة (٨١) مشروعا براسمال (٤,٨) بليون دولار.

كما ان الامانة العامة لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية قد تبنت المشروعات العربية المشتركة لخدمة التكامل الاقتصادي العربي ولتحقيق أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية. ولقد تركزت جهود المجلس على إقامة المشروعات العربية المشتركة وبشكل خاص المشروعات الصناعية العربية المشتركة، حيث انه من بين اربع مشروعات عربية مشتركة أقامها المجلس هناك ثلاث مشاريع صناعية. ولقد تبنى المجلس مدخل المشروعات المشتركة منذ عام ١٩٧٣ على شكل شركات قابضة. ولتوفير الضمان للاستثمار في المشروعات العربية المشتركة، اقر المجلس اتفاقية تشجيع انتقال رؤوس الاموال العربية منذ عام ١٩٧٠، كما اقر مبدأ مشاركة القطاع الخاص في راسمال الشركات العربية المشتركة.

أما بالنسبة الى تجربة منظمة الاقطار العربية المصدرة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للبترول (اوابك) في تطوير المشروعات العربية المشتركة ، فقد ركزت لجنة التكرير والأمانة العامة للمنظمة على الدعوة الى التوسع في صناعة التكرير العربية بشكل يتلائم وحجم الانتاج العربي من النفط الخام عن طريق مشاريع عربية مشتركة (الشركة العربية البحرية لنقل البترول والشركة العربية للاستشارات الهندسية ، ومعهد النفط العربي للتدريب). فكان تاسيس هذه الشركات تطبيقا لأسلوب التنسيق والتكامل القطاعي من أجل التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، على اعتبار أن قطاع الصناعات البترولية هو أهم القطاعات التي تصلح للتنمية الأقليمية القطاعية . إذ أن اقتصادات هذه الصناعات تتبنى المشروع الكبير ولهذا يمكن أن تستفيد من وفورات الحجم الكبير .

وعند استعراض المشروعات العربية المشتركة وتوزيعها يلاحظ مايلي:-

اولا): ان قطاع التمويل يحتل المرتبة الأولى من حيث عدد وحجم رؤوس الأموال المستثمرة في هذه المشروعات، إذ تبلغ نسبتها العددية (٣١%) من العدد الكلي للمشروعات، تليها مشروعات الصناعة التحويلية ، ثم مشروعات الصناعة الاستخراجية والمشروعات الزراعية . أما رؤوس الأموال المستثمرة في مشروعات قطاع التمويل فيبلغ (٨,٢٦٧) بليون دولار، تليها مشاريع الصناعة التحويلية (٤,٧٥٨) بليون دولار، مشروعات النقل والمواصلات (٤,٣١٩) بليون دولار، ثم المشروعات الزراعية (٢,٠٠١) بليون دولار، فمشروعات الصناعة الاستخراجية (١,٦١١) بليون دولار.

ثانيا): يبلغ عدد المشروعات المشتركة في مجال الانتاج السلعي المباشر (المشروعات الصناعية الاستخراجية والتحويلية والمشروعات الزراعية) حوالي (١٦٤) مشروعا ،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

برؤوس أموال تبلغ(٨,٣٧) بليون دولار. وهذه المشروعات لاتزيد في حجوم رؤوس أموالها عن رؤوس أموال مشروعات التمويل إلا بما نسبته (١,٢%).

ثالثا): ان المشروعات العربية المشتركة السلعية (المشروعات الصناعية التحويلية والاستخراجية والمشروعات الزراعية) والتي تتميز بكبر حجم راسمالها تتركز في الدول العربية الغنية.

رابعا): أن المشروعات العربية المشتركة الخدمية (السياحة، النقل، التمويل، الخدمات) تاتي في المرتبة الأولى من حيث رؤوس أموالها، إذ تبلغ نسبتها (٥٨,٣%) من مجموع رؤوس الأموال الكلية للمشروعات المشتركة، وأن المشروعات العربية المشتركة السلعية تاتي في المرتبة الثانية.

ومن حيث توزيع المشروعات العربية المشتركة حسب الأطراف المنشئة لها يلاحظ ان حجم المشروع الجماعي يبلغ (٨٧,٧٣) مليون دولار، بينما يبلغ حجم المشروع الثنائي (٢٦,١٩) مليون دولار، علما بان عدد المشروعات الثنائية أكبر من عدد المشروعات الجماعية.

وتتركز المشروعات الثنائية في قطاع الصناعة التحويلية ثم قطاع التمويل ثم قطاع الزراعة. بينما تتركز المشروعات الجماعية في الدرجة الأولى في قطاع التمويل، ثم الصناعة التحويلية، فالصناعة الاستخراجية، وبهذا نجد أن المشروعات العربية المشتركة حسب الأطراف المنشئة لها تتركز في قطاع التمويل.

اما بالنسبة للمشروعات العربية الدولية المشتركة والتي ظهرت خارج اطار المنظمات العربية فلقد بلغ عددها في عام ١٩٨٦ حوالي (٤٣٩) مشروعا برؤوس اموال قاربت (١٤,٣٤٨) بليون

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولار، وتمثل من مجمل عدد ورؤوس اموال المشروعات العربية المشتركة (٥٢,٩%) و(٤٠,٢%) على التوالي، واتسمت بكثرة المشروعات الثنائية مقابل انخفاض رؤوس اموالها لصالح المشروعات الجماعية وتركز هذه المشروعات في قطاع التمويل.

يتضح مماسبق أن هناك تركيزا كبيرا للمشروعات العربية المشتركة في قطاع التمويل سواء من حيث العدد او حجم رأس المال او الاطراف المنشئة لهذه المشروعات او التركيز الجغرافي لها.

ونظرا لأهمية الأمن الغذائي العربي فقد نصت وثيقة استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك الصادرة في مؤتمر قمة عمان ١٩٨٠ على "تحقيق الأمن الغذائي بتوفير اقصى حد ممكن من الاستقلالية في اشباع الحاجات الغذائية الأساسية في تطورها وذلك بدعم العمل العربي، كما كان للمنظمات العربية المتخصصة الدور الفعال في ايجاد الحلول لمشكلة الفجوة الغذائية ضمن اطار العمل الاقتصادي العربي المشترك، فلقد أعدت المنظمة العربية للتنمية الزراعية برامج للأمن الغذائي العربي يتكون من (٦) برامج رئيسية، واما مجلس الوحدة الاقتصادية فقد عمل على انشاء (٤) شركات عربية مشتركة يبلغ مجموع رأسمالها (١٥٠٠) مليون دولار، منها الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية، والشركة العربية للاستثمارات الصناعية. واقر مجلس ادارة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مشروع البرنامج الأساس لتطوير القطاع الزراعي في جمهورية السودان (١٩٧٦-١٩٨٥)، والذي يهدف الى توسيع القاعدة الصناعية المعتمدة على الزراعة في تجهيز مواردها الأولية، ويشتمل البرنامج على (١٠٠) مشروع، وتبلغ حجم الاستثمارات الكلية بـ (٢,٣) الف مليون جنيه سوداني.

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اما الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي فقد ساهمت بعدد من المشروعات الزراعية العربية المشتركة هي الشركة العربية السودانية للألبان المحدودة، الشركة العربية السودانية للشفر والفاكهة المحدودة، الشركة العربية السودانية للدواجن المحدودة والشركة العربية للنشا والجلوكوز، حيث بلغ عدد المشروعات الزراعية المشتركة (٢٠) مشروعا، منها (١٥) من اصل (٣٩١) مشروعا عربيا-عربيا مشتركا و(٥) مشروعات عربية دولية مشتركة من اصل (٤٣٩) مشروعا عربيا دوليا مشتركا، برأسمال (٩٨٠,٤١٤) الف دولار للمشروعات الزراعية العربية-العربية المشتركة و(٤١,٣٤٢) الف دولار للمشروعات الزراعية العربية-الدولية المشتركة.

وتتوزع المشروعات الزراعية العربية-العربية المشتركة حسب الاطراف المنشئة لها الى (٧) مشروعات ثنائية برأسمال (٦٩,١٣٦) الف دولار و(٨) مشروعات جماعية برأسمال (٩١١,٢٧٨) الف دولار.

ويعتبر المشروع الصناعي المشترك احدى الوسائل الأساسية القائمة لتحقيق التعاون الصناعي على مستوى الوطن العربي، ونظرا للمزايا التي يتمتع بها المشروع الصناعي المشترك فقد كان من أهم صيغ التعاون الصناعي المشترك. فالمشروعات الصناعية العربية المشتركة تعمل على توسيع فرص الاستثمار في الصناعات التحويلية الحديثة، ورفع كفاءة الوحدات الانتاجية القائمة او التي تحت الإنشاء والانتفاع الأمثل من الطاقات والمواد الموجودة في كل بلد وعلى مستوى الاقليم وتزايد أكبر في معدلات التنمية الزراعية.

وتشكل المشروعات الصناعية العربية المشتركة الأداة الأكثر قدرة على استغلال الامكانات والموارد وبناء القاعدة الصناعية إذا ما اقيمت تلك المشروعات وفق برامج تتضمن

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجموعات متكاملة من المنشآت الانتاجية في فروع الصناعات الأساسية. ونظرا لارتباط الصناعة بالزراعة فإن إقامة مشروعات صناعية-زراعية عربية مشتركة يعمل على حل مشكلة الأمن الغذائي العربية. ويتم اختيار المشروعات الصناعية العربية المشتركة وفق مبدأ القيمة المضافة ومبدأ الاستغلال المشترك للامكانات والموارد الاقتصادية.

وتصنف المشروعات الصناعية العربية المشتركة الى مجموعتين هما :-

١- مجموعة مشروعات الصناعة الاستخراجية والمتعلقة بقطاع التعدين والذي تتميز منتجاته بقابليتها للنفاذ وحاجتها الى عمليات انتاجية لاحقة. ويفضل إقامة مشروعات ذلك القطاع المتعلقة بالمراحل الأولى من العملية الانتاجية (الاستكشاف والتنقيب) وذلك لإنهاء دور الشركات الأجنبية.

ويبلغ عدد المشروعات الصناعية العربية المشتركة في هذا القطاع (٨٢) مشروعا برأسمال قدره (٢,١٣) بليون دولار منها (٣٥) مشروع عربي-عربي مشترك برأسمال (١,٦١) بليون دولار و(٤٧) مشروع عربي دولي مشترك برأسمال (٠,٥٢) بليون دولار، وتتوزع المشروعات العربية-العربية المشتركة الى (١٦) مشروع ثنائي برأسمال (٠,١٣) بليون دولار و(١٩) مشروع جماعي برأسمال (١,٤٧) بليون دولار.

٢- مجموعة مشروعات الصناعة التحويلية، ويعتبر قطاع الصناعة التحويلية القطاع الأكثر قدرة على تقليص تبعية القطاع الاستخراجي وتحسين انتاجية القطاع الزراعي، أي ان مبدأ تنمية الصناعة التحويلية يمثل ركيزة التنمية الاقتصادية. وتعتبر الصناعات التحويلية الوسيطة ذات المراحل الانتاجية المتعددة أكثر اهمية من الصناعات التحويلية الاستهلاكية، ولهذا فإن مشروعات ذلك القطاع يجب

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ان توفر امكانية بناء القاعدة اللازمة للصناعة التحويلية العربية والتي تعتمد على منتجات المواد الأولية المحلية المتوفرة.

وقد بلغ عدد مشروعات قطاع الصناعة التحويلية العربية المشتركة (١٩٢) مشروع برأسمال (١١) بليون دولار، منها (٩٤) مشروع عربي-عربي مشترك برأسمال (٤,٧٦) بليون دولار و(٩٨) مشروع عربي دولي مشترك برأسمال (٦,٢١) بليون دولار، وتتوزع المشروعات العربية-العربية المشتركة الى (٥٨) مشروع ثنائي برأسمال (٢,٠٥) بليون دولار و(٣٦) مشروع جماعي برأسمال (٢,٧١) بليون دولار. وتتلخص مشروعات هذا القطاع في عدد من المجالات منها:-

أ- المشروعات العربية المشتركة في مجال التصفية والتكرير، ومن هذه المشروعات مصفاة بساك عرب المحدودة (باركو)، مشروعات مصاف البترول (السعودية)، شركة تحويل زيت الوقود الثقيل في البحرين، مشروع تجميع وإسالة الغاز المصاحبة للبترول.

ب- المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات البتروكيميائية، ومنها شركة قطر للبتروكيماويات المحدودة (قابكو)، مشروع المجمع البتروكيماوي في ينبع، شركة الشمال للبتروكيماويات، شركة الخليج لصناعة البتروكيماويات، الشركة العربية لكيماويات المنظفات.

ج- المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات التعدينية، ومنها مشروع درفلة الألمنيوم، الشركة العربية لصناعة الحديد والصلب، شركة قطر للحديد والصلب (قاسكو)، شركة ألمنيوم البحرين (ألبا).

د- المشروعات الصناعية-الزراعية العربية المشتركة مثل شركة البوتاس العربية، شركة الصناعات الكيماوية المغربية،

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشركة العربية للأسمدة الفوسفاتية والأزوتية، شركة البحر الأبيض المتوسط لصناعة الأسمدة في تركيا.

هـ- المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات الهندسية ومنها الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (اسرى)، شركة الإنشاءات المعدنية والصناعات الميكانيكية بالمحمدية (المغرب)، شركة صناعات علاء الدين (الأردن).

ولقد واجهت المشروعات الصناعية العربية خلال مراحل إنشاءها المختلفة العديد من المشكلات نذكر منها:-

١- بطء قيام المشروعات الصناعية العربية المشتركة.

٢- وجود خلل في توزيع المشروعات الصناعية العربية المشتركة، إذ يوجد (٦٣) مشروع من أصل (٨٩) مشروع في مصر.

٣- أن المشروعات الصناعية الكبيرة البتروكيماوية هي مشروعات قطرية-اجنبية مشتركة.

٤- ان استيعاب هذه المشروعات للعمالة العربية لم يتجاوز (١٤,٧%) من مجموع العاملين.

ولقد لعبت المشروعات العربية المشتركة دورا هاما في تطورقطاع الخدمات، فنجد أن قطاع الخدمات يحتل المركز الأول من حيث عدد المشروعات العربية المشتركة او من حيث رؤوس الأموال، فقد بلغت عدد المشروعات العربية-العربية المشتركة في قطاع الخدمات (٢٢٧) مشروع من اصل (٣٩١) مشروعا عربيا-عربيا مشتركا، اي مانسبته (٥٨%)، أما راس مال هذه المشروعات فقد بلغ (١٣٠١٠٧٨٤) الف دولار بمانسبته (٦٠,٩%) من مجمل راس مال المشروعات العربية المشتركة، أما عدد المشروعات العربية الدولية في هذا القطاع فقد بلغ عددها (٢٦٠) مشروع من اصل (٤٣٩) مشروع عربي دولي مشترك، وأما راس مالها فقد بلغ (٧٢٩٣١١٢) الف دولار ويمثل (٥٠,٨%)،أما

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

توزيع المشروعات المشتركة في هذا القطاع من حيث الأطراف المنشئة لها فقد بلغ عدد المشروعات الثنائية (١١٣) مشروع عربي-عربي مشترك و(١٢٩) مشروع عربي دولي مشترك، اما المشروعات الجماعية فقد بلغ (١١٤) مشروع عربي-عربي مشترك و(١٣١) مشروع عربي دولي مشترك.

وتتلخص اهم مشروعات هذا القطاع في :-

أ. مجال الدواء والمصحات، واهم هذه المشروعات هي شركة الخليج للمشاريع الطبية ، الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية ، مشروع المضادات الحيوية في العراق، مشروع المستحضرات الصيدلانية في السعودية ، مشروع الزجاج الدوائي في سوريا ، ومشروع المحاليل الطبية .

ب. مجال السياحة . واهم هذه المشروعات هي اتفاقية اقليم الأردن وسوريا ولبنان، مشروع اقليم الخليج العربي والشركة العربية للسياحة .

وفيما يلي اهم الاستنتاجات العامة التي توصلنا اليها من هذه الدراسة :-

أولا): هناك اكثر من منظمة ومؤسسة حكومية وخاصة مسؤولة عن ايجاد المشروعات العربية المشتركة ، إن تعدد الجهات المؤسسية للمشروعات يؤدي الى :-

أ- قصور اداء هذه المشروعات،وكثيرا ماتتداخل الأعمال وتبرز الإزدواجية في عمل الكثيرمنها ، واحيانا التناقض يؤدي الى عدم تحقيق التشابكات والترابطات بين الاقتصادات العربية وتحقيق الأهداف التي من أجلها تم اتخاذ المشروعات العربية المشتركة وسيلة لتحقيقها .

ب- نظرا لعدم وجود جهة واحدة مسؤولة عن قيام المشروعات العربية المشتركة ، فإن هذه المشروعات قد تركزت في قطاع الخدمات بما فيها التمويل، بالإضافة الى تركزها الجغرافي

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في الدول الغنية.

ثانيا): ان كثيرا من المشروعات أنشئت بغض النظر عن جدواها على المستوى الاقتصادي القومي أو القطري، ومنها ماقام اصلا لتحقيق هدف الربح التجاري.

ثالثا): ان حجم راس مال المشروعات العربية المشتركة ضئيل مقارنة بالإمكانات العربية. وان حجم راس مال قطاع الصناعة الإستخراجية يمثل (٦,٣%) من إجمالي رؤوس أموال المشروعات العربية المشتركة.

رابعا): لم تستطع المشروعات العربية المشتركة وخاصة الصناعية توفير العمالة الواسعة مقارنة بالتطور الكبير في حجم الاستثمار الصناعي.

ولأجل إصلاح هذا الخلل في المشاريع الصناعية العربية المشتركة نقترح مايلي:-

اولا): العمل على إيجاد جهة واحدة مسؤولة عن اعداد وقيام المشروعات العربية المشتركة وذلك من اجل:-

أ- التنسيق بين المشروعات العربية المشتركة على أساس خطة عربية قومية لتحقيق التشابكات والترابطات بين الاقتصادات العربية.

ب- متابعة أعمال المشروعات العربية المشتركة واصدار بيانات احصائية دورية تتعلق بأداء هذه المشروعات.

ج- العمل على توزيع المشروعات العربية المشتركة جغرافيا بحيث يتم توطينها في المناطق الفقيرة تحقيقا لمبدأ توطن الصناعات والاستثمار.

د- الزام الجهات المساهمة بتسديد التزاماتها المالية وذلك من اجل الإسراع في تحقيق اهدافها.

ثانيا): ان تعطي البنوك الصناعية مزايا إضافية وتشجيعية للمشروعات المشتركة التي تقام في بلدانها او للمشروعات

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصناعية العربية المشتركة التي يساهم فيها القطاع الخاص أو العام التابع لدولتها في تاسيس مشاريع صناعية مشتركة في اقطار عربية أخرى.

ثالثا): منح الشركات العربية المشتركة الأولوية في ممارسة النشاط الاقتصادي لخدمة الاقتصاد العربي، بالمقارنة مع الشركات الأجنبية.

رابعا): ترويج منظمات رجال الأعمال العرب للمشاريع الصناعية المشتركة التي تعد لها دراسات الجدوى من قبل المنظمات والمؤسسات العربية ذات العلاقة لتوفير المستثمرين الراغبين بها من القطاع الخاص.

خامسا): وضع دراسة تفصيلية حول اجراءات الحماية المطبقة للصناعة المحلية في البلدان العربية، وتسهيل عملية تسويق منتجات المشروعات العربية المشتركة في الاقطار العربية.

سادسا): مشاركة الدول النفطية في إقامة المشروعات التحويلية الكبرى التي تحول البتروكيماويات النهائية الى سلع استهلاكية بكميات كبيرة تغطي الاحتياجات العربية وتصدير الباقي الى اسواق العالم، وذلك في الدول العربية غير النفطية حيث تتوفر العمالة.

سابعا): تطوير مؤسسات التعليم والتدريب مع التنسيق الكامل بين مخرجاتها المتوقعة وبين احتياجات التنمية بصفة عامة والتنمية الصناعية والمشروعات المشتركة بصفة خاصة.

ثامنا): مساهمة الحكومات العربية ومؤسسات العمل الاقتصادي العربي المشترك في التصدي للمعوقات التسويقية والتمويلية والتشغيلية وانخفاض مستوى الكفاءة الانتاجية التي تواجهها المشروعات الصناعية العربية المشتركة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجـــــع:

١) ابراهيم، ابراهيم، مزايا ومنافع المشاريع الصناعية المشتركة ومشاكل تحليلها، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢ .

٢) د. ابو رباح، عبد الرحمن، نحو انشاء سوق سياحية عربية مشتركة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٩) ايلول ١٩٧٩ .

٣) الإدارة العامة لشؤون الاعلام في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التنمية الصناعية في الوطن العربي، واقعها وتوجهاتها المستقبلية، مجلة شؤون عربية، العدد (٤٥) آذار ١٩٨٦ .

٤) الاروادي، مصطفى، مزايا ومنافع المشاريع الصناعية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢ .

٥) د. بدوي، ميرفت، تجربة الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في تحديد واعداد وتمويل المشروعات العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢ .

٦) د. برهام، مصطفى، المشروعات العربية المشتركة في مجال الصناعات البترولية اللاحقة للإنتاج، ندوة

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢ .

٧) بوبطانة، عبدالله، التعاون العربي في ميدان التعليم العالي وعلاقته بالتنمية الشاملة، مجلة شؤون عربية، العدد (٤٦)، حزيران ١٩٨٦ .

٨) جامعة الدول العربية/الإدارة الإقتصادية، المؤتمر القومي لستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك، بغداد ١٩٧٨، الأمانة العامة لاتحاد الاقتصاديين العرب.

٩) جميل، جميل محمد قاسم، عبد النبي، ستراتيجية السياسة الزراعية في التكامل الزراعي العربي والمشاريع الزراعية المشتركة، مجلة النفط والتنمية، العدد (٦)، كانون ثاني ١٩٨٥ .

١٠) حلباوي، يوسف، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الصناعية المشتركة، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (١٣) العدد (٢)، ١٩٨٧، الأمانة العامة لمنظمة الأقطار-العربية المصدرة للبترول.

١١) حلباوي، يوسف، الصناعة العربية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٥١)، ايلول ١٩٨٧ .

١٢) حلباوي، يوسف، المشاريع العربية المشتركة والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٥٤)، حزيران ١٩٨٨ .

١٣) حلباوي، يوسف، مناهج التصنيع العربية بين التبعية الاقتصادية الخارجية والتكامل الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٩٨)، نيسان ١٩٨٧ .

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤) الخطيب، محمد محي الدين، تجربة تاسيس وتشغيل الشركة العربية لبناء واصلاح السفن (أسرى) كمشروع عربي مشترك، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢ .

١٥) خواجكية، محمد هشام، المشروعات المشتركة والتكامل الصناعي الاقليمي، مجلة التعاون الصناعي في الخليج العربي، العدد (٢٩)، تموز ١٩٨٧ .

١٦) دمشقية، مي، مشاكل واقاق صناعة الحديد والصلب العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٥)، تموز ١٩٨٤ .

١٧) الدقاق، نافذ، الملامح الاساسية لظاهرة المشروعات المشتركة في العمل الاقتصادي العربي المشترك، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢ .

١٨) رشيد، عبد الوهاب، التنمية العربية ومدخل المشروعات المشتركة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الطبعة الاولى، ١٩٨٢ .

١٩) رشيد، عبد الوهاب حميد، دور المشروعات المشتركة في التكامل الاقتصادي العربي، جامعة القاهرة، رسالة دكتوراه ١٩٨٠/١٩٧٩ .

٢٠) رشيد، عبد الوهاب حميد، العوامل المؤثرة في نجاح المشروعات الصناعية العربية المشتركة، مجلة المستقبل العربي، العدد (٦٥)، ١٩٨٤ .

٢١) سبيتي، احمد علي، اطار عام لتطوير شبكة الطرق العربية المشتركة، مجلة المستقبل العربي، العدد

© Arabic Digital Library-Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٣٢) تشرين ثاني ١٩٨١ .

٢٢) سليمان، ميسر حمدون، المواصلات السلكية واللاسلكية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣) تشرين ثاني ١٩٨١ .

٢٣) د. السماك، محمد ازهر سعيد، الافاق المستقبلية لانتاج واستهلاك الصلب العربي حتى عام ١٩٨٥، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٣) آذار ١٩٨٠ .

٢٤) د. الشاوي، خالد، بعض الأوجه القانونية للمشاريع المشتركة مع إشارة خاصة للممارسة دول منظمة الاقطار المصدرة للبترول، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢ .

٢٥) الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية (اكديما)، دراسة في تجربة المؤسسات العربية في إقامة المشاريع الصناعية المشتركة وموقع الشركة العربية للصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية في التجربة، عمان، ايلول ١٩٨٢ .

٢٦) شقير، محمد لبيب، الوحدة الاقتصادية تجاربها وتوقعاتها/جزء اول، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية/بيروت، آيار ١٩٨٦ .

٢٧) د. شوقي، عبد الفتاح، الدواء العربي- استهلاكه وصناعته، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٦) شباط ١٩٨٢ .

٢٨) د. الصالح، عبد العاطي، تجربة الشركة العربية للاستثمارات البترولية (ابيكورب) مع المشاريع العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

المشتركة ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، الدوحة -قطر ، نوفمبر ١٩٨٢ .

٢٩) عبادي، حكم ، بعض مؤشرات العمل العربي المشترك-المشاريع العربية المشتركة ، ندوة التنمية في الوطن العربي وافاق التكامل الاقتصادي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية/الامانة العامة ، عمان-الاردن، آيار ١٩٩٠ .

٣٠) عبادي، حكم ، بعض مؤشرات العمل الاقتصادي العربي المشترك-انتقال العمالة العربية ، ندوة التنمية في الوطن العربي وافاق التكامل الاقتصادي، مجلس الوحدة الاقتصادية العربية/الامانة العامة ، عمان-الاردن، آيار ١٩٩٠ .

٣١) عبد الدائم ، عبد الله ، الافاق المستقبلية للعمل العربي المشترك في ميدان التربية ، مجلة شؤون عربية ، العدد (٥٣)، آذار ١٩٨٨ .

٣٢) عبد الدائم ، عبد الله ، العمل العربي المشترك في مجال التربية ، مجلة شؤون عربية ، العدد (٤٦)، حزيران ١٩٨٦ .

٣٣) د. عتيلة ، علي احمد ، النفط والعمل الاقتصادي العربي المشترك، مجلة الوحدة ، العدد (٤٣)، نيسان ١٩٨٨ .

٣٤) العلي، رشيد صالح، المواصلات الجوية في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٣)، تشرين ثاني ١٩٨١ .

٣٥) علي، خالد تحسين، الامن الغذائي والعمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية ، العدد (٣٥)، كانون ثاني ١٩٨٤ .

٣٦) غرفة تجارة وصناعة الكويت، دور القطاع الخاص في

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المشاريع الصناعية العربية المشتركة ، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، الدوحة-قطر ، نوفمبر ١٩٨٢ .

٣٧) غلاب، عبد الكريم ، العمل العربي المشترك في مجال الاعلام ، مجلة شؤون عربية ، العدد (٤٥) ، آذار ١٩٨٦ .

٣٨) القيسي، حميد ، مستقبل التنمية ودور العمل العربي المشترك، من ابحاث ندوة العمل الاقتصادي العربي المشترك في مواجهة الأزمة الاقتصادية الدولية ، عمان ، ٢٦-١٩٨٧/٩/٢٧م .

٣٩) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في تطوير المشروعات العربية المشتركة ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة ، آذار ١٩٨٣، الكويت .

٤٠) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، المشروعات العربية المشتركة مع اشارة خاصة الى مشروعات الأمن الغذائي، مجلة شؤون عربية ، العدد (٣٩) ، أيلول ١٩٨٤ .

٤١) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، تجربة مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في اقامة المشروعات الصناعية المشتركة ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة ، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، الدوحة-قطر ، نوفمبر ١٩٨٢ .

٤٢) مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ، الجوانب القانونية والتنظيمية للمشروعات العربية المشتركة المنبثقة عن

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، ورقة عمل مقدمة الى ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢.

٤٣) محافظة، علي، معوقات العمل العربي المشترك، مجلة شؤون عربية، العدد (٤٥)، آذار ١٩٨٦.

٤٤) محمود، عبدالله ونهار، نزار سامي، توفر العمالة في المشروعات الصناعية العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢.

٤٥) محي الدين، بدر الاسلام وشواجكية، محمد هشام، التعاون الصناعي والمشروعات العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢.

٤٦) مسعود، سميح،حول تجربة التعاون الاقتصادي العربي، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (١٢)، العدد (٣)، ١٩٨٦

٤٧) مسعود، سميح، عرض عام للمشروعات الصناعية العربية المشتركة حسب المجالات التي تغطيها، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢.

٤٨) مسعود، سميح، المشروعات الصناعية العربية المشتركة - نظرة تقويمية، مجلة النفط والتعاون

© Arabic Digital Library Yarmouk University
المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العربي، العدد (١)، ١٩٨٣ .

٤٩) مسعود، سميح، المشروعات العربية المشتركة - واقعها، اهميتها، معوقاتها ومستقبلها، مجلة المستقبل العربي، العدد (١٠٣)، ايلول ١٩٨٧ .

٥٠) مسعود، مجيد، قطاع النقل في اطار الخطط والبرامج الإنمائية في اقطار الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، العدد (٤٧)، أيلول ١٩٨٦ .

٥١) المعجل، عبدالله احمد، الصناعة في الوطن العربي- الإنجاز والتحديات، مجلة المستقبل العربي، العدد (١١٧)، تشرين ثاني ١٩٨٨ .

٥٢) منجي، محمد عبد الفتاح، القوى العاملة ومشاكل توفيرها في المشاريع المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢ .

٥٣) ميرزا، مفيد رشيد، طرق تمويل المشاريع المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية، الدوحة-قطر، نوفمبر ١٩٨٢ .

٥٤) ندوة منهجية التخطيط القومي واعداد المشروعات العربية المشتركة، تمت بالتعاون بين المعهد العربي للتخطيط بالكويت والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الكويت (٥-٧) آذار ١٩٨٣ .

٥٥) الوتاري، عبدالعزيز، تجربة منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول في إقامة المشاريع العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية المشتركة العربية، منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول

٢٣٩٧٤١

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية ، الدوحة-قطر ، نوفمبر ١٩٨٢ .

٥٦) الوتاري، عبدالعزيز عبد اللطيف، فرص التعاون والتنسيق والتكامل في صناعة التكرير العربية ، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد (١٤)، العدد (٥٢)، ١٩٨٨ .

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Title: The Status of Arab Common Projects.

Author: Ramzieh Moh'd Ibrahim Tayyan.

Abstract:

"The Status of Arab Common Projects"

The Joint Arab projects occupy a position that distinguish them from other means of economic integration, since they have the capability of accelerating economic development by means of gathering the scattered human and natural resources in the Arab region.

The basic aim of this study is to clarify the efficiency and the features of these projects. In addition to the problems that faced them and failure in some aspects.

Since these projects are important on the national level the Arab governments through Joint Arab Labor foundations, such as Arab League, The Arab Economic Unity Council and OAPEC, contributed to the development and growing of these projects, even the success of these establishments and organizations is measured by the number of schemes that are evaluated and promoted.

The number of Joint Arab Projects in 1986 was about 830 on which are distributed into 391 Joint Arab-Arab Projects and 439 Joint International-Arab projects. We

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

find that the financing sector occupies the first rank regarding to the number of the joint Arab projects and their capital in both of their sorts. Also these projects were geographically centred in the rich regions and they were established regardless of their feasibility on the regional or national economic level.

Some of these projects were primarily established for the purpose of commercial profit. The Joint Arab projects, mainly the industrial ones, were incapable of providing vast labor in comparison with the great development in the size of industrial investment. The decleration of these projects w as one of the drawbacks that faced the Joint Arab projects, for example some projects needed twenty years such as the Marine-shipping Arab Company whose its creation attempt was in 1953 while its activity started at the end of 1974.

This study presented some suggestions that call for finding out a responsible authority for preparing and establishing the Joint Arab projects and working on the seperation between the ownership of these projects and its administration, also its administration should be based on sufficiency and qualifications.

© Arabic Digital Library Yarmouk University

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com